



٤١٥
ب . ١

اهتمام الأذكياء ، تناليف محمد بن بدير علي البركلي
الرومي ، محقق الدين سنة ٥٩٨١ هـ . خط القرن الثالث عشر
الهجري تقديرا .

١٢٣ ق

١٥ س

٢١x١٦ سم

نسخة جيدة ، بها اثر رطوبة وبلل ، خطها تعليق
حسن . طبع .

الازهرية ٤: ١١٣ ، دار الكتب المصرية ٢: ٧٩٠

١ - النحو ، اللغة العربية - البركلي ، محمد بن بدير
علي سنة ٥٩٨١ هـ . تاريخ النسخ ج - شرح لب الباب
للبيضاوي .

٢٥٢

امتحان از کیمیا

امتحان از کیمیا

معاملة الفقراء
رحمة القدر
محمد كوجنور



Copyright © King Saud University

الحمد لله الذي جعل العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على النبي الذي اصطفى

منهم على السراج الذي سطع في داره وعلمهم

ومستقى وعلى الهمم داعيهم الذي همم

الذين هم اصحاب الوفاء **وبعد** على امرت ان ادور

اللبث المنسوب الى الامام اللاحق

عليه رحمة العزيز القوي **بسم** الجعفر

الهم شرحا لكل عقد الفاظ ومباينة

من معانيه وببين حاله وعليه وما فيه

خفية تشبه اللسان واختصارا للازمان

وترغيبا للدار الباطنة **بسم** الجعفر

المصطفى والحفظ بلا امال عاريا عن المشهور

مخالفا عن نقل الاقوال والاختلافات

من الغزيريات في مشغول عساوهم

من الغفل

من القليل وقوفه في الرجب والرجل وقد غلب على علماء الدهر الفناء والحر

والكبر فلما ادرت ردة السهم وعدم اجابة اقوالهم

المر انهم انما سلكوا الى العلم والتعليم

ذلك فيما فاضل ووجدكم عاكفا غنى وعلمكم عالم

تعليم وكان فضل الله عليكم عظيم

البيان في التبيين والبيان في التبيين

من غير ترك ما فيه وان هذا بالحق

الى غير ذلك عليه ما بين من ممكن

ومن ثم كل على الله في حبه ومن يدعوه

يجيب حسبه الله ونعم الوكيل ولا حول

الحمد لله الذي رفع اي يرفع على درجات

وكرم الى زمين المعتقدين بغير تردد

وتعظيم برفع معنى ان الرفع بسبب

النظام والرفع في تعبد لفظي ومعنى

كعدم الشكر في الوعينة والحقية

في فعل غير ارسال الرسل لكونه

في السمعوات



Copyright © King Saud University

لغيرها وهذا فاجدا ولكن خفي على بعض فظن انه من مقولة
 اخرى فتوال لا ادرى من اى مقولة هو وعلى بعض حيث قال
 فهو ليس من مقولة معينة بل نارة يكون واجبا و نارة محتملا
 كما في قوله تعالى يكون من مقول الصوت اذا رجع الفير
 الصوت فتوال ليس من مقول الي
 ليس على ما ينبغي فاحفظوا ان المقول على وجهه لا يعبر
 الفصل لا ادرى من اى مقولة هو فقلت قولى بغيره
 ومرفوعا ومعطوف على غير ذلك وذكره في كتابه
 مدلول والكن الام لا اعتبارى المسكن الحكي ونداء
 قال اذا رجع الفير الى الصوت ولم يحل الى است
 جزء الكلام ولا فاعلة مقام اللفظ وهذا قرينة من قرينة وضع اللفظ
 تعيين الشيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم به والوضع
 الشئ في مكان شئ في موضعين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله ياداه
 ونوعى من تعيين هيئة افرادية او تركيبية لجهة والمبا در عند اطلاق
 الوضع هو الشئ والاشتمال ذكر اللفظ الموضوع ليعلم معناه
 او مناسبه فادفع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات والمخبرات

التبعث والوقدش والوقد

عن الوضع غلطا ومقتضيات الطبع وبقي المرفع لان احتياجه
 الى متعلقه في الولاية وغيره معناه لاني التعيين والمحل المذكورين
 يحتاج اليه المستعمل لا الواضع وانما يجازى فلا وضع فيه لا شخصيا
 ولا نوعيا كما ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقول
 ان المعنى في موضوعه لا ينفرد بوجه ان كل موضوع لمعنى يكون مقول
 في غيره ما اذا وجد علاقة بين العمل قاست المعيرة ولكن هذا
 استعمل لا وضع والتو قبل تشبيه وضع فلا تشبيه
 في الاستعمال فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال
 يعمم على المعنى والكتابة مفردة حال من ضمير وضع وضع
 ما لا يحد من اللفظ معناه فخرج به الكتابات ككلمة او فريضة
 وتعمم ان الله اى اى ثلثة غامضة زلت فيها الاقدام
 وتخرجت انهم الاقوام لا بد من بيانها اظهار الحق وارشاد
 المخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم
 اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالمرشحي
 والمطري حتى لفظ دلالة مع مفرد وضع وابن الى حسب
 ومن تبعه حذفوا الدلالة استثناء عنها بالوضع والمقصود حذف
 المعنى ايضا ان دلالة الوضع على المعنى وضع منها عليها وان كانتا

الزائدين لذكره في مفهومه كما سبق ووثقها وبذل اللفظ قد
سبق وجهه وتبين الحق منها ليست على مقتضى ان المعرف
ثلاثة لانه اما ان يقصد به تميز صورة حاصلة عن عدة افعال لفظي
حتى ان يكون بمرادف اوضح من المعروف عند المنطقيين
بمجرد التاكيد نحو القصاص الذي اذا لم يوجد رزق مركب
لا يقصد تفصيلا بل يبين المعنى الذي حكم المزدور صرف بالترادف
تبعوا هذا التعريف اللفظ فقط لا المعنى فلذا سمي لفظا يستعمل
ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان في الخفايق المجرودة
تاما مجرد الزائبات فخذ حقيقة تام ان يحكمها وناقض ان
والا فخر حقيقة وتحديد الخفايق متعسر بل معتذر فان الجس
شبيه بالوضع العام والفصل بالخاصة وان كان في المفهوم مائة
والاصطلاحية فامر بما سبيل فان اللفظ اذا وضع في الالة والاصطلاح
لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتا تميزه يستحق اسميا
وما كان خارجا عنه كان غريبا وتوفيه يستحق اسميا فخره في غاية
السهولة كذا افادة الشرف في مواضع من كتب فقهاء الزائد مقدم
فان قيل ان قيل اصطلاح من كل وجه لكن نقص الاستدلال المذكور
قالوا لانه الاتزانية مرجحة على التعريفات او اكتفاء ببعض المحصول
عند الاستدلال

التمييز

التمييز عن جميع ما عداه فخذ ناقص وانتم اولى وان لم يقبل صلا
واراد تجديد الاصطلاح فذلك وان كان لا مثله في الاصطلاح غير
مقبول بل اذاع وان قيل بحسب التناول والتمييز لا بحسب المفهوم
بان قال المراد تمييزه عن جميع ما عداه فذلك يحصل بما ذكرناه ان
مطلوبه تميز كل ما هو ممكن ينبغي ان يقتصر على لفظين نحو لفظ
مفرد او موضوع او الموضوع في البركات مرة وهي ليست باللفظ كمن
ولو سلم فالتبادر بين اللفظين كما ذكرنا في التوفيف والتوفيف
حمله على التبادر والثاني انهم اختلفوا في نحو عبد الله علم انه كلمة وكلمة
في العلم عدم دلالة جزء لفظ على معنى وعدهم من اقوال العلم العبد
من اقسام العلم ووجه الثاني كونه معرابا بابهين وقولهم المركب كل اسم
ويجب من كائنين قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني
لتحديد المعنى باللفظ كالمعنى والمطهر وانسب بقواعد الوبية وصحتها
وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق
اقول وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيد او
وجهه لكن في التابع مع المتبوع كيرى اعراب واحصى الجربين معا نحو جاءني
زيد وعمر ورايت زيدا وعمر او في السامع على الاول فقط والساكن مشغول
بالحكاية لا يتغير والحق عندي هو الاول لانهم اعترفوا بان لا دلالة لفظ العلم
وهو يكون مثل عبد الله كلمة

قوله وانسب اللفظ على ما سبب المقدر قوله
لتحديد ما هو الالهي ان المقصود من العلم هو
سورة احوال اللفظ ونحوه من حيث الاعراب
والبناء فاحال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى الى
الطريق

على معنى اصلا فصلا كراي زيدتكما لا يجوز ان يجعل الكلمة لا يجوز هذا ايضا
ولو كفي دلالة قبل التعيين لكان بعينك كائين وان المتبادر من دلالة
ووضع لفظه وصورة البقاء في الال لا انقطع الاستصحاب والتوقيف
بحسب جهة ما في المتبادر كريف وعبارة المعصل اللفظ الدالة على معنى
مفرد بالوضع والتفوق ان المتبادر من حقيقة اللفظ انما حقيقة
فيه ومن اراد اذ حال جزء العلم فلا بد من تعريف ايضا
منع صرف مثل كبرية وشهر رمضان كون العلم بجميع المضاف
والمضاف اليه مخرج به الرخص في الكشف وغيره وهذا لا يكون
الا في مورد معرب وان جزء العلم بل لو كانا كائين وفيه الاضافة
العلم المضاف مع الاضافة وحدما خرج المضاف اليه كذا في
البريدل عما انها كلمة واحدة واما قولهم معرب باعربين فم لا لا
ما في اخر الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او كناية اخرى
ان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون اجرة علامته وان العلة
انما هي مجموع المضاف اليه لا مجرد المضاف اول معنى له اصلا وانما
جري الاعراب في اخره مع كون وسط الكلمة لا تستغنى الاخرى كما كان
وكونه كلمة معربة في الاصل وان صار لان جزء كلمة وتلك اول من
اعراب الاعراب وجعله تقديرا او محكي في تأنيدها شرعا وليس

قوله ايضا منع صرف مثل كبرية وشهر رمضان ما كان
والمضاف اليه في غير علم قبل الاضافة فان اجرة تدفيع
والمسمى باسم جنس رمضان على وزن شذوذاق مصدر
رمض بمعنى احرق فاما منع فان قبلها لعدم السببي
وبعد جعل المجموع علما جعل منفرد لوجود السببي
العلية مع التثنية في الاول ومع الالف والتون
في الثاني لان المعبر عنه هم في سبب النوع حرف
حال المضاف اليه على ما صرح به العلامة التفقاراني
في شرح الكشاف اظهر

هذا

بما لا يبعد من اعطى اعراب كلمة كلمة اخرى مجاورة لها
بمجرد كونها في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة نحو جازن الضارب
زيد او رجال لا زيد واما قولهم المركب كل اسم مركب من كلمتين
فمترك الا اصر فلان بد من تأويل وسوال الحمل على راعيا الكونا
قال ابن مالك الحلق في الكلمة على احد جزئي العلم المضاف على استعمال
في عرف الحياة واما اطلاقها على الكل كما يقال كلمة الشهادة
فجاءت من حمل في عرفهم مستعمل في اللفظ والعرف العام واما مناسبة
ولكن لا يتخرب باللفظ فقد رتبة ابن حبيب في شرح الفصل
حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ
لفظة فاعلم ان اقدم حرف واحد وان اراد اعدوا خصوصا
يتنزه اليه فليس شواها واما معنى اللفظ كان اللفظ اول الاضافة
ورفع الارجح الى النوى واما ان كان استغنى اللفظ في الجملة فيستغنى
ببعينك بل نحو امطروا ان اراد ما يبعد في العرف سواء هو فليس فيه
عرف فلا يستحق المبتدئ ومن يهنا ظهر اختلاف كون ما في عبارة
المص عبارة عن اللفظ واما العلم به عليه اعرابان فبعدت تسليم
دلالة العلم على هذا وجوازها في التعريفات ووجودها فيها محض
في ذلك فرع الوحدة فيلزم الوجود وقوع الحق وبعطل ما كانا يوجدون

والثالث انهم اختلفوا ان ثاء التانيث والياء معروفان المضارعة
وباء السبب ومنسوبين ولهم التعريف وحروف الاعراب وحرركاتها
وابعادها وجه الاول دلالتها على المعاني موزونة وجواز تحريكها وجه
الثاني عدم استقلالها وجه الثاني ان الاعراب على بعضها وتغير الياء ببعضها
وهم يسمون دلالتها على ان يكونوا في قولهم ادخلوا او كونها في قولهم ادخلوا
لدلالة الجمع كما أنهم لم يذكروا الف ككرم وتضعيف كرم ونحوهما من التانيث
لعدم الاطراد وانفقوا ان الضمائر المرفوعة المقصلة كلمات وان في التانيث
سببها التانيث بقاء الفعل بلا فاعل وان تحريكها في ضارب ومفروب
كلمات وان دل هياها معان فلذا اعتبروا بها في تعريف الكلمات
وعكف بعضهم بان المراد من المفرد ما لا يبدل جزء من اجزائه المترتبة على
وردة بعضهم بان تحل لا يشعر به الجذيف وقدرت جواب هذا القول
فما سبق وفي اد جعل الحركات كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه
فالحق فيه التفصيل ثناء التانيث ان كانت مطروقة بان جاز انشراحها مع
بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والاكسلة فجزء والفاء التانيث جزءان
في الاسماء كدعوى وهوى واما الصفات نحو فقا وعما فيفتها احوال لا طرادها
وعدم جواز انشراحها مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني
لخلافه فيكونت فكونتها كلمة ايج وحروف المضارعة مثلها احتمالا وجها

ولكن

ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفس والاراد مقدم
الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وبقاء السبب شأنها ان غيرت لكن
الرجحان منها ان لا ياتي معناها مغيرة وان لم تغير فكلمة والتانيث
كلمة لا طراد والانشراح وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف
للاولين واما حروف الاعراب ففي التثنية والجمع كلمات لا طراد
والانشراح وفيما عداها اجزاء لا تنفعا عنها وعذا ما عندى والعلم بالحققة
عند الله تعالى وهو راجع لا ما حرف في اللغة بمعنى الطرف والجنب
ثم نقل ان ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه
لو دل اي لوجود جنس الدلالة ذكره غيره فقطم بحيث
لو لم يذكروا لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة للاضافة
مثل ذي فان مفهوم بدون المتعلق لكن الفرض من وضعه التوصل به
لا جعل الجنس صفة للشئ فلا يحصل الابه فذكر المتعلق في الطرف
لتحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة لتحصل الفاية وتستردم دلالة
الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمعروفية ولا مقصور
بالفلا حصة بل هو خاص حيث هو حاله بين شئين والياء في قولهم
حتى اذا قصودا بالاصطلاح صارت معنى اسم مثل معنى من في قولهم حتى
من البصرة ابتداء مخصوص محظوظ من حيث هو حاله بين البصرة والبصرة

دالة لمعرفة حالهما والذال لا يصح ان يحكم عليه اذ هو الوصف ذلك
 الابتداء قد اصاب مستقلا بالضرورة في قول الحكم عليه به معنى للفظ
 الابتداء نقول ابتداء سبقي من البقرة وقع في يوم كذا فلما لم يزل
 الحرف على حاله فمن معنى الفعل والاسم من غير قصد لزوم ذكر
 المتعلق لئلا يحذف معناه قصد معنى الحرف فيحصل الدلالة ولو
 بمعنى ان يقرينة قسمة والانه لم يزل لا يوجد الحرف في جواب يحذف
 استغناء بما تقدم اي فهو حرف لا ما تقدم اذ الشرط مصدر الكلام والا
 اي وان لم يدل بغيره بان وجود الدالة بنفسه ولو تخلف واللام يجر كانه فعل
 اي فهو فعل سمي باسم مدلول التضمني فان وقع بغيره بان يقال ان الدالة
 بالدلالة الدلالة المطابقة لزم كون الفعل حرفا لانه لا يجر المحررة المستقل
 والنسبة اليه المستندة فلم يجمع غير مستعمل لا بد في الدلالة عيسى في ذكر القول
 كما بينه الشريف في رسالت وان اراد التضمنية زادت الف والعدم
 صدقة على الحرف مع صدق على الفعل والاسم لا رادة الا التضمنية وان ارادهم
 لزم ما لزم في المطابقة هذا ولكن في قرينة الحرف خفاء لواقترن اي ما وضع مؤنوا
 وحذف اي اقترن وضع الزمان وضع او موصوفا باحد الازمنة الثلاثة الماضي
 والى والاسم استقبال ولما كان فاعل الفعل من الاسم بالدلالة على
 احد الازمنة بالهيئة ونحوها لا يفيد بل يقتضي اقتران اللفظ وليس كذلك

لا بد من التحويل اي لو دل على اقتران معناه التضمني وهذا الشريف
 او لو اقترن معناه في الفهم والذهن بمعنى احدا الازمنة وهذا الذي
 ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة احدا الازمنة او دلالة بان اشتعل
 على هيئة دالة عليه من اني وموافقه فيهما اقل تكايفا واغرب للراد
 ويقول اقترن خرج منهم بدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب ومادونا
 نفسه نحو امس وعدو الآن وزيادة وضما ليدخل الافعال الازمنة
 المنسوبة عن الزمان بحسب الاستعمال كونه في بعض كذا قبل ويمكن
 ان يقال هي دالة على الحال والاستقبال او الانشائية او ان كان مخرج
 واسماء الافعال لكونها مشقولة عن المصادر والاصوات والظروف واسماء
 الفاعل والمفعول كمن قبل وهذا مشكل لقولهم انها في الحال حقيقة وفي
 الاستقبال في الكائن فيهما لا في الدلالة عليهما والاعادة قد تخلو في الجملة
 الحقيقية ان اشتراط الحال بدلالة العقل مثل مفهوم الضارب من قام
 به الضارب لا يصدق على المعلوم وان جمع الاسماء مصدر او مشتق او
 جامدا مستندة كونه في الحال حقيقة وفي الاستقبال في الازمنة منها
 تمام الترتيب ويستعمل في الاستقبال في زيا باعتبار الاول واسما في الماضي
 المقطع في خفاء واختلاف فظهر ان الدلالة لا اسما بحسب الوضع
 على الزمان وان فهم في بعض ما عتق فهم معنى نيرها عقل او استعمل لا و

اسم من السند وهو العلو لا يستعمل على اخوة كونه
 مسند اليه فيصدق على رجل وزمان واسم وروى
 وماض متقبل ومما خص اي الاسم تذكر ما قلنا
 في الفعل اللام اي لام التعريف لتبادر الذهن اليها
 لغلبتها وشهرتها وما عداها كل ام الا بربها وجوابا
 لولا لخص بالاسم وفي عبارة المصنف اختصارا لهذا
 من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط
 كما ان حرف التنكير هو النون الساكنة وزيد المحرف
 للابتداء دون ذلك ^{ظرف} تنكير الجليل من كونها كهل والمبر
 من كون المحرف فقط زيد اللام لدفع لبس الاستفهام
 في وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وحق التنكير
 وهذا مع كونه فاصلا بغير الاول لونه او قيل لا تعاقب
 التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتهما فلما
 لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيه
 المرسوم ممنوع كيف ونحوه وبارجلا لا يدخل اللام
 افضل لا يدخل التنوين فان قيل منع التعريف قلنا
 فذلك في الفعل مانع سببه وقيل انها تعين

هذا السند والروايل والجواب على ما اختار
 الرضي من عدم اختصاص تنوين التنكير
 بالصوت واسم الفعل حيث قالوا
 لا اري منعا من ان يكون واحدا
 للمتكلم والتنكير معا قرب حرف يبعد
 فائدة بين كالا في الواو في مسلمان
 والمسلمون فتقول التنوين في رجل
 يبعد التنكير ايضا فاذا سمعت بالاسم
 تحسنت للتنكير انتهى واما مذهب
 الاختصاص فلا يعاقب بين العطفين
 اصلا اذ ما عداها لا يدخل تنوين
 التنكير وما دخل منهما لا يدخل اللام
 لا يعاقب الالف والتا في فعل جند
 المذهب بحسب حذف وبارجلا
 والروايل والجواب
 وبسبب استحسان
 افضل بربل

المطابق

المطابق المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وروى بانه
 قد يكون لتعيين المدلول اللغوي نحو عند الاسد الذي
 وقد يكون للتمييز كما في الصفات فانها تدل على الحدث
 والنية والذات ولا حظ للاولين من التعريف وهذا
 مردود بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون القليلة
 ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على
 الجارية مطابقة وان كان فيه شبهة وقول لا حظ الخ
 ان اراد من حيث ذاتها مستقلين فليست بمدلول الصفة
 وان اراد من حيث انهما قيد الذات فعدم الخطم فان
 التعريف في الحسن ليس للذات المحررة بل للذات المنسوبة اليه
 الحسن فغيره وعليه ^{بما} من ان كونه المطابقة اعرفت من
 الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والجواب
 قبل لانه اثر الحرف وهو لا فضا معنى الفعل او شبهه
 او الما اول فلا يدخل الاياتها او المضاف واللفظية
 المعنوية وهي بغير الحرف المذكورة قيل كما ارادوا نقص
 اعراب الفعل خطا للرفع عن رتبة الاصل اختاروا
 التي لا يعلمها والتنوين لانه اما تمكن مدحوله اي تعريف

المطابق

واصالة في الابرار الذي لا يوجد في الحرف والفعل
 منقطع فيه او لشكبه ووجه الوجه الاخير من لام التو
 وفيه ما قبله من الحرف والاسماء الاعمال او للعلم
 عن المضاف اليه وحي اختصاص المضافة او لمقابلته
 على رأي من جعل نحو عرفات غير منفرد وان حشري فيها
 لعدم تخص النماء اللانثب ومنها لتقديره في فصار كما انما
 فلا يكون الا في الجمع المؤنث السالم سوا التزم بفعل تزم بكذا
 اي رفع صوته به مطر با مقنيا وهذا النوعين بسعمل في القوم
 للنظر والمشتهور انه ما يلحق القافية المطلقة اي المنحرفة
 التي تولدت من كونها احدى ووف المد بدلا عنها لان
 وف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها النون بحل
 التزم لان النون غنة في الحنوم وقيل لا لان حرف
 الاطلاق يصلح للزخم بما فيها من المد فيبدل منها النون
 اشعارا بترك التزم طولا للنون من المد واما ما يلحق القافية
 المقيدة اي التي كانت فيسبغ الغاية لخرج الشعر بوسطه عن
 الوزن فكان المص راد كليهما لانها بدخلان الفعل ايضا
 فان اقل اليوم عادل والعابن وقول ان البيت لند اصان
 جري

وقار

وقيل قاتم الا عاق خاوي المختص من بفتح ما قبله شيها
 بالحقبة وبكسر للسالكين وهذا زيادة على الحاجة لعدم
 صي الاطلاق والكتاب انه في غاية الندرة فلا بد عند الاطلاق
 والاسماء والنية الظاهر ان الضمير يرجع الى الاسم فبر عليه ان
 الاختصاص معلوم عقلا فلا يقيد الحرف وان معرفة بعد
 معرفة الاسم والند من معرفة الاسم بالخاصة واضطر
 في التقضي فالفاعل الجاي والمردية كون الشيء مستدا
 قيل في شبيهه انما قصر الاستدالة بالاسناد الى الشيء
 الضمير الى هو كمال ظهوره كالمذكور ولم يفسر بالاسناد الى
 الاسم اه افول بين كون الشيء مستدا اليه والاسناد الى
 الشيء متباين وان تلازم وجودا ومع الثاني كونه مستدا
 الفصل والاسم والذير عند ان مرد الجي الى رجاء الضمير
 الاسم باعتبار جهة الاسم للتحقق عن الاستكاليين وقار الحذف
 والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم على خصوص باعتبار
 الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه الخصة
 به عقلا فيقيد الحرف فا عرف انتهى بربان الاسناد مطلقا
 والاسناد الى الاسم صنف منه معلوم الاختصاص هو الاسناد الى الصنف وهو

وهو الاسناد الى الصنف وهو
 الاسناد الى الاسم

الاسناد الى الصنف وهو
 الاسناد الى الاسم

لا الاول و قد بان الاول ليس بمختص و قبل الفرج
 الى اللام كونه اسناد بمعنى سند ثقاه و ما خص بالاسم
 المسند اليه اي هذا القسم لا يوجد الا في الاسم و اما ما يظن
 على المحمول و غيره و كما يقال الضحك خاصه لان يقال الضاحك
 خاصه لان فيه ان مسند في المسند اليه ليس بمفعول
 بل فعل في صورته و المصدر يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل
 الذي في صورته بل لا معنى له و لا وجه لان يقال ايضا
 بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل و لان الفعل قد يكون
 في صورة المصدر فالوجه هو الاول و لا وجه للاحتمال من قبل
 لان الفعل وضع لان يسند اليه شيء فلو اسند اليه لزم ان يكون
 مسندا مسندا اليه في حاله و اصره و قد يمنع فساد مسندا
 بمثل الجنب ضرب زيد عمرا و الجواب ان المراد بالاسناد النسبة
 التي في خبره و قد بين هذا الراي في مواضع من كتبه بان النسبة
 متفرقة عن خبرها بنفسها مع طرورها لا ترتبط بشيء و اطلالة
 الواقعة خبر او حال او مضاف لا تشتمل عليها و ان نسبة المصدر
 و الصفة ليست بتامة فظلم الاستحالة و قيل لان الفعل وضع
 لان يكون ايدا مسندا فليجوز جعل مسندا اليه بغير خلاف و

يمنع

فان

فان اراد بيقظ انه لم يوضع لان اسند اليه فلا يقيد ان
 اراد وضع لان لا اسند اليه فممنوع و لو سلم فانما يعرف من
 الاختصاص لان ما اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد الروايات
 و الاول ان يقال ان الفعل وضع لان اسند اليه بمعنى مصدر فلا يجوز
 جعل مسندا اليه و لا يخرج عن وضعه و لا فقط فقامت اليه
 على الروايات بقا اعني منع الاستحالة لو لم يرد و يقتض
 مصدره و هو محط الجواب محصوره ان الفعل موضوع لاسناد
 مفهوم مصدره الى شيء و المسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان
 مسندا اليه لم يوضع عن الوضع اذ اللفظ الواحد لا يرد اذ
 فالمفهوم معاني حاله و اصره و الاضافه اي كون الشيء
 مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية المصيبة للتعريف او التخصيص
 المسند معين استقلاله في الملاحظة و اما اختصاص كون
 مضافا اليه فقد علم من اختصاص الجرح و نحو يوم يقع الضاد
 الصحيح المضاف اليه الجرح فلا وجه لحمله الاضافة ههنا عليه
 في اما من المعلوم فصفة المضيف او المجرول فصفة المضاف فلا وجه
 لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة و حذفها ليس بيقاس
 ذكرت في الاسناد و الاختلاف اللفظي و قيل المقصود ان المصدر

قدم في دليل المحر والاحمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز
 وتدرج في الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم
 اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجرد
 ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام
 من مجرد الحرف اذ في منها لانه لا يكون مسندا ولا
 مسندا اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم ^{الفعل} ^{الاسم} ^{الفعل}
 للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقوال الكلمة
 شيع فيما تركب منها فقال الكلام لانه كلام الكلمة ما ابي
 شي او الشيء الذي وجوده الاستناد وهو ضم كلمة حقيقة
 او محكي او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع
 ثمة وجه التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للنخاطب انتظار
 الى المسند والمسند اليه ^{بما لا يخرج} ^{من غير المسند} فافرح بقوله
 من اسمين حال من الضمير المحرور او فعل مع اي مع الاسم
 وانما المحرر فيهما لان الاستناد يقتضيه المسند والمسند اليه الحرف
 لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون الا واحدا والاشرف
 الثاني سنة ولا يوجد ان مع الا في هذين الضميرين
 ايها الشا غاصفة كافي الكلام لانه بيانها وتبيين الحق منها

لا يكون مسندا اليه والاسم
 الواحد في حالة واحدة
 ضم

ليج

ليس الطالب على صراط مستقيم. ويرجع اليه من هو ضلال
 قدم. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول
 الفرق بين الجرد والكلام هل هما مترادفان او الجرد
 مطلقا وليس الشاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد
 بل في انه حل يفهم من استعمال المتقدمين في كتبهم ونقدناهم
 الفرق الاول بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه ان
 فهم من ظاهر عبارة بعضهم المترادف بحسب صرفه عن ظاهر
 اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبر او حالا
 او موصفة او شرط او جزاء مما ليس فيه نسبة ثمة في الحال
 وان كانت في الاصل كما يقال هذه الجدة وقعت كذا وكذا
 قد انهم اكتفوا في الجرد بوجود الاستناد في الاصل وان
 ذهب الى الحال مما ذكره وما لم يوجد فيه اسلا كما للمصاد
 والشفاع مع مرفوعا منها فلا يسمى جملة ايضا واشتهر
 في الكلام ان يوجد فيه الاستناد في الحال فيعلم ان لا يكون
 اعراب اصلا او النسبة الثمة تمنع الربط بالقرين السابق
 ولقد ائزهم يقولون الجرد انه لما محل من الاعراب كذا
 ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والاسم

يجب
 سمة

في اقسام الجمل بعضهم جعلوا اربعا استعينة وفضلية و...
 وشروطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم
 ادرجوا الظرفية فيها ايضا وخبرهم او سطرهم اذ لو استحق
 بمجرده انما اض الشرط المخرج والافتقار لاستحق باعتبار
 التثنية مثل ان يكون العدد زوجا وفردا او الحية او الطائفة
 او نحوها فينبغي ان لا يسموا ان الظرفية واقدرت بفعل
 لكن جعلوا الشرطية البصريون في الاعتماد والفعل يحتاج
 الى الاعتماد ولا مطلقا ولا مقدر افعال اما زلت بهذه الاشياء
 استغفرت ان تجعل قسما براسها والثالث في زيادة القوة
 في هذا الكلام بعضهم زادوا مقبدا الى السامع علم عالم يعلم
 وجعلوا نحو السامع فونما خبر كلامهم وسندوا عليه بقول
 سببوا الكلام بطلن على الجمل المتقدمة ودراس سببوا بها الله
 اعلم انما السامع على النسبة الثالثة التي يصح السكون عليها كما
 وبلزهم ان يخرج جميع الفضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى
 كلام الله تعالى وفساده لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم
 الاستفادة في الجمل اعني في بعض المقامات وبعض الاشياء
 مثلوا لعدم الاستفادة بالوثبات والحركات نحو الناحية
 وبعضهم

وبعضهم زادوا مقصودا اخر ازا عن نحو حديث النائم
 ولا ضرورة لا فراجة قال ابو جابر لا يشترط فيه قصد الحكم
 بل يشترط ان يكون على هيئة التكيب للموضوع في لسان
 العرب وبعضهم زادوا الذاتية اخر ازا عن الجمل التي في حكم
 كما لو اقر خبر فانها لا يقصد لذاتها بل لغرضها فلا تسمى كلاما
 في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل لا استناد لها
 في الحال بل في الاصل والمبادر ما في الحال ويجب حمل
 على المتبادر فلا حاجة الى الذاتية والله اعلم في تقسيم الاستناد
 اما ان في او اخباري والاشكال كلام لا يكون النسبة
 خارج نطاقه او لا تطابق بل يكون محذورا لنسبة وهذا
 ما يقال لانه اثبات ما لم يكن كالامر والنهي فان
 اعني طلب الفعل والترك من الفاعل يحصلان بتقنين الصفة
 بخلاف الخبر فانه الذي يكون لنسبة خارج نطاقه فيكون
 صدقا او لا تطابق فيكون كذا فلا يتصور ان في الاشياء
 والاستناد الخبري ثلثة اقسام اما ان يقصد بثبوت شيء لشيء
 نحو زيد قائم او سببه عنه نحو ليس زيد قائما فيسعى عليها او ثبوت
 او سببه عن شيء نحو ان خرجت فانت طالق او لست ان قصد

بطالق فبسمي انصا ليا او ثبوا انفصاله او سلب عنه نحو
 اما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس ما ان يكون
 العدد زوجا او زوج فبسمي انصا ليا وليس في طرفي
 الاخيرين اسناد وحكم بل في المجموع ففي الثاني بحكم بانصا
 الجواز الثاني للاول ولزوجه او سلبه وفي الثالث بانفصال
 احدهما عند الاخر ومناقضه او سلبه والجواز الاول منهما
 بجميع اجزاء مسند اليه وليس مقدما واذا الثاني كذلك مسند
 وليس نالبا فصدق بجوهرتها انما هو تحقيق الضرور والمنافاة
 وكذبها بعدم التحقيق وسالبيها على العكس ولا اعتبار بصدق
 الطرفين وكذبها لو اعتبر فيها الحكم اعملي مثل قوله تعالى فان
 كان لرجل ولد فانا اول العا بد بين كلام صادق مع ان
 الطرفين لو اعتبر فيها الاسناد اعملي كانا كاذبين فاذن هذا
 عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحق قد يكون
 جوازا منه مثل الآية السابقة فتشمل على اكثر من عشر كلمات بعضها
 حروف وكلها لكن حتى لو حذف بعضها لم يوجب الاسناد المقتضى
 وما ذكره المصنف اقل ما يمكن ان يتركب منه ماله الاسناد ولا
 نفهم هذا من عبارة بل يقتضي ان يوجد اثنا في الضمير المذكور

كون

لكون من السمين حال الكي بينا بخلاف عبارة الكافية فيها
 عارية عن هذا لا تقتضيا لوجه ان يقول الكلام ماله اسناد
 واقلة اسنان او فعل معه او خامس ما عد المسند والمستند اليه
 من جهة الارب من الفضل كذلك هل بدخل في حفظ الكلام
 ام لا وظاهر كلام المصنف انه محض حيث قال الكلام هو المركب
 من كلمتين اسندت احدهما على الآخر بقضي الخرج وظاهر
 عبارة الكافية بسوء الدخول والحق فيه التفصيل فان كان
 مقية كما لا يستلزم ان يكون ركن من الكلام بنوقف الاكسبا
 والحكم على ذكره والافلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المقبرم
 التناقض في الاستثناء المتصل ووقوع الطراف على جميع
 الذات والصفات على جميع العبيد في قوله جميع نكاحا لاني
 رتب وجميع عبيد مطلق لا يزيد او اللازم بطلا للملزم
 مثلا فاعلم ذلك ينفك في مواضع شتى ومن هذه بنو النخيل
 عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حكم في حد الاسناد لا يكفي للجمع
 لان طرفي المتصل والمفصل لا يمكن التمييز بينهما بالمفرد كما بين
 في المنطق فلا يكونان حكم الكلمة وكذا نحو ما جائي القوم
 لا يزيد ابل فائدة دخول نحو جسي مماثل ووزن مقول

وانما قلنا من جهة الارب
 لان الفضل انما جاز
 من ركنه في الكلام فلا بد
 من ركنه في احداهما معنى
 من ركنه في الكلام الثاني
 زوايا ركنه في الكلام
 مسند ومستند اليه
 واما دونهما للصوت وهو
 مخصوص بالنطق فلا يكون لفظا
 والفضل لفظا فالمشتراب
 يكون احدا حقيقة وفيه
 وفضل لفظا واربعا

والاربعة

زيد فقط فلفظ رفع من الكلمة والكلام وقامها
 شيع في بيان الاسم وقسمه اولافعال وهو اي الاسم
 موب لو اختلف اخره راجع الى الاسم لا الموب وهو
 من غربة امي او ضحية وانظرته فالموب محل اظهار
 المعاني لانه محل المظهر اعني الارباب ومحل الشيء محل كونه
 والمراتب الاسم ههنا هو الحرف الملقب اخا عند الا
 صافه ولو فرضا فبشمل الحقيقي كدال زيد والجار ككنا
 فاعه وبابسر وادوسلمون على المختار بخلاف التنوين
 ولو في النسبة والجمع بالعامل فيخرج نحو اين هو لاء
 وهذا ظاهر في الارباب بالوحدة لان نقل الاسم من السكون
 اليها واما الارباب في حرف فبشمل لوجودها قبل العار
 مثل نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعا قبل النكير
 في اذا اردت تعداد الجمع الالهة المذكورة اما نقول
 مسلمون مؤمنون مصلحون او نقول مسلمين مؤمنين
 مصلحين وكذا النسبة وطلقها واسماء السنة المضاف
 فمسلمون ومسلمين بمنزلة فان في اصل الوضع الا ان الرفع
 شرط استعمال الاول عند ورود الرفع والثاني عند

والجار

١٧
من الاختلاف في ص

والجار فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف من
 الوضع فكان كمو وابه وانت واياك في ان الرفع
 شرط العمل هو وانت عند ورود الرفع وابه واياك
 عند النصب فكذلك النسبة والجمع فن هذا ظهر ما في قوله
 من قال في نصب اختلاف الاخوانا او صفته ومن قال
 ان هذان وهذان والذان والمذنبين صيغ موضوع
 ليس اختلافها من العامل بل من الوضع فتكون
 مبنية بخلاف النسبة والجمع فيكونان موبين والذين
 عند في حل الاشكال ان حرف الارباب قبل العار
 اما غير ذلك على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والنسبة
 وبعد العامل كلها دالة على المعاني الموضوعة للارباب
 فتبعد الدلالة في بعضها فتحدث في الحرف الاخر
 بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث بسبب
 الارباب بالوحدة صفة هي الحركة الدالة على المعاني
 المقضية فالارباب يحصل من العامل اما وانا
 و صفته ما او صفته فقط حرف الارباب قبل العامل
 ليس بارباب وان كانت موجودة وانا فالارباب

من حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل
وان نحو هذان وهذين مريان وان كان مفردا
هما وجمعا مثنيين لان التثنية لما كان لفظيا فبانيا
مطر وانما ارادوا ان يجعلوا كل ما في نبرة واحدة من
وبدل على هذا اعراب الجزء الاول من الشيء مع بقائه
من نبرة واحدة وهو واياءه فالاختلاف ليس في اللفظ
فقط بل في المادة والصفة لا مجال لجمعها اعرابا وان
على المعاني الموجبة لان الالف اعراب في الالف وحدها اصل
وهذا هو سبب المضرات عند انهم لم ينفذوا ابدال الالف
عن لانه اعراب فظهر ان المراد باختلاف الالف اختلاف
صفة فقط لكن تلك الصفة قد يكون حركه وقد تكون لاله
والله اعلم بالصواب ولو كان ذلك لاختلاف تقدير
مقدرا والاختلاف المقدرا لا نحو ما بعد في طار حوده
في الاصل وهو الالف اعراب التقدير او بوجوده في طار لكن
في الالف فيقدر فيه كالاعلام المضاف فان الاختلاف
فيها موجود في الوسيط وهو الالف فيقدر في الالف
المضاف اليه او قد عرفت انها كلمة واحدة على المعنى

الاعراب

الاعراب احوالها لكونها دالة على المسمى والاعراب
على صفة متناهية عنه ولا يلزم نحو جاني الضارب
زيدا او جارا لا زيدا لان التقدير فيها في نفس الكلمة
الا في الالف فذلك افسق التقدير والحق فان قلت
فبعدم كون اعرابها لفظيا وقد حكموا بان اعراب جمع
المثنيات محال قلت اللفظي ما وقع في لفظ ماله
الاعراب وفيها ليس كذلك وان اردت به ما وقع
في لفظ ما يجمع الحق والافعال وان لم يختلف افعاله
فمنه اي فهو مثنى او انواعه اي الالف اعراب الدال على
موجب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان
المتكدر ان الالف اعراب نفس الحركات والحوادث لا الاختلاف
لانه علامه من حقها الظهور والادراك باللسان رفع
ولصب وجرو لم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل
والسدو الاسم شتم بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو
وعند حايض الشفاء ويرفان والاصل في الالف
والالف عندها يفتح الفم فكان الفم شئ نصبة لفتحك
والاصل في الالف عندها يفتح الفم فكان الفم شئ نصبة لفتحك

١٨
في احوال الاعراب

سقط

فكانت بكسر الهمزة وبفتحة السين وبضم النون
 فظهر من هذا وجه نسبة القاب البناء البنا اعني الفم
 والفتح والكسر مجردة او مع البناء وتخصيص الحدة وضم
 اعاوجه الاختصاص فتقدم القاب البناء لما هنا من
 الذات ولذا يطلق على كل وجه كنهية الامة بغير بلاغ
 وعلما مع القرينة والقاب لا عاب من جهة الوصف
 اعني الدلالة ولذا لا يطلق على غير الامة وضم الشفيع
 وفتح الفم وكسر الفم مقدم على اخرها ونصب وجر
 هذه القرفة عند البصرة والكوفة ليس بملو بها
 مقام الاخرى بل افرق **نسبة** مراد المصراع اختصارا
 لكافة ما يمكن مع احتمال ما فيها مع زيادة السهل
 وبكسر تفعه فانقص ان ظهر الاستثناء عنه مع حصول
 اصل المراد كما في قوله وهو حرف لودل الخ فانه قد
 نقص فيه اكر عبارة الكافية بل اخلال للمقصود فلا جبه
 الى النسبة عليه وان ظهر فلا بد من التنبه وكذا ما زال
 ظهر تفعه والافا لنسبة ههنا قد زاد فائدتين دليل
 المراد تعريف المبني ونقص تعريف المربوب والاعراب مع بيان

مدلولات انواعه والعامل لفظا اختلا واخره
 وجه نقص الاول لان المقصود الاصل من تعريفه
 ان يعرف افراده فيجري عليه الاعراب وهذا لا يحصل
 الا بمعرفة جميع المبني حتى يعلم انه ما عداها معزف قد
 يقتضيه تقديم المبني كما فعل صاحب البناء وما يعرف
 ابن الحاجب فلا يفيد هذا الغرض مع اختلافه في
 لانه اطلق المركب والمراد به المركب المركب مع الفقه
 بمركبها يتحقق معه عامل واراو بالمشابهة المنفعة المتنا
 التي توجه بين البناء وهي محبته محتاجة الى تفصيل على جميع
 انواع المبنيات واداو بمبني الاصل الحرف والماضي
 والماضي بغير اللام وكل ذلك لا قرينة عليه فالعرف في
 الاختلاف فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم من دليل المحرر
 ان المربوب على ان يضم من اقسام الاسم يطلق وكذلك
 وحواله تمام المعرفة على بحث المبنيات ووجه الثاني حصول
 من مجموع قوله وانواع الخ وقوله فالمراد الخ وقوله المرفوعا
 الخ ووجه الثالث ان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة
 اقسامه وكما في ما لها وشرا لها ونقص ابن الحاجب

موقوف على المقوم والمقتضى والاول انما يعرف
 بمعرفة جميع اقسام الفعل والاسم والحرف العاقل
 الثاني بمعرفة جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور
 المقوم غير الافراد فالوقوف هو الثاني دون الاول
 والموقوف بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان
 الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان الناطق
 بل يحصل بمفهومها فلت نفهم انما يمكن معرفة افراد جنس
 الفرض كالمثال المذكور واما اذا لم يكن كفيها فنحن
 فلا ندبر وجه الاخرين ان اختلاف الالف يعامل خاصة
 شاملة وباختلاف العوامل مفارقة لعدم وجوده في
 النوع والثالثة اولى مع انها اخف ولا يبين انواع المعرف
 اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة اليه يعلم اصناف
 الانواع وتشرح على ترتيب الالف فاول الاصناف الالف
 الانواع فقط والثاني للثانيان وجد الثالث للثالث والالف
 فلها وبهذا استغنى عن رفا ونفا وجرا فالمعرب
 بالحركة او بحرف اللين وكل ما بينهما او بينهما وبعض
 منهما فالاقسام اربعة واشارة الى الاول بقوله فالمفرد

فلا

فلما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالقاء لكون مرتبة
 بعد مرتبة الاحمال ويسمى هذا تبا ذكرا نحو قوله
 تعالى فاما الذين آمنوا فيعلمون الاية وقوله تعالى
 فقال رب ان ابني من اهل البيت والمراد بالمفرد ههنا
 ما ليس بشي ولا مجموعا بقرينة ذكرهما بعده وجميع
 المتكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع
 وهو ما يتغير بناء واحده المنصرفان قال في
 الايضاح المفصل فسر والمنصرف بانه الذي يدخله
 الحركات الست والتسوية لعدم شبه الفعل وهذا
 لا يصح في المعرب بالحروف فلا يرد الاسماء الستة
 واما الجواب بانها ملحقة بهما في حكمها فلا يدخل
 في المفرد ففاسد لان الالحاق انما يكون فيما كان
 في حكم الملحق به من كل وجه كالأثنين وكعشرين
 واولى ولو اريد بالمفرد ما سبق مع زيادة ما ليس في
 حكمها ولو بوجه فلهذا مع كونه خارجا عن المعان الاربع له
 مقابلة المضاف والمركب والجملة والمشي والمجموع وعدم التسمية
 غير معقول اذ فيه اخراج عما يشترك في الحقيقة وبعض

مثل كون الاعراب تاما وادخال فيما يخالف فيها مجرور المسند
 في كون الاعراب بالحروف مع مخالفة في خصوصية وكذا الجواز
 بان القضية معلقة وان الاستغراق يوجب احتمال الافراد
 لا احتمال احوالها فاسد اذ الوجه ضبط اعراب انواع المعرب
 واصناف الاعراب وهذا لا يحصل الا بالاستغراق الافراد
 والاحوال والابقي المهم لا يعرف كيفية اعرابها على ان احتمال
 الافراد ايضا لا يستقيم في ذو ثم اعلم ان الاصل في الاعراب
 الحركة المحضة وعدم اشراكها في الفعل فان الواحد اذ جعل
 علامة اثنين على سبيل البدل او جوب السبب فيحتاج الى علامة
 اخرى فما كان على يدين الاصلين اعني المفرد والمكسر المنصرف
 لا يحتاج الى علامة وبيان وما خرج منها او من احدهما فيحتاج
 اليها بالضم الى ملابس بالضم مرفوعا وبالفتح منصوبا وبالكسرة
 مجرورا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت
 بزيد ورجال ولقسم الثاني اعني ما يكون بعض الحركات على
 الاول ما يكون المرفوع في الفتح ورايت زيدا يقولون الجمع المثنى
 السلام لما سبق في المكسر وهو ما زيد في اخره الف واما الجمع المثنى
 واحده او مذكر نحو قوله تعالى اسر معلوما تسمية المثنى باعتبار
 ال

والعلمية

والفتحة ملابس بالضم مرفوعا والكسرة منصوبا ومجرورا
 نحو جاءني مسلمانا وحمل نصب على الجر لبعو على وتغير
 اصله اعني المذكور لم على ما سيجي والنوع الثاني ما يكون
 المرفوع في الكسرة واليه بقوله وغير المنصرف سيجي ملابس
 بالضم مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا وحمل على نصبه لانه
 لما تشابه الفعل على ما سيجي منع منه ما لم يكن في الفعل اعني
 التثنية والكسرة والجر يناسب نصب دون الرفع في كونها
 علامة الفضلة الرفع علامة الرفع والضم الثالث ما كان
 تمام حروف الدين وانشاء اليه بقوله في الاسماء الستة
 تبت لو كانت مكتوبة بزيادة على الكافه اضرة عن المنصرف
 فانها باطلة احوال هي الاخل في المفرد المنصرف فلا حاجة
 الى الاضرة عن ابدال دخول في المكسرة لانه نحو ابين وابين
 لدخولهما في المثنى والجمع ويمكن ان يقال دخول صدر في
 شياء ظاهر بخلاف المنصرف فان المنبذ برينوهم اشترط لهما
 مع المكسرة فلا بد من الاضرة او الاضاحية الى ذكر مضافه
 لان المقردة داخل البقاء المفرد المنصرف مضافه خبر بان
 اوصفه الى غير ابناء ابناء المنكظم بقرينة الاضافة ملابس

بالواو ومرفوعة والالف منصوبة والباء مجزومة وانما
 جعل اعرابها بالواو لانها اسماء او افعال ثابتة في حال
 الاضافة سماها بخلاف مخدوم مخدومة نسبة في حال الاضافة
 بخلاف نحو العصا فان نسبة الزائدة فيمكن جعلها ملامنة
 كما في التنية والجمع وان كان اخف من المتحرك فانفتحت
 ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا مفتحة دون الخوة
 بخلاف مخدوم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد
 صار العين اخراجه للاعراب بحذف اللام شيئا وبخلاف
 نحو العصا لان اللام لم يحدف شيئا اصلا فلم يمتد نسبة الزائدة
 فكان حرفا من الكلمة والاعراب وصف فتانيا ولما
 لزم التركيب في النصف بسبب سكون باعاده الى اصل الحركة
 والا اي وان لم يكن يحدف مضافة الى غير ما في المنكسر بان كانت
 منصرفة نحو اجبك او مفردة نحو رخ او مضافة الى الباء فوافي
 فحلا بسنة بالحرركات لفظا في الاولين ونقد براء في الثلثة
 لما في في الالف وهو الكسر لاجل الباء وهذا ملتبس البعض
 وعند البعض المضاف الى الباء بسني وهذا مستغنى عنه لظهور
 دخول هذه الاشياء بعد الاخر في المفرد المنصرف ثم ذكر كيف

اضا فيها ههنا استطراد اللام في الكاف ذكرت
 في اخو الخيرات فقال ومعها اي مع باء المنكسر يكون
 الالهاء وان في الحمي لم يرب روج فلا الالاء بها ومعنى
 البهمن الشيء الذي يستعمل في كرهه كما لعورته والصفاء
 الذميمة والافعال الضميمة وصغر الاربعة منقوصات
 واوثة لا يرب لاهها عند الباء وفي اصله فوج بدل
 اقواه حذف التماس نسبة ثم قلبت الواو شيئا وجوبا
 في حال الحذف وقيل مع الباء والاكثرة بقاؤها وادغامها
 في الالباء ولهذا قال وفي بالادغام اكثر استعمالا منه
 اي في فتح افتاء الغم مفرد او مضافا اخر از من في
 فان الكسر في متبعين اكثر منهما اي من الضم والكسر
 المضروبين من الضم ووهو لقف مفرد بالواو من
 حذف اللام بقا في الجنب اضافة لازمة لانه وضع
 وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر اللفظ الغير المنصرف
 فقال وجاء الحركات الثلث بدل الحروف الثلث للام
 لفظا بالثابت ولا رد للام ولا زيادة حرف لان الاصل
 في العطف التباين وبسم حال الانبات لظهور دخولهن

٢ المفرد المنصرف فيها أي في الاسماء السبعة المبني على الضم
 إلى غير ما ذكر المتكلم لدخول المقابلات الثلاث في قوله والا
 فبما كانت سكونية لكن لا قريبة للاشتقاق إلا أن يجعل
 امتناع الطرفين وبقاء المضرب على حرف فقول هذا بك
 واك وك وك هك وفك الح وجاء الفه أي جعلها
 مفصولة كعصا نحو هذا يا وياك وياي وياك وياك
 واخا ويا وياك الح والاشد بداي تشد بد لا
 هذا ب وياك وياي دم وفك الح وجاء ف كد لو نحو هذا
 اخو واخوك اخو الح وجاء حم كد لو وحسب يعني بالضم
 مكان الواو مطلقا قبل للفصل والتأنيث يعني مفردة
 مضاف إلى الباء وغيرها وكل هذه اللفات مذكورة في الرضى
 وغير مع زيادة الاشتداد بدم فلم اجده والقسم الرابع
 ما يكون ببعض حروف اللين نوعا ما يكون المنزوك فيه
 الواو وإشارته بقوله والمنشئ وسبحي ضمة وانشا وكذا
 انشان وانشان وكلا مع انشال الضمة بالالف
 مرفوعة والياء منصوبة ومجروزة وكلا مع غيره أي مع غير الضمة
 ولو قال ومع الظاهر كان أظهر كالعصا ما طرحت التقدير

والنوع

والنوع الثاني ما يكون المنزوك فيه الالف وإشارته
 بقوله وأطع المذكر الالف وهو ما لم يتغير بنا واحده لأجل
 الجمع والتثنية نحو سبنين وارضين وثمين وفلين
 من الشواذ بعد تحقق الجمع وأو لجمع ذو من غير لفظ وباء
 عشرين يعني نوع عشرين مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد
 ومع ثمانية الفاظ ملازمة بالواو مرفوعة والياء منصوبة
 ومجروزة ووجه عدولهما عن الماثل الأول قد سبق الإشارة
 إليه في الاسماء السبعة وأما عن الثاني فالأحزاب عن
 في أحوال التثنية فلم يتم التوزيع فالرفع لكونه علامة للجمع
 بالاضافة الثاني والتثنية لكونها أكثر أو إلى الالف الخ
 وكونه ضمير التثنية في نحو ضربوا بضربان والواو لكونها ضمير
 التثنية أو إلى لرفع الجمع من الباء فلم يتم اشتراك الالف
 في الباء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف
 دالة على معنى التثنية والجمع فتحض للاعراب تحض الحركة فقدم
 وأيضاً لم يكن الحافى التثنية الدال على التثنية حذراً من
 الالف كمن فزادوا نوحاً عنهما فبالنظر إلى الالف
 لم يسقط مع اللام والوقف والى الثاني سقطت بالالف

عملا بالشبهين وكذا في التشبيه وفتحوا في الجمع فاعادوا
 وفرق بينهما اذ قد يزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفى
 ووجه الحاق اثنين واختر ظاهر لانها كما لمنه لفظا ومعنى
 فاما مفرد اللفظ ومثنى المعنى فراجع الى الاضافة الى المظهر
 صل الاصل بالاصل والاضافة بجانب اللفظ والاضافة الى المعنى
 بجانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب والحق
 باب عشرين ايضا ظاهر انهما كما طبع لفظا ومعنى كذا
 وعدم التوهم للزوم الاضافة ولما ذكر في تقسيم الاسم
 خلاف التعديرات اذ ان بيتين مواضع ليدل على ما عدها
 لفظا واما على الخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بينا ما هو
 الحق فقال وعصا اي اعراب نحو عصا اي الاسم المربوب
 في اخر الف مفردة وان حذف للتوهم ونحو علامي اي مفر
 بالمر كذا حذف الى باء المتكلم ولو حذف او قبل ونحو خاض
 اي ما في اخره بامسكوت قبلها ولو حذف للتوهم في كل حال
 سوى حال نصب وقد بكن باؤه في اي نصب بكن
 كما تحرك اي مثل تحريك جوا اي مجرور واللفظ في الشبهة
 متعلق بامد الضمير ونصبه الا في فهم من التشبيه ويجوز

يكون من المتنازع كقولهم

يكون من المتنازع كقولهم ما ان رايت ولا اري في
 مدني يكون اري بلعين في الصبح قبل ثبت التركيب
 في الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزون شر العروق
 حيث الشري كايه بالانيد في نحو سبي اي كل مذكر سالم
 انصف اليه بالمتكلم رفع اي مفعولا والحق بناؤه نحو خمسة
 عشر على ما لا يشهد او اعرابه مفردة كان نحو من زيد فيمن قال
 ضرب زيد ونحو وضي من غمربان او مركبا نحو ان زيدا
 وصل زيدا عليين ولو كان ذلك الحق جملته نحونا بغير
 علم فان الصبح معرب اعرابه لغد بري وقبل مبني كما قبل
 العلية والمبني فاشامع ما اي لفظ اول ساكن يعني في
 بعده مضطربا في مقام مفعولا نحو جاء مسلما الفوم وفي نصب
 تحرك الباء بالكر لفتح ما قبلها والاسماء الستة المعربة
 بالظروف والجمع المذكور السالم مع اي مع ما اوله ساكن
 لابد من استثناء المنفوس فانه تحرك فيه الواو بالفتحة والياء
 بالكسرة لفتح ما قبلها بسبب اعراب فاعابه لفظي في احوال
 كلها في جائي مسطوفا الفوم الخ مطلقا فبدل لكل سور ما ضا
 حال كونه في مقيد بحال او زمان او اعرابا مطلقا فغير

خبر وعصا علم ان الاصل في الارباب هو اللفظ لا الثمن شان
 العلامة المتهور فان مع فان في الاخر فقط تقديره والافعال
 مجموع ما ذكره المص ثمانية نقص ورا من عبارة الكاتب ومجموع
 وخرج منها وهذا بعد يحتاج الى البيان اما الاول فاما في
 في المقصور فغير الحركة على اللفظ وعند حذف اللب كين مفرد
 كما هي ملفوظ لا منسى كية وفي الثانية وجوب الكسرة
 وبعده او الفتح قبل العامل وتقدر اجتماع الحركة والسكون مثله
 او حركة هـ ضدين ولم يكن جعل الكسرة والفتحة اربابا واد العامل
 فاد البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل
 بعدة اثنية واطمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافها
 ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ لا تناقض الى الضمير
 لا بوجه نحو غلامك وعلاءه في حالتى المنقوص لزوم السكون
 لاستئصال الحركة كين على ارباب المتحرك ما قبلها بخلاف الفتح
 وفي رفع نحو لم يزل القلب والادغام واما التثنية والجر
 فلفظي بآء مدغم وفي الحكي لزوم استئصال الاخر بالحقبة فصار
 كالثانية وفي رفع المثني لزوم حذف الالف للكين فغير
 تحريكه وفي الاخرين لزوم حذف ايضا لتقدير التحريك بعض ولا

سما

واستئصال التحريك لزوم الحركة كين تقديره في الالف
 واما الثانية فلفظي فاما تقديره واستئصال الالف فلفظي فاما
 وجه الاولين المتدخل لانه ان اراد قبل الالف فاما
 غلامى مستعمل وان اراد بعد الالف فاما تقديره فاكل
 متغير فانه لو تحرك الباء في القاضى عاد الواو في سلمى
 الباء في فاض مع الحركة لتأويل الالف كما اذا عاد الواو
 مع الحركة في عصا وفرو بعضهم بان موجب التقدير المنقوص
 ونحو مسي الاستئصال لموجب حذف نفس الارباب فلفظي
 المقصود لا يجب الاستئصال حذف الحركة الى هي الارباب
 بل موجب قلب محل الباء فبعد يحتاج الى التقدير لتقدير
 فالجواب التقدير ليس الا واه او قدح بان المقلوب يسكن
 او لا التلحين عركته ويسهل الانقلاب ثم قلبه كونه يسكن
 بالعرض لا بقدره يمكن ان يقال ميزا بين الحاجب حال مع
 قطع النظر عن الاصل والاعمال فتمحريك الالف ملفوظة
 او مقدرة والمتحرك كحركة اخرى متقدرة وتحريك الساكنين
 وقلت الباء وادام يمكن استئصال التحريك اللفظي للباء
 المقدرة في فاض وان كان متقدرا لكن لما كانت كين

العدة كانت في حكم المنفرد فالحق بها وجعلها من المستقل
 فان قلت تحريك الساكن مع سكونه متقدر فكان كاللحرف
 فاي فرق بين القاض والعا محي وقلب الباء واداء القلب الالف
 واداء فاي فرق بين العاص وسيل قلت السكون عدم حركة
 الحرف فلا يمنع قبول كل ابعاء والافتقار بل اصله جلاء
 الضد والمثل وقلب الباء واداء نفس احدث الاعراب وقلب
 لالف واداء احدث ملحقه تم تحتاج الى احدث حركة فاعلم ان تقدير
 الاعراب بالذات بلا واسطة شئ وضخم ما قبل الواو ليس من شرط الالف
 عراب بل لمناسبتها وهذا القيد فوق درجة الثالث ان اعراب
 المعرب منحصر فيهما على زعمهم قد اشار اليه فيما سبق بقوله ولو
 تقدير اذ لو وجد فيه المحكي وصوابه من التقدير لكان له وحده
 فاذا اخطرت التقدير في ثمانية كان ما عداها لفظيا فلا حاجة الى
 الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة والتسكين والتحريك
 الضروريان ويمكن ان يدفع الاول بان المحكي داخل فيما تقدير
 ولم يجز في الاثنين والثلاث الاخيرة في الاستثقال ولم يخص
 في الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون
 نحو واحد ومثلها وضاعبه مطلقا ونحو ريد فاداء والمدرع كبريا

كما في قراءة الجي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو بارك
 بنسكن النهم وقراءة الجي عمرو ايضا وما يمنع حركة اخره
 غير ان ابنه نحو للملايكة اسجدوا لهما على قراءة ابي جعفر
 والحمد لله بكسر الدال وقراءة الحسن البصري ومنه تابع المني على
 لفظه نحو ما زيد الطريف ومنه الجهر الجوارى ايضا وقد صرح
 الدماميني في شرح معاني اللبيب بانه ليس بحركة اعرب
 ولا بماتية بل للمناسبة والاعراب متقدر انتهى فيكون التسمية
 بالاعراب ملة واما عبارة الكافية فتامة اكثر مما بلا تكلف
 ومعه طريها ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف اختار الى تبا
 مع ان له احكاما اخر لا بد معرفتها وبه يعرف المنصرف
 ولم يمكن لان الاعداد يعرف بالملكان نعم لو فسر
 لا بد من الكسرة والتنوين لان انعكس الامر كلفه اذا انقص
 من التعريف معرفة المبتداء وتبينه متى يحرك الاحكام
 ولا فائدة من معرفتها بمجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة
 الاحكام بالاستعمال فدين الشريف هذا نصه
 الطالب في تعريف المعرب وقبل ما كان غير المنصرف
 اقل ضبطا اذ به يضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب

النقدية اللفظية وروبان الفقه في الافراد والتعريف
 للمفهوم والحوادث ان المفهوم الاصل معرفة الافراد
 الاحكام يجرى عليها لا على المفهوم وضبطها بالانواع
 صان اسهل في الفقه والتعريف سبيل ومقصود
 بالعرض غير المنصرف سمي لانه اقبل على الفعل بالمشا
 فاحد بعض احكامه ولم ينصرف ولم يرجع عن الاقبال بخلاف
 المنصرف اوله لم يكن صرفا في الاسم بل شابه شبه الفعل
 بخلاف المنصرف فانه اسم صرف ولذا يسمى امكن فاشي او
 الشيء الذي وجد فيه ذلك الشيء ارجح ذلك التعريف
 مستقلا وعدا لاسباب والاشكال مستقلا بالتفصيل الذي
 مع ان ذكر السمة التفرقة في محله وقدم ما قام مقام
 العلقين لقوته واخر الحكم اذا التفصيل من تمام تعريفه وحكم الشيء
 بعقبه بخلاف عبارة الكافية ولذا قدم فيها الحكم على التفصيل
 لكن اذ بعض الاحكام عنه والمناسب الجمع كما فعل المصنف والمرو
 بالعلم المعنى المصدر لا اسم اللفظ ولو كان ذلك الجمع موجودا
 في الاصل لا في احوال كضاهر علم جنس الضع منقول من جنس
 بحسب عظم البطن مباينة عظم بطنها او في التعريف بان

لم يكن جمعا لا في احوال ولا في الاصل لكن قدر وفرض
 حفظا لفا عنهم كسر او بل فانه منصرف في الاصل مع انه
 مفرد حقيقة فقدر انه جمع سر والاحتفاظ لفا عين اقتضا
 هذا الوزن بالجمع وعدم منفعة بدونه وهذا كالتقدير العدد
 في غير لم ينفذ الى الحمل على النظر لعدم التطير وهذا
 من زيادة القليل وان اجيب عنه بجعله جمعا حكما وجعل
 اربعة خالبا واصليا بقدرها وحكما على انه رد يلزم
 انما الشرط والمشرط مع وان كان مردودا بان
 لغير الحكم اذ هو مشتق عنه كقوله مع انه لا يلزم ان يكون
 ما هو شرط الشيء شيئا لما هو حكم لتوحيك العضو وهو
 اللفظ دون الممكن بان المشرط هو الموزون فالشرط
 الوزن او الكون عليه شرطه اى الجمع في منع الصرف وزن
 حضا جرو سويل او وزن نوعها اذا الشخص منقضى
 وما اوجروا على كلامه حيث ادرج المثالين في الشرط
 والمد والوزن التفسير لا التصديق للكل بخرج نحو صا
 وما يصح وينبغي ان ولو في الاصل ليدخل نحو دوات جوار
 على الصحيح والاشكال اختصا صهما بالجمع وامتناع التكبير

مع اخوي ونكره لطيفه في البعض والذاس متفق الطبع
 تقفون لطيفه بغيرها حال من الوزن لان المعنى ويخرج
 وزن حضاير او صغر اذ لا تعين شخصيا لما هو وجعل خبرا
 بعد خبر يحتاج بالانقار كون والمعروف كائن وغيره لا يكون
 اشتراط جئت بغير ما لا الا يلزم اتصال شئ بغيرها للوزن ولا يلزم
 اشتراط عدم الاتصال بالمواضع او الاتصال بشئ بقا
 شيئا لا ينافي الاتصال والمعاد بالهما طرف الدال
 الثابت بغير الالف بطريق عموم الجاز والقريبه
 استعمال الهمزة بهذا المعنى عندهم حتى يعرف الخاص
 كما ان القريبه في الاضع قد هي الارض لان العرب العام
 نأوه على الجار بالاول ولا حقيقة مراد بها لفظة لعدم
 طالبين فيخرج نحو قوله على نحو قارنه وعلا نكره
 الاشتراط كونه بطوق الهمزة على زنه المقربات ككبره
 قنصق ولما كان مذهب البعض كون كاه السائب كلمه
 بركها مطلقا على ما بينا لم بغير الوزن المشروط عندنا
 فاضح الى نقها ولكن ورد نحو مدائن فانه منصرف مع
 وجود الالف فاضطرب في النقص قبل هو مفرد محض
 ليس

ليس جمع لانه الحال ولا في الاصل وانما جمع مدائن وهو
 لفظ اخر بخلاف نحو قارنه وقبل بامتزاج الياء خرج
 عن السبقه المعينه وتباينها على جعل الياء جزاء الصريح
 ما بينا وايضا يلزم استدراك بغيرها لانه كالباء بلا
 فرق في نحو قارنه خارجة عن الوزن المعينه وقبل
 المراد بالهما طرف الفارق بين الواحد والجمع فخرج
 وغرة دروم وزوي حاصلة يرجع الى عموم الجار سلافة
 الفرق وهذا عند عدم القريبه وعدم كون نحو
 قارنه وبما نحو مدائن للفرق فليعلم ان يرد بالهما طرف
 الذي يجرى في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم من
 اصلا ولا فيه علة معينه وقبل ان الكلام فيما يخصه
 باقية على حالها ومثل هذا لا يخل ماء النسبة واذا صار
 على ان جمعته كلفا جرد مدائن وبارد دخول بالنسبة في
 لا تعينه جمع الا صلبه او قد صار كالمفرد في طوق بالنسبة
 وحاصله ان الصيغة لا تجمع الى وفيه انه يلزم افعال
 الجمع الاصل وهو عدم دخول الياء وقبل المراد الجمع
 حروقه وفيه ان الاعراض بدارين ومدائن وهو جمع للاصل

فقد رلم يستحق قطا وخرق فان اصلا عنه عام في بلشك فصار غير كيب ان يقول
 ما وجدته دليل لا عليه فيه شئ اخر فخذ كقبة والا فخذ يرى ويجعل الحق هو دليل
 الاصل اللهم الا ان يرى الحق دليل اصله وبقدره تقدير اصاله ست كما
 وسبب وقوعه في هذه الورقة عدم ذكرهم العلم في المعينات الشاذة وقد
 وجهه كجس جمانوت احيى وحياس كسب فضا صفة فضا واسما فضا فضا
 عن احوالها والمجود شاذ وان كان احيى في الاصل افضل تغفل فضا شاذ
 الاصل على الاصح وان كان ذلك فوجه تقديره فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 علم لم يدر عليه لولا قد حفظنا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 يشيخ ولا يجيء اى كرا لا تنوا كرا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 بهمة باعتبار فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 حسب الاصل كاربوع فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 بالاشد والفرق ووضوح الاصل فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 للوصف الا ان اوله يذكر فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 والعلمية التعيين كسب فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا

والى حيث اى بالثبوتية سبب العلم لفظيا او معنويا وسر طه اى شرط ان يشي بالثبوت
 فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 العلمية ومعنوياته فيكون ان فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 وهذا الشرط كاف في وجوب تأثير اللفظ لقوة بظهور العلامة وفي جواز المعنى
 لانه وجوبه وذا قال وذا اى ان حيث المعنى لان ذلك الشارح التوسيع يورث في فضا
 الحرف وجوبا اى تأثير وجوب وتأثير واجبا او وجوب من الحرف لو كان ذلك
 المعنى في حرك الاوسط او في اى فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 وجه هذه الاشراط ضعف ان القدرة فلا تقوى قوة اللفظة الابقيم شئ في اللفظ
 فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 في قدره وذلك الاوسط فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 والحو وان لم يكن موثرا في التاثير السكون الا انه سبط على الاصل فلا فضا فضا فضا
 والضعف عند من لا تؤثر ان الاصل فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 لزوم التاثير كيف والعلمية والوصف العلم لا يتصور فيها التاثير فضا فضا فضا
 طاهر واما ان فلان انما فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا

اكثر كلام العجم على الطراد والانتاد والوب يراعى من الاوزان الخفيفة وكثيرا في كلامهم
 فتقوية الزيادة للبحر معتقده ونحوه زيادة 7 كذا لا يوجب طرا لا موديا للمدة في لغة
 العرب الا ترى الاكثر في نحو جمل من جملان في لغة العرب يوجب سبب في اكثر النسخة وانشاء
 الرمز والانتاد اعتبارا به بل في نحو سوسو شتر وهذا في نحو سوسو شتر في نحو سوسو شتر
 بانها اسما بقية وقلعة وانما يظهر في نحو كلك اسم جمل ولم يسم منه وزن الفصل
 وهو هيئة توجب في الفصل من التركيب لبطانة ونسبة البحر من حيث انه دخل
 في الاسم لا يمل ولا ينجح وزن الفصل بالكثر بالكثر اية هذا حكم مما لا يجازي ويقتل
 انه من ما يجر من قهقهة ولو لم يكن ما فيه من غير تردد واختلاف في شبيهه لان من احكام
 الفصل عدم جمل العذر به وان كان من احكام العذر لم يمتد من تحت اوله الى ان يخلص الى
 الاصل والاول في شتر طر في نحو الفصل ان يقتض في ذلك الوزن به اي في الفصل في شتر
 الاول فلا يوجب في كلام الاستفاد من الفصل او العجم في نحو سوسو شتر في نحو سوسو شتر
 يتم او يكون في اوله اي في اوله في زيادة اي في شتر هو زيادة كذا في الفصل او في شتر
 زائد كذا في الفصل او في اوله في زيادة كذا في الفصل في الوجهين مجازا بخلو الاد
 بزيادة الفصل في لغة اشخاص من اول الفصل في 7 وفي اية من سائر الزيادة في لغة
 في 7 اية وانما اسند عدم القبول للزيادة كونه سببا في البعض الا ترى ان زيادة النسخة

للتفصيل او العجم سبب لكتشاف صفة للثلاث فخر قادم وحسن ووجه شتر
 في كذا المشابهة والاختصاص بالفصل باعتبار متعلق به او يجر اي يقتض عن قبل ان اعتبار
 السبب الاخر في منع العرف في قول باعتبار غير السبب لم يجر كما سود اسما للبحر السودا
 فان السبب العرفية هو الوصف الثاني وباعتبار لايته للثلاث اسوده بل سودا وباعتبار
 الاسمية العارضة يقال للثلاث من لحيه اسوده والاسمية ليست في السببية في شتر في شتر
 يعود الى سببها بطلان ان باعتبار الوصفية يقال لاقية بعلوه واره اية والوصفية
 فيها وان لم تكن في شتر لم يخرج من السببية وهذا زيادة على الكافية لانه في شتر
 والتركيب في نحو سوسو شتر او اكثر طر واحدة في شتر اسند اية العلية فالوجه ان
 يقال هو من طر او اكثر طر في شتر في منع العرف من شتر الاسمين في الفصل لان كثر
 العجم ويجر على شتر فان وفهم زير وان زير او زير مع العجم اعلا محليات فلا يظهر
 منع العرف وقد است. في زيادة بطله على الكافية والعلية في شتر في شتر في شتر
 حال الكلمة ونحو القبول او لم يقر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر
 السبب الثاني فساد لا شتر في عدم القبول وعدم الاصل في الفصل لان الضدين
 لا يكونان اثرين في شتر فان الى لا يوتر الا حارة والى الا برة ووجه والموت في شتر
 في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر في شتر

بالاتفاق لما في ظهور الوصف في الالوان يعرف باب احاد بغير ما في الالوان الحقيقية فتبا
 جميع واخره في جملة كذا اذ لو حصل على ما لم يثبت لم يعرف بالاتفاق وما ذكره المعنى
 في صلب اكثر النعم لان المعنى في هذا الباب باب الوصف في الالوان واذ صحت جملة
 الالوان يعرف اعتبار الوصف في الالوان مع العلمية وتكون باب احاد منع على مقتضى
 مطلقا وعلى مقتضى قياس سيرة ايضا لا اعتبار الوصف في الالوان بعدد الالوان المعنى والعذر
 في الالوان لا اعتبار في قياس سيرة صلب النعم في الالوان كذا في الالوان المعنى في الالوان
 فتدعم حاله من مقتضى ولو لم يكن ما فيه خلاف الحقيقة وتكون اي تكثر ما في الالوان المعنى في الالوان
 يحصل بان يراد به واحد مما في الالوان لان الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 فان بان وقع اشتراك لفظي بعدد الوصف كقولك رب عروا في الالوان المعنى في الالوان
 عطف على واحد كقولك كل من نوسه في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 بها اي الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 من الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 ولا يجوز الاكثرون لان الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان

ولا يفرق في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 وفي الاقل بالاشتقاق المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 لكبر لاعداد الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 والنسبة في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 فكونه اسى كما في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 والامادة وكل من منع في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 كقولك سكتا واغلا لا يمنع في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 البحر لا يفي بالوزن المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 او الفورة الشعرية بان يفي بالوزن المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 فيها مع الاستقامة في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 وجوبا اي في جميعها وجوبا وكذا في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 الاضافة اي كونه مضافا لانهما مظهر مضاف الى الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان
 يتركب يعرف بانها ما اذا علمت الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان المعنى في الالوان

الله الذي لا يحق في حكم المثلث كما في العاقبة والايام هاتين او مفرقة بتاويل
 الكل ولم تنفع في اشتراكها مع راء ولم يذكر في الاستواء ولا في قسم الامم لكن
 يراد ان في قسم المرب فان سبقت به المثلث فيلزم كون القسم اعم من المقسم
 او كقبض المثلث فقط او مع الحدود وكلها بعيد وايضا فقبض انواع الاعراب باسمها
 يستلزم ان لا يكون للبناء مفعولا ولا مفعول بالجر او لا فاعلا ولا مفعولا وهذا خلاف
 فالوجه ان يحسن للاعاب معينان عام وهو ما اقتضاه وهو من معنى يتعلق العمل ليكون
 ليكون وليا عليه فان لم ينع من ظهوره شيء فلفظ وان منع حارة اخرى فتعذر
 او في نفسه فخر في هذا ما يعرّفه في قوله في غير ذلك وهو ان المثلث بعينه وحده
 بالاوليين والانواع للعلم وكذا حالها واقسامها ولهم في الاصطلاح ما مثل على خاص
 فظهر ان المثلث تقسيم المثلث على امر فوضا وبيان المثلث ايضا ثم امر فوضا اما قوله
 لعدم العمل او جرح في حرف او متبادر في حرف او مجموع فمعه العمل معناه ان يسمي على
 مثل هذا فلو خاضع فيكون ما امر فوضا جرح في حرف وهو مفرقة اسند اليه المثلث في
 فخص بالعلم وان علمنا في حكمه مع كونه خلاف المتبادر في المثلث لم يزم جميع بين حقيقة المماز
 ولا مفرقة لعدم وايضا ان لا يربط بالاداء في الكلام فلا يجمع ولو علم المثلث وحده
 فان اريد منه النسبة مع عدم تبادره فلا ينع وكون ما عجا في امر فوضا لا ينع لان الغرض

من مفرقة الحدود لا جراً اعراب فخصص لا جرح مفرقة الاصطلاح فأكده الصريح ما نسب
 الموقوف او شبهه نسبة وصيغة ولا حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في قوله ضرب
 لجهة لا الفعل وما قبل من ان الاسماء لا يجر شيخ اسناد اليه في الحقيقة فهو المعنى لا ما جره
 في الحقيقة لانه اللفظ الذي الكلام فيه لا ترى ان رجلا في قوله رايته رجلا فربك
 اسند اليه الضرب في المعنى مع كونه مفعولاً واما المتبدا المتقدم جرحه في المسند اما جرحه
 او مركب للفعل او شبهه فاعتباراً بوجوب التقديم في النوع لا جرح ضايع في الجرح
 في الاسماء والنسبة بها هو كماله فيجوز في التوابع وانما يجران الاحباري والاشياء
 ولا يجران السلب وحقه ان يجر الى الاول والاولى ان يجر الى الثاني بعد الفصل فلو كان
 على ما ينع في شدة احتياجه اليه جرحاً في الجرح منه بشا واما كان له في قوله
 ضربت وجرى بدون مركب وجرى با وحده لا ينع وجوب الوله او امتناعه بعارض
 والاشياء في هذا الظاهر وهي يستعمل في الواجب غالباً فالجرح والعدول فصح الاضمار في
 اتيان ضمير الى التوبيخ والتوبيخ قبله قبل ذكر ان كل ضرب غلام زيد لانه وان
 فوض اللفظ مقدم رتبة فكان ككس كقوله تعالى واذا ابنتي ابراهيم اليه الممتنع
 ما اجتماع ولا تقدم انما على الفعل قبل لا يتيسر المثلث او حده لا ينع الوجوب
 لانه اقام زيد ولعدم تشبيه في التثنية والجمع وعدم تقدمهما دليل على ان المثلث مقدم

الثاني من باب عقلت يعني ما كان الثاني من عين الاول ذاتا والثاني والثالث كذا الباس
 من باب عقلت يعني ما كان الثاني من عين الاول ذاتا والثاني والثالث كذا الباس
 اصناع كون الشيء من اوله الى عاقله واما ما يختلف في قوله من باب عقلت يعني ما كان
 كونه قائم غير متغير اذ لا يمتد ما بين المفعول الى حال المفعول في ما كان عاقله
 من ان المانع هو الالباس اذا استمر التوبة في عظم اخوك يزيد او ينقص عروزيه كذا
 بخلاف قوله عقلت عروزيه الكفاية في استمرارية التوبة في كونه في العمل
 والعقل ان المستعار هو كذا في العبارة كذا والباس في قوله ولا يمتد في الالباس
 الثاني والثالث في الزواج كذا في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 ثانيا لا يمتد في الزواج كذا في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب او بقاء اذهب يدك كذا او فرسخ او
 ذهاب كذا في مصدر المصدر كذا في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 الى المصدر الاول كذا في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 المحدث مثل ان يقال المحدث في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 اذ في ذلك لم يمتد كذا في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 روال شمس العينة وهذا في الجواب في العرف واما الذي في قوله في عظم وعظم ولا يمتد

مفعول

الاول والثاني والثالث

مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به غير متغير كذا في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 شبيهة العطف في شئ في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 حذفت لم يعرف انه مفعول به ولا قبل ان لا يمتد الزمان والكان والمصدر
 فلما لا يكون في الواو ولا يكون ثابته في مستوفى ما جاز والهمز ورو المفعول الاول
 من باب عقلت يعني ما يكون الثاني من عين الاول ذاتا او لا بان يقع ما في المثال
 من الثاني عند عدم الالباس لان في الاول معنى العلة وهو الاخذية مثلا فليس
 لثبته ان لا يكون الثاني من معنى المفعولية وهو الاخذية مثلا فليس
 واما ما جاز اعطى درهم زيد او يجب وقوع الاول للثبته باللبس فثبته
 اعطى فانه يشترط اذا كان البس اياه او اجرا او عظمه ولا يجوز اعطى البس فثبته
 ولو وجد المفعول في قوله مع غيره من العاقل ثبته لثبته لثبته باللبس فثبته
 نقل المفعول يتوقف عليها خلاف سائر العاقل وان اعطى في المفعول المطلق
 فليس فيه تذكير ما سبق والا فانه ان لم يرد المفعول في جميع العاقل لثبته في عظم وعظم
 البس كسواء في جوار الاقامة مع العاقل ولو اقيضا الرعايلان لبس العظم
 والتحقيق لا يمتد في العظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر
 لعدم صحة مفعول في قوله في عظم وعظم ولا يمتد الزمان والكان والمصدر

اللازم والمصدر لا يميزه بالانفاق فيكون كالمنقول في القطع بالحدوث ما بعدهما
 واحدا واكثر اسما كما او غيره مظهر او غير مظهر او متنازع في وجهها
 بحسب المعنى اليه مع صوره وقوعه في ذلك الموضع نحو لا كل منما على البدل فتصور
 في المتصل الابلج واما في الوجود والمنطق فيلزم لا كج (المتنازع اذ الاول تحت
 قبل الثاني واوضح بان الثاني قبل وجوده لا ينافي وجوده لا يمكن فيما خذ
 الاول ولا يميزه نقيض اي الاول مطلقا لان الثاني تقدم انتهى في الاول على وجوده
 لا على انقضاءه والكل في نفسه هو الثاني وودع في تقدمه انتهى في نفسه
 دون وجوده كما اذ لو اريد ان الثاني على المنطق فاعا ولو على النقيض في الوجود
 ايضا والكل ان الثاني انما هو في النية والكلب كما هو حوايه واللفظ انما يميز
 بعد القطع فالصواب ان الشريفة ان اعمال كل واحد منهما ايضا لكن المعنى عند النفي
 اعمال الاول فقط خلاف النفي ولعل وجه النفاق اولوية تقدم العمل ووجوبه
 تارة مع الفصل فلو كان ما بعدهما غير منفصلا او طامرا بعد الايتي لهما في ما ضرب
 وما حكم الامام والازيد في حروف جواب لم يبعد عما في الاول دون الثاني ان
 الخرجة اقتضاها بالانفاق في كل يوافي الكس ص 2 به شرح السبب
 ونسب الالباب فلا وجه لغيره في قوله واما في نفي غيرهما فلا يمكن قطعا لان طريقتهم

في 2

جائز

في البعض
جواب لوجه

المعص

القطر عندهم الاضمار وهو متبعهما اذ لا يتم بدون لافض المعنى وهو لا
 يصح اضماره في هذه الموضع واما في المنقوب كما ضربت واكثر الالايك او نية
 فان حذف طامرا لا لو اختلف المخران رفعا ونقبا حالان او تميزان او مصدران
 على حذف المقادير فانه لا يجوز حذفه في بل يجب ذكر المفعولين كما ضربت الالايك
 وما شئت من الالانت كقافية صيغة المفعول والمنقوب في المفعول فانه لا حصر لها في
 خلاف اللفظ المظهر كما ضربت وما شئت من الازيد ولو قال فلو بعد الاي حذف من
 الاول الالاف المظهر الخلف اعابا لكان اخره وشمل في ما مضت ولا فائدة للالك
 ولو كان ما بعدهما غيرا في غير ما ذكره الواقع بعد الالاف المنفصل بالالاف
 فواقع ام فاعانت اذ جعلها علوا وحصر بعضهم على الضمار وعدم التناظر
 رفع الظاهر في حده المبتدأ فغيره في الواقع ام فاعانت او زيد او الزيدان
 يخرج في حذفه في ذهب الكس والاضمار على غيره ولم يجد في نقله سوى
 دخول الازيد في اطلاقه طامرا ولو اريد به المستقل بالنسبة لبيت المنفصل
 اذ لا يميز فرق بينه وبين الظاهر في الامثلة المذكورة لكان له وجه العمل
 العمل الثاني عند البصريين واشارته في حروف ك ل و المعجزة وهم يجوزون اعمالهم
 مرجوحا واخر ان على في اي في العمل الاول ان اقتضاه مثله على طريزه اي في

Copy King University

الظاهر في التذكير والتأنيب والافراد والقياس وبجميع فجزء من الاضمار قبل الذكر
 قطعت الشارة وهو باهم حذف العاقل بلا تأنيب اذ لا ينظر في غير ما سبق
 بخلاف الاضمار والتعقيل بنحو ما اكتم الا انما واثبت بهما وابعد واخرين واخرين
 العقم واخرين واخرين العقم غير وارد لوجوده في الاولين بارز او مستل
 ووجوده في البداية فظهر ضعف المسألة اعني حذفه من باب الاضمار
 والمفعول مبتدأ في الواصفين العمل الاول مفعول التوكان ذكره في رايه فظهر جوف
 يريه مفعول باب عمت فيه ان للمعنى في جوفه في تفسيره فتمت
 ولا تحسب من الذين يحلونه الا في حق ابن ابي حنبل في شرحه المفسر فان ذلك
 كبر للتباعد اذا جاز حذف جزئية التولية جاز حذف ذلك ايضا وقال
 ابن مالك في ابن هشام انما المتع هو الاقفا ربان يكون الاخر نسيا وقيل في امر
 يريه بالفور ما في حذفه من بس و مثل من استفت واستعان على زينة به
 ورغبت ورغبت في الذين عنها وملت وقال عن زينة اليه وبلاطها رختان
 فحذف بقرينة العائدة وهذا جيد لانهم جاوزوا الشارة باقتضا احداهما
 فاعلمت شارة والآخر مفعول ليه وهو نعم ما بالوا مسطرا وما بدونه لا يكون في غيبه في
 سيجي منهم ولو منع منها فيظهر اشكاله والامر وان لم يكن موزونيا في حذف

هو باهم الاضمار في الفعلة ولما عمل العمل الاول كما هو في الكونية لكونه اولها
 اصغر ان علة اي في العمل الثاني في طرز الظاهر بلا خلاف والمفعول مفعول في
 المستل في اصغر بلا حجة لوجود الفعل مستل على الوجه الاول ولم يذنب لئلا يتوهم ان
 معاير للذكر ولا الاضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فاعلة ولو منع منها ما في المثال
 اي الاضمار ولو حذف فيظهر ذلك المفعول قبل يريه باب عمت فوجبه وجبتهما فظلت
 الزيادة منطلقة فلا اضمار في الثاني من هذا الخالف الاول ولو منع الخالف المجمع
 والاضمار منتهى ورد في جواز العمل في الاقفا ولو صورنا (فيه) ليس بحال الاضمار
 وحذف وحمل المنع على البس كالقوله فيما سبق لزم الاشكال وترك جواب عن
 قول امرى القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط المسألة المتباعدة كما كان مشتركا
 بين حقيقين فحقيقين بحسب اللفظ كالعين لم يكن جمعا في حذف واحد فاذن اوله
 على النوعية والاشكال بخلاف الواو اذا اصلها المشتركة الشخصية الا ان لا يكون في التوكل
 الا ترى ان من قال في الخلق وفلان مائة درهم صار مائة الكيل بحسب اختلاف جانيه
 زينة وعرو ووقا اصلها حيث يترجم احكام المبتدأ من خبر ولم يخط كابن صاحب
 ما في اسم او لفظها اوله من مفعول اسند اليه تأنيب وفيه راجع الى ما في المثال
 من العمل اللفظي المراد ما يعمل بالاصالة فيه فيوجب الاشكال المذكور في قوله عمت لزيد فقام

الاقتصار

فقد جرد لعدم اللبس والكاف من جارية المعنى وقد في البيت وكذا في البيت جردا
 عند التوبة الكسبية كذا في البيت ويجب حذف الباء في قوله كذا في البيت كذا في البيت
 في الكمال قطع عن نسخة على لغة الاعراب. في زياده صرح او قد تم او ترجم في زياده معناه في
 وسبب لم يرد على الله في الازم او التزم ولو ذكر المتبالم يظهر فقد هذه الشبهة وكذا
 المنسوب على هذه الشبهة يجب حذف طاله كما اذا نصب له في قوله في نسخة في نسخة
 بتقدير اعني وسبب بالرفع على الكتابة عطف على قوله كذا في البيت كذا في البيت
 يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر في على نصب في وجوب حذف اي امر في نسخة وزياد
 كس في الاواب كذا بالنصب كذا بالرفع تقديره زيد اكل في نسخة كذا في البيت
 في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 تقديره ما يجب جرد لا يرد كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 للتفاوت بين الحذف والاكيد ولا جردا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 وهذا كذا في نسخة كذا في نسخة ويكون المتبالم كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 اختاره المعنى كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 التخصيص للمادة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 اللغة التمييزية وعبد فوم غير فله في ان ردا معناه في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة

وجوب
 فداو جردا في نسخة كذا في نسخة

رافضه ونحوها راجع الى العلة والافضل في كنية وكيفية وشيخ وسام
 على اصل كنية وللجاء الذي قبله لا انتصم اصلا وجوده في خارج وفي المثالين
 الاولين رد للمعنى وفي السادسة للفتاوى كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 الى البتة في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 السند الى نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 والحق في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 جرد قائم في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 كون الاعراب في وسط القول وقد عرفت انه لا فائدة فيه مع كونه كذا في نسخة
 اذا دعت اليه ضرورة وكان آخره في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 جرد قائم في المثال المذكور جردا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 المتبالم في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 او في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 ويكون كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 وذلك كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 بايات اولئك اصحاب الابرار والعمول المشتمل على المتبالم كذا في نسخة كذا في نسخة

Copy King

city

Σ Σ

[illegible]

۱۰۰

1900

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

المصنوع في

لا احتمال من الواضح وهذا يدل على ان ثانياً ثبت كلمة برسمها وان لا يكون المادى
 مصفاً ينفران بزيه وكشبهه قيل لانه لا يكون من اخر الاول لانه ليس اخر الى وى
 معنى ولا من اخر التالى اذ ليس اخره لفظاً وهذا الشعر يكونها طين والله اعلم
 عليه بعله سنة في جملة ولا سفاكتها والفرعين ولا عنه وبالله التوفيق
 ولا جملة لانها فكية جايها فلا تخير ولو كان المادى مركباً من اصا و ولا جملة
 الاخر كما بع في سببك لم يولد ثم دنا الى ثانياً لفظاً الى الهمز ولو كان ثانياً
 حرف تبيح اصح كائن بعدوه رائده ولا بد من هذه التفسير او لا يحد من حرف
 وحرف الهمز واحد او زائد ان في علم زائد واحد بمعنى انهما زائدان في الهمز
 من ضمير حرف على اربعة احرف هما ان كان اصله وسما على ما ذهب اليه سيبويه كان ثانياً
 لثانيه وان كان افتلا جميعاً من السمتى فهو من ذهب اليه غير كان ثانياً لاول
 ونفرد حرفاً والا اى وان لم يكن المادى مركباً ولا واحد من الهمزين حرفاً ثانياً
 حرف واحد في مال وماك والسابع باب النون و اشار اليه بقوله وما ذهب
 اليه من ذوا وهو في اللغة ميت على عليه وهو في الاصطلاح النطق عليه اى علم فقهه
 والنطق النون والهمزة حرفاً كغير السادب في مذبة علماً او غير ولو علم غير
 لا يذهب ولو نكرة مشهورة يندب اوبه عطف على عليه ليدخل في حصر تاه بواو اوباً

والله اعلم بالصواب

منهم التوقيت والياء الاول للسبب الثاني لانه ولا يندب المادى بغيرها
بحسب ابوابه هذا كما ترى شعر بحاشية المندوب المادى وقد سبق ما يدل على
اعية المادى وهو لى وهو المندوب كالمادى في الاعراب والياء والتواي
وصحح زياده الالف في اول المندوب او في الحاشية المندوب اليه كزيد المندوب
وكذا في شبه الاضافه كزيد طالبا جلاوه وكذا في الصلة كزيد من صغر بئر زمناه
لا الفظه عطف على ماضيف خلاف الينس فلا ياء او ازيد الطويله الا عذره
لان التالف الموصوف بالفضه ليس كالتالف المضاف اليه والموصول
بالضه لانه جى بها التام المضاف والموصول و9، الفظه بعد تمام الموصوف
لغير من كالتحقيق والى كالتنوين افا دهما في المعنى بخلاف المضافين والموصولين
جائز اختصار التالف اللفظه وفيه نظر فلو التيسر غير المراد بسبب زياده
الالف زياده ماسية كوا غدا عليه في غمهم المم طبة فلو زيد الالف لا التيسر بالمعنى
وكذا غدا مكره فلو زيد الالف لا التيسر بالثنيه والياء عطف على الالف فهو
على المندوب وقد حرك كير بيان اصله السكون ويجوز تحريكه للفرو والشرية
بالكسر الساكنين او بالفتحة بعد الالف والواو تشبيها بالضمير او بالفتحة بعد الالف
لما سبقتا المفعول له مثل المفعول به في الاعراب قد مر في حال الكافيه لكونه سبقتا

ج

كبريهم فجمع لمن قال في سبب وجب حذف الفعل المفعول فيه كونه العمل على شرط
 التفسير كالفعل به على التفسير السابق ويقتضيه جوازاً على ما علم في يوم الجمعة سرت
 ويجب تسمية المفعول فيه على ما لو تضمن المفعول فيه المصدر فحكم يومياً أو يومياً
 وأى يوم سرت سرت الفعل لم يبق مع ما بال العمل كبدوله وبه واعتد من قبل
 باجوره بعض النسخ من است والفعل اللازم التبع وهو كونه مفعولاً جازياً على ما علم
 في الاكثر واليه ذهب في قوله لا لغة تقطع بكم على قواه التبع وفيه نظر اذا كان
 لا تثبت بالاعتبار او كان المصدر ثابتاً لم يقطع فوجب حمل عليه مما في الآية
 الكريمة الى الذي فعل الفعل مع ما او مفعول به صاحب كونه لا قبل ان يربطه عن كونه
 ربحاً وضيعة فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم العمل وفيه نظر اذا كان
 عن المفعول بقرينة القسم كما اعترف به هذا القول وتعيين العمل كونه عاملاً غير مفعول
 لا قرينة له بالاول ولو كان عاملاً لكان العطف جازاً العطف والتعريف المفعول
 مع خرجت اما وريد او وريد قبل امراد بالامكان فيمن يعجز عن الوجه والامتناع
 وهو فربت ريد او عروا يجب فيه العطف فلا يرد وهذا ما سدد لان امراد بالان العطف
 جوازه في التبع لا في غيره معلوماً يكون عين جراً ولو زاد جازاً في الاستقام وكان
 عاملاً مع منبسط في اللفظ كونه جازاً واما العطف افعالاً عاملاً وجب العطف لفعل العمل

كوه

كونه ان يرد وعروا والآي فان لم يكن العطف في المفعول به فالتعريف على العمل
 كونه ان يرد ان العمل العطف مع عدم ان كان العطف وما كان عروا في العمل المفعول
 مع عدم ان كان ايضاً ولا يقتضيه المفعول مع عدم ان كان العطف وما كان عروا في العمل المفعول
 منفصلاً فخرجت واما كونه منفصلاً عن الواو او في قوله التي فذكره لان الفرض منها
 وهو يقتضيه في السند المصاحبة كونه في غير التعريف سواء في كيفية العمل كانه
 مفعولاً في المفعول او في المفعول به او في المفعول به او في المفعول به او في المفعول به
 ان يكلف والتعريف لا يكره وفيه بحث اما اولاً فلان العمل في كل هذا اللفظ وفيه انما في
 كيفية جازية الذي هو كونه اولاً في المصاحبة الدالة على كونه واما ثانياً فلان
 توضيح صفة العمل والمفعول به وكونه في المصاحبة اخرى في المصاحبة او في المصاحبة
 لا يكون كيفية لا في كيفية الشيء صفة لا صفة توصف او اخر فتدراك كونه جازية
 صفة ريد لا في كونه في كونه ايضاً وهو المتأخر لمعز في الكون التام
 لا يصح في التعريفات واما ثالثاً فلا تنقضاء بآراء والنوع التكرين وعدم اشتراط
 التفسير فيها لا بد في وان طلق فانه سهو طاهر فالتعريف في كونه بوضوح كيفية حدث العمل
 التام ايضاً في الاول والاول وبالاخير الاخير ان شئتاً حاله في كونه في كونه بآراء التكرين
 او غيره يعني انه لا يشترط الاشتباه ولو وجد الايض في المصاحبة جازية كونه اسراً



والاول اول كثر اتم ان ستر زيادة وحقا وجب لزوم ان الغرض اذا وقع فيه
 بعد كونه ما ينادى به لا او مستقبلا بالنظر الى ذلك العبد فاذا قيل انما جاز في
 ركب يفرق ان الركوب قد كان متقدما على الجرح فلا بد من قد خرج بغيره الى زمان
 الجرح في ان الغرض لا يكون بل لا بد من التاخر وكذا في عاقلها اي جازا
 كقولك لمن يريد ان يراشد احد يا اي سم ويجب حذف عاقلها في كل الحركة
 وحر التي لا ينقل من صاحبها مادام موجودا غالبا والمنفعة تقابلها وحر في المثال
 لا الحركة لو قرئت تلك المذكرة معزلة جملة اسمية اخرى انما لو كان معزلة في
 فانه لا يجب حذف عاقلها كقولنا في ولا تشتر في الارض معزلة من كذا ياد كقولنا
 اي احقة بفتح الهمزة اي ابوتك لك بمنزلة كقصة وحر من غير يفتح الهمزة
 بهذا المعنى او بمنزلة لك وبعض النسخ تحذف المذكرة بانقر معزلة اسمية
 فيجب حذف في كل المذكرة والاول والاول وانسب بالمعنى للغير ويقع في المذكرة
 جملة اسمية كما تقع معزلة او فعلية ولا تقدر تلك الاسمية المذكرة بالاول والغير وحده
 لشدة ارتباط المذكرة بصاحبها والاول يقتضى التوسط ولان الاول لا يدخل بين المذكرة
 والمذكرة بغيره كقولنا لا شك في هذا كالمشتا كما سبق من ضعف ربط الاسمية بالغير
 وحده التميز ببيان كونه لعدم الاحتمال في الاستدلال في حركات المبتدأ كنه الرجل

بلا كلف وعطف اليك كنه ط السوف فيه ولو منع فتقدم عن الهمزة فان اهتم بنبوء
 لعدم اشتراكه في العمل بالوضع ووصف المنفعة من اذ بقرينة المقسم ويخرج كقوله
 ففزة ومات رجلين بل الابهام الوضعي يخرج منصفة للمشتك كقوله رايته عينا جارية فان
 ايهما استعملت شأ من نقد والموضوع له عن ذات يخرج النسبة وانها بلا
 الابهام عن صفة صاحبها وكذا المره والندع فذكره او نذكره اشارة الى التميز
 فالاول (اي يميز بل الابهام) عن ذات فذكره بزميل عن غير ليس كلمة ولا شيا فاعاد
 يعرف به قد رشح وهو من غلبا في العدد والقياس بيان للتقدير وسائر في
 باب الاعداد والكيل اي الكيل كقوله ان برأ والوزن اي الموزون فذكر طر زينا والساحة
 فذكر في ثوبا وقد راحة سمي باو يقاس كقوله الارض زحبا فيغزو الى التميز عن
 عن مقدار غير العدد ولو قصد به النسبة لا النوعية والعددية وقصد بالاستزاد كونه جنسا
 وهو ما تشابه اجزاؤه ويخرج جودا عن انما على تقدير الكثير كالماء والتم والزيت والفضة
 بخلاف رجل وفس والامروان وان لم يقصد به النسبة بل قصد النوعية او العددية جنسا
 فيطابق التميز ما قصد انظر اليها السبب المعزلة هذه العبارة على قول ابن جني فغزو
 ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويخرج في غيره فان فيه تقاطعا وتقتضيه وجوه
 من الانواع على ما فوق الواحد وجعلها شألا للتميز مع تلك الابهام في استعمال او جعلها

شاعلة الشبهة وتبينه فبحرانه فقد ولو كان أفراد المقدار مطالباً بالشؤون أو بنون
 ولجميع والواو بعينه أو وشل نحو لاسم به اعمالا وحسنه وحرثا وروبا التميز بعد ذلك
 ليجل ان يكون عن نسبة في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون جميع نون
 جميع ثمر عشر به فانه يجوز انما في علاقة جازت الاضافة اي اضافة الالف الى التثنية
 ببيان في حصول التثنية مع التثنية وتكون الالف لا تكون من مخرج الشرط والمصنف في تقديره ولا
 يجوز انما في المقادير لا تشابهها وذلك لان نسبة التميز وعين مخرجه محط على مخرج
 مقدار ومخرجه للمقدار كما تم فضا وكما في غير المقدار اكثر فمقدوره في الابهام عن المقدار
 وقيل لغير التثنية في نسبة تقضي الكثرة في المقدار ايضا والى ما يربط الابهام عن
 ذات مقدوره بغيره عن نسبة اي عن ذات مقدوره في نسبة لان الابهام كطاب زيدنا الى
 شئ زيدنا بالاضافة في نفسا ويجمع عليه ابا اي طبيب شئ به به شئ بالثاني الى ان
 النسبة اعم مما في جملة وشبهها وان من نسبة الاضافة فلا يكتفي في الافراد ما بالذكري في
 الكافية وان الذات المقدرة لا يجب ان يكون التميز بينها وتولا عليها كما في حيث المذكور
 بل في شئ باله على المحر (فظهر عموم قولهم التميز عن النسبة فاله في المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة
 في كل طبيب ابا من تابدلا منها في محله في لازما في التسمية فيلزم في محله عموم قولهم اكثر
 ان يجمع التثنية في مثله نك في هذا مع كونه نكفا بدم الابهام اذ الابهام في الشئ الذي هو

فالجواب هو الاول ليس الا وما في التميز على التثنية وهو ما انتقبت عنه ومنه الصلاة على محمد صلى
 الله عليه وسلم كرايا في طاب زيدنا ابا فانه يجمع على زيدنا في محله ان يراد به زيد نفسه وابوه والعيون
 بها القرائن واستشكل بطاب زيدنا فانها عليه ما انتقبت عنه مع انه لا يجوز زيدنا
 فاجز بعضهم على جوازها في ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في الصلاة عدم جواز
 الاضافة الى ما انتقبت عنه كاب بخلاف نفسه فانه يتا لنفس زيدنا كوا في اللغة كمنشأ
 مما يصلح فانها لا تميزها فقط لا المتعلقة لان الصفة يستعمل في موصوفا والمذكر راو له بها
 فاذا قلت طاب زيدنا والدا كان الواو له هو زيدنا لا غير بخلاف اعم كرايا
 ويطابقة اي يوافق الصفة صاحبها في الافراد وحده والذكر والتانيث وتختل
 الصفة المذكورة هي (كوطاب زيدنا فارسا فصار سائما بغير اشتماله على التثنية
 التميز بـ الابهام عن شئ منسوب اليه زيدنا وحال باعتبار رتبتي صيغة زيدنا في الطبيب
 فانه في الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام ههنا اثنان متعلقين زيدنا حيث
 الابهام ونفسه في حيث الصفة نعم يرد على من جعل الذات المقدرة بدلها عنها ويمكن
 ان يمتنع استحالته رفع الواحد الابهاميين عن واحد مستندا بمثل هذا بـ الطبيب
 وما في التميز لم يصلح لصاحبه العلم يجمع عليه فله المتعلقة فقط كوطاب زيدنا به وعلما
 ووالا واذان اكرامه وعلما لم يصلح فله فيهما في الافراد والمطابقة كما اخرج في ذكر المعنى بل عن ذات

رطبيا

عن ذات ذكره الى ذكر كل منهما ان قضية والافيطاين فلو اكنتم في الاول في الاول
او الاخر كان اخره واظهر ولا يتقدم التميز على مطلقا لضعف لجامه وكونه ماعلا في
العلم فياخذ حكمه في عدم التقديم والمأزلة والمبرور في ان تقديم التميز على مطلق الفصل
وشبهه اذا ما اورد الشبه لا يجب ان يكون في حكمه كل وجه المستثنى الى اطلاق عليه
لفظ في حرف العلة متصل الى صادق عليه فهو وهو يتم في قوله في المستثنى من اعتبار
العدم لا المراد ووجه باعتبار العكس او ظهر عدم دخوله في المستثنى من حكمه في الفصل
والصفة بباب بنوع الافلا تافض وتفضل كقول صدق المتفادين مع واحد من
في حاله واحده جائز كايضا لا ينافي في غير وعالم وجه انما السجل على الواجب
وهو ما جده ارباب الاو اعلم عدم اي عدم وقوله في المستثنى من باعتبار العدم كايضا
العدم الاحتمال او المراد بجامع العدم الا يزيد اشبه الجماعة حالية عن زيد وعدم الدور
وعدم الدور في هذه الحالة القسم بالقرينة كالمشاهدة في حكم بباب الادلة المتكلمين بباب
الافلا تميز من قبل التميز والافلا وان لم يعلم دخوله ما بعد الايقاع ولا عدم دخوله يكون
على الاحتمال ولم يفسر به قول المستثنى في المستثنى من لتقابل الصفة والاشتراك الا ان يرد
الغرض على طريقه الا انهم قضوا اي باب الاصل فان كان الاصل غير مقتضى الاشتراك في
وقد اصاب المعنى في قوله ابن حبيب في التميز وجهين عدم انتفاء الصفة بالاولوية

عن ذات

عن ذات ذكره الى ذكر كل منهما ان قضية والافيطاين فلو اكنتم في الاول في الاول
او الاخر كان اخره واظهر ولا يتقدم التميز على مطلقا لضعف لجامه وكونه ماعلا في
العلم فياخذ حكمه في عدم التقديم والمأزلة والمبرور في ان تقديم التميز على مطلق الفصل
وشبهه اذا ما اورد الشبه لا يجب ان يكون في حكمه كل وجه المستثنى الى اطلاق عليه
لفظ في حرف العلة متصل الى صادق عليه فهو وهو يتم في قوله في المستثنى من اعتبار
العدم لا المراد ووجه باعتبار العكس او ظهر عدم دخوله في المستثنى من حكمه في الفصل
والصفة بباب بنوع الافلا تافض وتفضل كقول صدق المتفادين مع واحد من
في حاله واحده جائز كايضا لا ينافي في غير وعالم وجه انما السجل على الواجب
وهو ما جده ارباب الاو اعلم عدم اي عدم وقوله في المستثنى من باعتبار العدم كايضا
العدم الاحتمال او المراد بجامع العدم الا يزيد اشبه الجماعة حالية عن زيد وعدم الدور
وعدم الدور في هذه الحالة القسم بالقرينة كالمشاهدة في حكم بباب الادلة المتكلمين بباب
الافلا تميز من قبل التميز والافلا وان لم يعلم دخوله ما بعد الايقاع ولا عدم دخوله يكون
على الاحتمال ولم يفسر به قول المستثنى في المستثنى من لتقابل الصفة والاشتراك الا ان يرد
الغرض على طريقه الا انهم قضوا اي باب الاصل فان كان الاصل غير مقتضى الاشتراك في
وقد اصاب المعنى في قوله ابن حبيب في التميز وجهين عدم انتفاء الصفة بالاولوية

Copyrighted King Saud University

وفي الرابع ان كان المستثنى من واحد ولم يكن الاستثناء متوقفاً فقد تمت
المكررات على المستثنى من جميع منسوب على الاستثناء كما جاز في الازيد
الاحالة الاخرى واحد اذا لم يكن الابدان ما خلت في غير المستثنى جواز
الوجهين والباقي واجب النصب لان البدل من صائر بالابدان كالمقطع فلا بد
من متراخي في جوازها في الازيد الاخرى والاحالة الاكبر او ان تدرجها
فلم يتم النصب على الاستثناء واحد الى خات جاز الوجهين وبقائها واجب
بعدم الابدان في جواز الازيد الاخرى واحد الاكبر الاحالة او ان كان متوقفاً
الاحالة او احدها ونصب سواء في جواز الازيد الاخرى والاحالة او ان كان
المستثنى من اكثر من واحد ففي غير الوجه لم يجر في ثمة المستثنى الا النصب
والاول استثنى به العاقل في كل احد الاخر ان زيد لان التوقف استثنى بالافتر
استثنى من موجب والمعنى كل احد الاخر الازيد فانه ما اكل الخبز هذا لم يذكر
ما استثنى من المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان في كل احد
شيء الاخر الازيد وفي موجب لا بد من ذكر المستثنى من لان موجب لا يفرغ
في جاز الوجهين لان من غير موجب سبب نقص الايجابان فان كان ما اكل القدم
جواز الوجهين لانه من غير موجب سبب نقص الايجابان فان كان ما اكل القدم

الازيد فظهر وجوب نصب احد في كل مستثنى مكر ويكون عدم المستثنى من قبل في
الموجب لو غلب الحكم بان يكون حكم ما يصح ان يثبت على سبيل العموم في جاز الفلك
الافتر عند النظر الى التمسك وعدم الافادة في غير موجب فومات الازيد ياد
فالمحكم بجواز التوزيع في غير الغالب والافادة في موجب ياد فحكم بعدم على
الغالب ايضا ويجوز في المستثنى كسوا بالعموم وكسر السبب ومنها وكسوا بالبدل
مع فتح السبب وكسوا بالانصاف اليه ونحوها في كسوا وكسوا فانه منصوبان ابد
لانها في الاصل بمعنى مكان ثم استغنى بمعنى البدل ثم الاستثناء وعند الكوفيين يجوز
في وجهها عن الطرفين وتكون فيهما رفعاً وجراناً ونصباً وحاشا عطف على سوى
لان حرف جر في الاكثر وفي النصب على المنفعية به اي كاش على انه فعل متعدي
فان عدمه ومن ما تنزيه المستثنى عما نصب المستثنى من فخر في العموم
عروا حاشا زيد الى ابراهيم تعالى عن فخر عرو وكسما عطف على سوى
ايضا لان في سبي اليه وما زائدة او الى ما وجراناً من فخره ووصفه والكم بعد
بدل منها والسنه بمعنى الشئ ولا تنزه جرس وجراناً خوف والواو الداخلة عليها
في بعض المواضع اعراضاً عن جازية القدم وكسوا الازيد ولا تنزه فخره ووصفه
القدم الذين جاوا الى هو اخصي واشد اخلاصاً في الجرد وجاز في ما بعد

لك من شئ كذا لا رجلا ولا غدا بك ولا مستح بكم الشئ بل انتم من فلو كان اليه
 بعد لا تفصل عنها كذا او معرفة متصلة وان كان كل واحد منهما مفردا للموصل
 رفعه وكذا وجوب النطق بالسوا والامراد بالسكبر النوعي لا الشخصي فخص است
 صور اربعة في الفصول اثنان في المرفوعة وترك في فنية ولا ابسن لها في
 عت ما تقدم وكذا في المرفوعة اليه بعد لا في مثل لا عليك اي لا ابسن على المرفوعة
 فيها وجب في مكان حذف من شئ وطوبى وجود الاسم للملازم الا حجاب وفي مثل لا
 لا حوا ولا فقه اي فينا عطف مع ذكر لانك تدين فمرفوعة متصلة وجوب فنية
 كمال المذكور عطف مرفوعة او جملة بتقدير مرفوعة الاول ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول
 منها لا عا به ورفع عطفا على جملة ولا زائدة فيها ورفعها بالابتداء للتطابق
 السوا ورفع الاول عدا ان لا يعمد ليس او العا العمل للتكثير ولا يغير الرفع الى الفاعل
 على لانا نبر ما عليها بخلاف لاجل الامل عليها كذا او تدين بلا جزم ويعينه الرفع المذكور
 الاستنهام حقيقة كذا لا رجلا في الالف والتمتع كذا اما اشتره حينه لا رجلا او العوض
 كذا لا رجلا عندى وقت المبتدئ من اسم لا مرفوعة اليه حالان من غير بينه لانا كذا ويرفع
 جملة على محله البعيد وينصب على لفظ او محله الوسيط كذا لا رجلا طرف وطرفا في الدار
 والاى وان يوجد احد الشرطين لا يرفع او نصبيا لازم لعدم الاتحاد ويعطف

على عطف

77 على لفظ عاد الى المبتدئ اي بالنصب في محله اي بالرفع ولا يجوز ان يكون النصب بالعام
 ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لانه لا لا يجر فيها
 وبعد التكرير لا علم حاله من كذا حوا ولا فقه والبداهة في التتابع اي غير التفت
 والمعطوف كذا في المادى بينه البدر اذا كان مرفوعة او كذا ان كيد المعطوف وكذا
 الرفع والنصب عطف بيان وجاز لا اخاله بل افضل بينهما ولا فضل كذا لا اخاله
 الدار لك لم يجر اثبات الالف وكذا لا علم له لا فيها اي لا يجر زلا اخاله فيها وكذا
 لا غاي فيها للتشبيه بالظاف فمثلت ركة الاولى في اصل العنة دون الثانية وشاع
 الباء على الكمال كذا لا اخاله ولا غدا يدين لها جزمنا ولا المشبهة بليس المسند اليها
 فخرج يضر في ما زيد يضر بوجه ولا يعلمان في بنه نيم ويظهر علمها بتقدم اي
 على اسمها وزايدة ان بعد النصب عليها وانقص النسخ بالالف ببق العود
 ليس ولو عطف على جزمها بوجوب كسبه ليم اي عطف بعينه لا بجا في حصول
 ولكن رفع المعطوف محلا على فعل جزم او على انه جزم فتد في حذف ولا ينصب لانتقاض
 النسخ والاى وان لم يعطف بوجوب بل بغيره نصبا محلا على لفظ او جزم على توهم
 تقدير الباء في جزم وكذا الرفع ايضا تتبع المبتدئ لفظ الجوز في موقوف او مبتداه
 او موقوف او موقوف او جزم المعطوف اليه في الاصطلاح المشهور بالفتن
 اليه المرفوعة لا يجر القدر اخر ازا في المعطوف والتعريف كذا المرفوعة في العمل اخر ازا

ص

احسن من القول له وفيه وفهمها في حذف والا يصلح معها الباشا الاول
 ان المجرور ان كان فيها شتم المجرور في جوار الكلام والاشارة العنوية
 والمجرور في جوار الزائد واللفظة في استوف في قسمها يعني ان يستوف في قسمها
 وقد ترك المصنف كل قسم وابن صاحب نفس الثاني والثالث ان المفعول
 والمنفرد في الجاه لا ينفرد في اللفظة ونفرد ابن صاحب بطلان التقدير والتكلف
 بعضهم بغير العلم في العمل في كمال الفارب زيد وفي البانية في نحو حسن الوجه
 فاسد كاستلانه جواز في الفارب زيد بالاتفاق فلا تنافي لها المشهور في معرفة
 كمالا يتناولان المجرور في جوار الزائد كذا ذكر في كماله في قسم الاشارة اليها
 والثالث ان المذكر واحد فكيف يصح صيغة الجمع كسما في الوجه الثاني والتفسير
 بالمراد لا ضمير لان الجملة بالهم والتعوية بمسئلة البهيم ليس بمذمومة وليس
 صفة الاضمار بطلان اعتبار التقدير اصلا حتى يجوز ان يقال جازية المجرور اذا جاز
 بل معناه بطلان في مناسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد وان يعبر كل فرد فيه كان
 ليس مع غيره وعاية ما يتكلف ان يقال لانه يكثر الحكم المجرور في جوار حرف التنج
 بذكرها في اخر الكتاب ما كثر به بالامانة في باحرف الكلام لم يرض ابن صاحب
 بتركه راسا في غير المشهور ولما انتفى العبدان في جوار الذات مع صفة والاشارة
 ولما انتفى احد ما ففقد في اللفظة مع عدم صفة لحواله ذكرها على وجه يشعر باخطا

ربتها

رببتها عن العنوية بان اخراجها عن تعريفها وان خلا في تفسيرها بان رعا
 ضميرها على طريق الاستدراك اما بطلان اسم الماصفة اما بطريق كماله
 على ما يقع في كلام الشريف او بطريق عموم المشترك على رايه الضعيف
 كثره الاطلاق والافراد بالتعريف وصيغة الجمع اما بطلان النظر الافراد
 المذكر او الالف بالتعريف ولحذف حواله واكتفاء بجوارزافا في جوارها الى
 قطعا كون المضاف مجازيا باعتبار الاول والا لزم تقدم الشئ على شئ
 بل بالتعريف ولو كان التنوين مقدرا لمعنه انه لو كان فيه تنوين لحذف
 لاجل الاشارة في نحوكم رجل وحواله بيت الله وما عطف على تنوين يتقدم
 اي التنوين وهو تنوين التثنية والجمع بها اي بسبب الاشارة فتعني كونه فرد
 الهم لا يضاف لانها سابقة على الاشارة في اللفظ والظاهر سبقها في
 الوجه وايضا فلم يرد جواز جواز الاشارة في وينبغي ان يرد او نحو لا على ما جاز
 مع انه لا يوجب بعينه ذلك لجواز في كونه ركب على قول وحسن الوجه
 الا ان يعبر ما يقع غير التنوين وايضا لما فرض في التنوين في المنه وغير
 مع كفايتها للتنوين كونه علامة للمذكر ولا يمكن فيها بناء على ان فرض الحال
 جائز في المانع من فرضه في ذم الهم اللهم ان يعبر التنوين ويخص الغرض بالوقوف

عنه

ولو انشئت والاوجه حذفت بها والشروط لا يكون في وجود المستوط بل لابد
 من المتعقبات وصورها تحصيلها هذه ولا فائدة في اضافة حرف الغلام فلا يقتض
 وحقها بطريق على لفظ الاضافة لفظية قدما لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة
 الى السمع العقول وفي الكلام وابعه حاجب نظر المتقدم المعنى بالنسبة الى الكلام
 المحرر طاهر او لشره في مقصود به بالذات لو كان المعنى في صورة قاع
 او مقبول او غير مشابه فخرج في غيرهم رتبة معناه في المعنوية فخرج في غيرهم
 الجمل وقوله السمرات والتخفيف في اللفظ فقط متين هذه الامور فلا
 سميت بها واللفظ على ما كان قبل الاضافة في ذلك الفصل انها في تقدير الانفصال
 واما التحصيل في كونها رتبة بعد او قبل فصل اللفظ في المعنوية والتخفيف في
 التنوين ومقدارها في واج بيت الله وثانيه والفرقة في كونها الوجه والام
 اخف في حيا ووصف والاستار على لا اعتبار اليه فهو مستلزم الى ما
 بالغة انما في المعنوية ولو لم يكن في عدم الكتاب التوفيق وصورها والفتا
 وكذا الحروف في ترتيبها في تصور التخفيف في التنوين دون الفار بغيرهم
 يصح المعنى في اللفظ المعنى في عدم التخفيف او في صورة التنوين بالهم
 السابق الا لو كان المعنى في اللفظ غير اتصاله الفار بغيرهم فلا على ضرب
 الذر

الذي حذف تنوينه لابقا الضمير لا لافادة اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال
 فاشترط حذف التنوين لغير الاضافة مع الاضافة في غير ما بين بخلاف الفار بغير
 مع ضارب زيد ومع ضارب بغيره في عدم وجود الضمير بالشرط والتعقبات
 وقبل اتصال ضارب بغيره اياك بالتنوين على ان حذف التنوين في الفصل
 الضمير لاشياء الا ان في محل الفار بغيره لا في غير ما بين في اللفظية
 وجود الاتصال لافادة كونه في تقدير الانفصال فكالم بوجود ضارب في التنوين
 لم يوجد ضارب اياك وايضا ما في جهة الفصل فيكون ان يضاف الى الفار بغير
 الفار بغيره اياك وايضا الحاد في غير ما بين لا يغير في الفصل والافادة ضارب زيد
 وقبل ضمير الفار بغيره ضارب في حذف التنوين في الفار بغيره الفار بغيره
 واجيب بان التنوين بمنزلة التنوين يوزن بانفسا ما بعده عما قبله فلا
 يحتاج الفصل لوزن بالانفصال في اللفظية فيكون مستوفى في حله ان ليس
 بمنزلة التنوين في كل وجه الا يرى انه يجمع مع اللفظ في الوقف والاقرب
 ان كونها رتبة مضاف للتنوين في حذف اللفظ الاضافة في حله فيكون ذلك
 وحله وكونه في تقدير الانفصال من جهة عدم زيادته المعنى بالافادة ووجود
 العمل وحذفه بغيره فيكون محذورا في الفصل باللام مضافا وكونه محذورا في الفصل

ربك

الاتصال وصور

المفتون

بالحفاف الى الحواف
الحفافية توفيق الى الحواف

१६७

والظاهر الامثلة وغير النكوة استثناء من خبره فيكون ان جملة من عرفها لم تستثن من
لعنهم كاستثناء ابي ابي بصير في العترة لتعريف ثلثه منه عدم اشتراكها
لما ذكره المصنف اليه في شتمه في الثأب او طائفة ذلك فاذا اشتبه يعرف فيمن في الرجل
لشتمها في البابهم فحين ان التعريف للعدى بسوء فلا يفرقة التوغل كيف هو في
اسمه ومقدوره ومعلوم ان اشتراكها مع افاوه التعريف بالاتفاق وقيل كونها
في ما قبل الماتى والماتى فيكون الاستثناء منقطعاً فيه ان تجد منه العرف لا تنكر
الا ان يعارض به التعيين الذي قد يكون له بالعلم ويمكن ان يقال انما دليل
العدى فيكون الاصل في عدم اشتراكه في جرمه وعدم نفيهم العترة فيكون مع
اصدا ونكره انما لا يفجر ان يعارضها فمقتضى هذا لا يتم الاشارة الى السند بسوء
وانه يتوقف على جرمه معاملة العترة بلا اشتراكا وجرمه في الزامه في بسوء واحد
ويقتضيه العترة تحفيضة الى المصنف في النكوة قبل لان التخصيص يزيل الشك ولا شك
ان العلم قبل الاشارة الى جرمه في شتمه كاي علم جرمه واحده فلا يضيف الى جرم
خرجه علم واحده وقت الشك فيه ان التخصيص لم يحصل من المصنف بل بالاشتراك
الى المصنف الذي يحرف جرمه لا يعني في خبره علم لم يزلوا بالجملة العترة في علم
زيد وعلم زيد في المعنى في ان يسلم معنوية ولا يبطئه الفرق بين علم رجل وعلم

لم يزل يحاكف رب زيد وصار به زيدا في حصول الحقيقة المادية اللغوية دون
 المعنوية فادرجت نسبة الاول المعنوية والثانية الحقيقية وبعد ذلك البيان في الاثر المعنوية
 لوصف كل من عليه على كل منهما بان يكون بينهما عدم وخصوص من وجه وهذه التغيرات
 لا بد منها ولا قرينة عليها والاى وان لم يجد في كل منهما على الاخر فالعدم مقدر او
 فيقدر العلم في عدم زيد وفرض العدم وحققا لولا لا يلزم في تقدير العلم صحة التفرع
 به بل يلحق افاده الانقضاء الذي هو عدمه لولا العلم فيترفع عليه غيره العلم فيكون
 العلم دون ذلكا ذهب اليه ابنه فاجب عدم الاحتمال في الكليات البعيدة
 في قول كل رجل وسبح الله في ان تقدير غير العلم اذ لازم الاول صحة التفرع
 والثاني عدوها ولذا لم يبق الطرود المعنوية ولولا ان يتفرع في
 ذهب اليه عبد القاهر ومن تبعه واعتزروا عن عدم البناء اما بان العلم فيكون
 لا وجه لتخلف في اي واما بان الاثر في العلم لا غلب او بالبيان
 اليه بمنزلة التفرع التي لا يجامع البناء وكذا ضعيف لا يتحقق في غير العلم
 ولومع الزمان لم يمان بيان في اختلاف حكمه فالوجه عند جمهور المتأخرين
 وان التفرع عنها بمناه وان لم يرد بغير التفرع فيجب الوضع فلا يفرع عنها في
 التقدير الاثر في ان الطرود اللازمة لا يبين مع عدم صحة التفرع في الاستحسان (في الحكم)

ع

على كل رجل واذا بان به بغيره في تقديره في وصف الوصف وعلى كل من وصف
 بان لا يفرع في صفاته على علمه واستدلالا في العلم ان ابنه فيجب عدم
 بيان تقديره في غير العلم في وصفه واذا التفرع لغير العلم ان العلم في وجهه وان في
 التبادلية الى بيان في العلم في وصفه وان العلم بالذات وعكس العلم لغير العلم
 او لا والى العلم بالعلم لا يفرع ثانيا وهو اقل من التفرع في العلم في وصفه
 المصادق وبالمعقول لا حق ولا يضاف وصفه الى الوصف ولا يضاف ملائمة
 بالعكس الذي هو اقل من الوصف الى الوصف فيكون عكس التفرع في العلم
 وقوي فذا تفرع العلم في وصفه بالعلم في وصفه بحاله لان لكل
 من حقيقة التركيب الوصف والافان في وصفه لا يفرع من العلم الا في خلافه لكونه في غير
 ترتيب الكيفية ترتيبا وتكميلا واحدا عن كون الكيفية كاشف وهذا اقل
 بالعبارة من تقدير العلم بالعلم الذي رعاها ابنه في وصفه ولا يضاف العلم في العلم
 في العلم وخصوص من يترادف بين اوصاف وبين عدم التفرع واولا في خلافه
 بالافان في ثبات خلافه بالوصف بان في وصفه وصفه وصلا في العلم
 فاضيف اليها لاف حيث ان وصفه وصفه بالوصف بين تقديره في العلم
 هاجع وقبيل قفة في المبين لكونها لواحده من لواحده بان يرد بالاول والثاني

الصفحة ٧٢

وبالثنائي

وبالثاني اللفظ اوبان نكرة الاول باتفاق الثاني ان يكون شرا لا اكره في مثل هذا
 يعانف الهم الى اللقب كونه اوضح دون العكس ولا يجوز اضافة اللفظ مرة
 اخرى ولا يجوز تعقيب المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا باللفظ
 الحقيقي وجاز في الجود واللفظ في الشبهة كقوله في اليوم من الاما وهو في هذه اما
 ايجتم في التوضيح وهو الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السد اقسام المصدر
 الا في عدة والحق انفعوله كراه ابن عمر رزين للمثيرة بين قتل اولادهم ثم كانهم او طرفة
 كقوله بعضهم ترك يوما نفسك وهو ما سمي في رد الاما واما في اللفظ في اللفظ
 الاول وان كان في اللفظ كراه بعضهم فلما تبين انه مختلف وعدة رله او طرفة
 كقوله كبره هم هل انتم اكره له ما جبره وكون ان قسما كذا اعلم وانه ربه
 مختص والاربع بالشعر الفصل بجمول بغير المضاف كما في الغيات وقد يترك على حاله
 بغير تنوين وهذا في القلب اذا عطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل
 ذلك المضاف في قوله نصف ربيع ما حصل ومن غير القلب كراه بعضهم فلا خوف
 عليهم اي فلا خوف شيء وفاعدا ما يجر على اعمام وبرة تنفذه خوفهم وكلها بما
 له الاشارة الى المضاف ويترك المضاف اليه باعاجبه الى المضاف وقد يترك على اعمام
 كراه بعضهم وانه يجر على المضاف طرف يذف فان التيسر فلا يذف في اللفظ

نقلا اذا قيل جابر جرس غلام فحسن (ال) بالتقيد على حسن موجود في غلامه بالاشارة
 على كون ال (ج) جيت حسن غلام لم ير فيها اي رضاء ابيه كما يجب فاد وبتبع الدال
 على معنى في كسفي البتة في اياه في الاولين ارب التكبر والتعريف وكان كالمعبر عنه
 الى الطاهر في الباق فغدا واداما وذكرا الا ان يكون في علمه من شأ حقيقيا متصليا
 ثابته او منفصلا فجزو وجمالا واذا في الفعل لزوم بعد الدال في ذكره بحسب الظاهر وفي
 غيره مواز به وواحدة له من اذا خرج عن الموازنة بالكسب مثلا ولم يكن مشتقا
 بجزء المطابقة في جميع غير ضعف كحوت برجل فغدا وغدا وكسود انصار
 واشتد في اعزاء فظهر لفظ في الاطلاق ووجب ان يرد بعد الباء ان يوارثا
 والاقالوجان وكقصي الفت مبتدأ اي قبل اشتراكه في التثنية كبر جلا لم او بوجه
 كوزيد الطريف ويا تخرج والشاء كواسه الكرم ويزود الذم والشيء الكريم ويزود
 التاكيد كرفقه تعالى الهين اثنين وليس راده لفظه اذ قد خرج للشرح كوزيد الغفير
 وللكشف كالحس الطويل العيس ولاكثر من النفا شريطة الاشتقاق في كسفت
 ردة بغيره والمنسوب كتميم وذا واللفظ نعت بالفتوة مطلقا اي في جميع الاما اذ
 وضعا للدلالة على ذات بهيمة ومعنى فيها فكان كالصفات المشبهة واللفظ اي نعت
 لذكره لدهما اللام الاولى للتحصيل والثانية للتعليل كخبرت برجل اي جلا في حاله في الز

٧٢
 وهم فبني نعت للفظ هذا فوجد ال (ج) قبل لان محذوف عن ذات بهيمة وال (ج)
 على معنى وحده من الذات البنية بمنزلة نعت في الجهم في ان محذوف ال (ج) في غير هذا
 قصصا في كراشي او معلوم رجز ولم يجر ان يقع نفا فكون ما ذهب اليه البعض
 من انه عطف بيان ولفظ هذا نعت للعلم كحوت برجل فغدا او نعت في العلم
 كوزيد هذا او نعت في العلم كوزيد هذا او نعت في العلم كوزيد هذا
 هذا قيل يكون هذا في هذه المواضع بغيره ال (ج) وفيه ان يضاف في جميع المواضع
 واستاع كونه نعتا لغير المذكورات لعدم شدة هذه المواضع واعرف في الوصف
 او مساواة فلام في بينه وبين المنسوب وذي فالوجه عدمها في اى حال كون
 كل ما في ال (ج) خاصا بما ذكره لا مطلقا ويوصف النكرة لا الموصوفة بالجملة بجزئية
 لا الانشائية لانه لا يقع صفة ال (ج) ولا يبعد كما اذا قيل جابر برجل اخر به ان يقدرا
 في صفة اخر بها في محله بان يؤخر بغيره بعبارة راجع الى تلك النكرة للربط فذكر او
 فقد ركنه تعالى وانقول ان لا يجر الى نفس ال (ج) اي فيه والمضمر لا يقع منه قبل
 لانه يرد على الذات لا على قيم معناه في ان ضمير القاسم قد يرجع الى ال (ج) على معنى
 في الذات الا ان يقال (ج) على اخوة طوكا لل (ج) والاول ان يقال لانه اعرف الماثل
 فلا تقع صفة بغيره لعدم الشرح لانه في نفسه ولا موصوفا قبل لان ضمير الماثل
 اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموصوف ومحل عليهما ضمير الماثل الوصف الماثل

طب

ووجهه وشفه فلهذا يجوز ان يكون في التوضيحية ضربا ثانيا
 في مثل قوله تعالى لا اله الا الله العزيز الحكيم ونكس المص ترتيب الكافية وذا في
 الموصوف اوف في الصفه اوف ولها في التعريف اي يجب ان يكون الموصوف
 ازيد ترينا في الصفه اوف ولها ولا يجوز ان يكون نقص منها لساير من الصفه
 فربما في التوضيح والشفه عن سببه ووجهه ان اعرفنا الصفات ثم الالهام ثم اسم
 ثم الموصوف بالهم والوصف لا بينهما واما تعريف المضاف والشرط المضاف
 اليه عند ظهوره في وصفه بحد اسم الكساره في الهم شانه الذي دون
 والمضاف اليه والافعال مع وجود الشرط المذكور لا يهاجم ولا يتصور رفعها
 بالهم واما المضاف الذي في الهم فيقبل لانه كالكساره في المستعير والسوا من الغير
 فيه ان ان اراد التعريف فستكون في الجمل من حسب الفرس في جازم بالاتفاق
 وان اراد التعيين ورفع الابعام فمفعول جواز ان يكون المضاف هم فستكون فلما
 جازم مرتب بهذا السلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انها في الهم اكثر ويجوز
 جواز اذا علم كونه تعالى ان كل سببات اي ذروا ووجب حذفها في جملته
 عليه الامية كالتامرس والصاحب اي الرجل او عطف عطف عنفت ترك تعجب
 ان في جيب لعدم صفة في غير الواو والواو ثم وحسن الالفاظ بغير اربعة البعوض
 اقتصر على بغير مفعول مفعول عطف يرد الصا الباردة مع الواو لزيادة الصفة

الاشارة

كقوله

وما احسنت من قرية الاولى كتاب معلوم على راي ويعطف المصروف اي يقع
 على المظهر المجرور بلا في كونه مرتب بزيادة المجرور بعادة جازم او سلبا
 بجازم على الوجه الاول كونه مرتب بزيادة والاشارة بينك وبينه زيد لانه ما شئت الا ان
 بينهما لاجتياج في الطرفين لغا ومعه بخلاف الغرض والاصل المتصل ما كسبه ووجه
 في شئت توام العطف على بعض حروف الكساره فلم يبق الفصل بل الزم اعاده لجازم
 قدم المص في الحكم على ما يسميها الكافية ووجه بحث وهو انه بغير هذا جواز ان
 بزيادة وكس بلا اعاده لجازم وهو متصور بلا خلاف الا ان يقال عدم جواز مفعول من
 بحث المفعولات اوبى او العزيز المجرور بالرفع عطف على المجرور على انه في الغل
 لكن يلزم انما المسئلة الثانية ويكفي ان يكون المضاف عطف اسم على فاعله اي العزيز المجرور
 في باب العطف سلبا بسبب اعاده لجازم او سلبا فيكون شرطه واوجه في الرفع
 بجم عطف او الرفع بزيادة المتصل سلبا او سلبا في باب العطف لما صله بينه وبينه
 المصروف ما كسبه او غيره ولو وجدت تلك الفاعلة بعد الفاعلة كونه على ما كسبه
 ولا باو الا لضرورة اي وقته هذا هو الاول عند البهرة ويجوز ان يكون على وجه غير فاعلة
 ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخوه في قولهم انك تنفصل الان يقع فصل
 فالواو في وجه التفصيل الفصل كاخوه في الفصل فيكون كالعطف على بعض حروف الكساره
 في الهم لا كيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على الكساره لان المصروف في حكم

المعطوف عليه

ملابث باختلاف الصنع والعجز لا يختلف المبتدع بالتذكير والتأنيث والافراد
 والنسبة ولحق كنف ونفها وانفسها وانفسهم وانفسهن وكذا عناية ويؤكد
 العجز المرفوع المتصل بآراء او مشكباتهما امر باحد حالوا كذا ذلك المتصل او لا ينصرف
 كذا فرب انت نفسك اذ لو لا ذلك للنسب بالان في المستكن وحمل عليه الباء رطدا
 للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التأكيد او لا ينصرف لعدم اللبس كذا
 نفسك ومرت بك نفسك وكذا لا يجب فيه غيرهما لان الجمعين واخواته لا تشمل العجز
 التأكيد وكل للمصنف لا العجز لا يقع غير ان كذا لا يثبت في البس وكذا وهو بالعجز
 كوكلم وكلمها وكلمهم وكلمهن وجميع واكسح واتباع وابصع بالهزة او الجمع وكلمها بمعنى
 اجمع وحقن بالصنع كذا جمع وجمنا وجمعين وجمع وكذا البواقي والنسبة الاخيرة
 لا يتركب من افعال جمع لعدم ظهور دلالتها على جمعية ولا يثبت هذه النسبة على جمع
 لو اجتمعت لانها ابتداء له ويؤكد بكل واجمع ما يفرق اجزاؤه حسا كالعدم ولو كان
 ذلك الافراد حكما حكيا او فكلها ما غاى الشرح او عجزه كذا شترت العبد كذا الكلبة
 والجماع لا يتصور ان الالف ذى اجزاء فاذالم يصح افراقها لم يكن في التأكيد فيها
 غير الشرح منتهى المقوم ما يفرق وكلا وكلمها وصحالة اي يتبعان تأكيد الشرح كذا جازية
 كلاهما والمراد ان ولا يؤكد التكرار بها فيلزم اي بكلا وكلمها في انه لا وجه للتخصيص بالذكر

علا

اذ لا يكون يأكد بالمتنوى كذا غير الحروف ابتداء البعدين والموثوقين جهرزا
 تأكيد التكرار اذا كانت معلومة القدر كذا ربح ودينار ويوم وليل لا كذا حال
 وروايت بآلة النفس والعين فالوجه ارجح في القيمة المطلقة والجمع وكلا وكلمها بعد
 الاوليين واحدا لاكثر اكتمال الاضيق الاخر المقتضى وغير المتفق وكذا الاخير ان
 لا يختصا صهما بالنسبة واتباع الجمع وما كان اختصا من النفس كعين بالجارف
 بمعا عليه لم يذكر جمعا بخلاف البواقي ولوقيل بها ان الموكدة المعنوية او به اي
 بالموكدة المعنوية لكان اوجبه ولا يبعد ان يحمل بها تقييها من بها وسهولتم فلم
 وكذا يوكد المعظم بالمعظم كونه كالوصف مما لا يجب ان يكون الموصوف افعال او
 مساويا فكذا الموكدة ويا كذا المعظم بها اي بالمعظم كونه انت واما فكنت انت ومرت
 بك انت وبعده واما نحو زيد فربته اياه وكذا ترك لقيت زيد اياه بتقديم
 ربح العجز الا زيد قبل عند العظمة وتأكيد عند المضمحل هو جمعا التثنية واحد والمعظم
 كذا حركت كذا ومرت به وفتح انتم هو لا على قول او به لانه هو اي التامع
 بالذات من النسبة فقط دون المبتدع فخرج ما عدا العطف بحرف الاخر
 قبل فخرج هو ايضا لان شتره مقصود ابتداء ثم بد المفاعضة عنه وقصد المعظم
 فكلها مقصود ان ونهت اسهولانهم فالواو في معنى الاخر لا الجار الذي وقع

الشيخ

وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا من عن بكثرة بل وقيل لو بدل الغلط
 في زمانه ان تعذر البديل منه كما اذا اردت ان تقول (مما فليس التمس الخ) بل
 ونسب الى وسبق للسان المبرزة ثم يتذكر ويذكر ولا يقع الاجتنان في
 كلام القضي وان وقع في كلامه الاخراب على الالوان المملوطة في بديل فظن ان
 بين الاخراب وتتم بدل الغلط الالوان وجه التذكر في القضي بزيادة بل في
 اخر باب الاواط لا في غير بدل غلط وان الغلط والنسب يقعان في كلام القضي
 يقرنون عنهما والاطواط بدلون فالوجه ان يزداد عاطفة وهو البديل
 بدل كل لو كان بدل البديل عني اي عني ولو المبتدع في خارجي يعني يتقارن
 في جملة وان لم يكونا من ادق ولا مستويين كما جاز في زيد اخوك وقد (بعض
 لو كان بدل البديل) جاز في زيد لو المبتدع في خارجي ايضا لم يثبت زيد
 وبدل انما الود (بعض الالوان) اي على بدل البديل اجمالا ولا اجمالا
 او محلا بغيره اي بغير كل واحد من العينية والجزئية كسلب زيد سلبه فان السلب في
 اجمالا بسلب زيد لا يسلب ذات الشئ بل ما يكون مثل جلد والثوب وغده
 الصواب اما انفسا ابن صاحب على اللاب بينهما بغيرهما فيفتقرون غلام في
 جاز في غلام بدل انما وليس كذلك بل هو بدل الغلط والالوان لم يوجد في اللغة

في السلب



في البديل قبل غلط كوا كان هناك غلط او ايها او شيئا فيستمر
 الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان يختلف ولو ابدل مرة من توفيق
 اي تحت البديل لازم لسا يكون الحق انقص من غير الحق في كل وجه فالتوفيق
 ليكون كالجابر لانه نفس النكارة مثل بالناسية ما عتبه كاذبة ولا يبدل كالمعروف
 مع كذا اي بدل الكل الاخر غائب لان المعرف المتكلم والحق طباقا واخصر لانه
 في الطاهر فتوايد لظاهرها بدل الكل بزم ان يكون الحق انقص من غير الحق
 من لولها واحدا بخلاف بدل البعض والشيء (والغلط فان المانع فيها متفوقا
 الملول يقال اشترى ثوبك نصفك واخذت منك واخذت منك من ثوبه
 وعطف البيان لو يوصف اي متبوعه في جاز غير العنة الكاشفة ولا يلزم من هذا
 كونه اوضح من متبوعه جواز وصومه بالاجماع غير صفة في جازت صفة
 ابو حفص عرو ويظهر الفرق بينهما اي عطف بيان وبدل فظاهر حيث الغلط في باع
 زيد بالتعريف من فروع منصرفا اذا جعل عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا والناك
 البكرى بشر اذا جعل بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا لم يجر لانه في حكم تكرير العمل فيكون
 كالضارب زيد وقد مر افتاء عرو اما الفرق المعنوي فتعني عن البيان سيما المبيشة
 اخبر جميع اشياء الان الكلام في الافراد ولا الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق في صدر

وغيره من الجاهل

الكتاب

هذا خارج الباء عن اللفظ مع كونه في غاية البناء وروفت متباعدة بعض
 كونها في غاية الشبه وتغليب الغلوب على الغالب وآخر الجمل عن الجمل في اللفظ
 ترك شرط الجمل باللفظ واللفظ لا يتغير بها فاسبقه ولو تفرقت شيئا مما ذكر
 تغزير الجمل بالوصف لا كغير الشان كوجوب تقديمه على الجمل فيقتضيه نص الذي
 وتأخير الوصف بدون الصفه والصفة بدون الموصوف لا متناع جعل العجز
 معلما تاما وما مجموعه الموصوف والصفة فيجوز الاجبار عليها كذا الذي مر به
 زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه لان العجز لا يضاف والصفة العاقل بدون
 الموصوف لا تغزير عمل العجز فظهر ان ترك المصدر او جروا فيه وكذا والقيمة لا لزوم
 تنكير محال العجز المستحق لغيرها اي الموصوف لا ما شمل عليه اي على ذلك العجز لا متناع
 جعل العجز الموصوف معلما للباء ذلك العجز بلا ضمير وكذا عما وقع في جملة اللانث ثمة
 لا متناع جعلها صلة وكذا المضاف اليه في الاعلم لعدم معناه فلا يصح جعل العجز محلا
 وما عطف على الذي في فقه وهو الذي او على اللفظ واللفظ اي مع الموصوف لا لفظا ولا
 كان مشتركا بين الموصوف وبغير ذكره دفنا لتوهم الاختصاص وتكثير القادة فيكون
 فقه استغناء به اي استغناء به عن اللفظ كونه في ذاتها كلاما مستقلا متباعدة كونه
 او بغيره ولو زاد الواو وكان حسن ويجوز ان العاقل المستغناء به مع الجمل

فلو كانت ب مع عن كنه ولفظ فموصوف على عم سب الوصف للمعروف بها وبين الموصوف
 ولفظه ولذا لا يذنب قبل هذا الموصوف لا لفظا بل لمتوهم وتغلب الفاعل
 فيه نظرا فانها كانت كالكسبة وشبهه فموصوف على ما ينبغي ان لا يفسد من قوله انه
 فلما لم يكن لها موصوف اما بجمل فموصوف بها محجب واما بجمل كقولها على كونه
 بها كنه الصفه من امر له فوجه كل الفاعل واما غير محجب الى صلة وصفه
 موصوف واستغناء اما بغيره شئ او الشئ كونه على فموصوف وصفه فموصوف
 اي مثلا عطفا او بغيره او نوعا من انواعه وموصوف من موصوفها في الوجه الا ان اللفظ
 والصفة من لا يكون احدهما وحقت من بالعلم وحقت ما بين لا يعلم فموصوف
 بشئ على بطنه ونفسه ما سويها جاز وفي بحث خلاف يعرف والظهور لا ينعى
 اي مع وما على الواحد والذكر وغيرهما الى الشئ والجمع والموت ولفظها فموصوف
 وهي على اللفظ المذكور الموصوف فيها كان معناه مشتركا او مجموعا او مؤنثا اكثر من الجمع
 على المعنى ويعلم ثمرة هي في الصلة والصفة والعجز ولا ينعى اي مع موصوفين وموصوف
 معا بخلاف باب الذي قال مررت بالذي امرته كطريف ولا ينعى على امرته الظرف
 لانها مع فان موصوفين ولكن موصوفين فموصوفها واما كذا واما للموت
 وهو كل واحد منهما كنه في ثبوت الاربعة واستغناء الاثنين والموصوف كذا في جملتهم

فبين

بقيت والاشغاف في خواصهم احرك والشرط في اياما تدعو والموصوفه كحواياها
 الرجل ولما اى في مرت اى رجل اى كمال في الرجلية فاستقامية نعت الصفة
 فكان لعظم شانه وكما له البعوض مية لا يعرف كمنها فسلعه ويعرب كل واحد
 منها من بين الموصولات ما لم يذف مصدره اى صلتها سلتا لانها كالغضلة
 لان الموصول هذا كمال والصفة كالفسر ولهذا يقال لا اعرف للموصول مفتوح كى بيا الموصول
 والصفات فمن هذا ظهر اصابة المص في ترك التام في تعريف الموصول وانما بين
 على الفهم في لكانه شبه خوف من جهة الاحياء في المحذوف فنرى في ثباته العائيات
 كوصفه تعالى ثم نشر عن كل شئ منهم اشهد على الرحمن عيا ولم يذكر في الموصول
 في خواص الرجل سبعة في المادى قال سبعة في الاوصاف ايضا في جيبه ولما لم يلى
 كل واحد من اى واية الفعل الاستقلال فلا يات في ضرب ايه في الدار بل اضرب
 او سافر في قال ابن السراج لان ايا بعض ما يضاف اليه ميم محمول فاذا كان الفعل
 ما يضاف على البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وصف له وفي الموصولات واما بعد
 الكان لكانهم كما اذا صفت وهو اى ما واما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه
 ليطابق السؤل في كونه اسمية ويجوز ان نصب بفتح الفعل المذكور او اى شئ في نصب
 اولى في جوابه ليطابقا في كونه ماضية ويجوز الرفع الرفع على انه جز محذوف وفي الموصولات

ذو الطائفة اى السرية الى بنه طه ويح في اشهر اللغات مبنية لا يتصرف تقول جانه
 ذو فضل وذو ضلار ايت ذو ضلار وقد يغير التذكير والافراد وغيرهما الى الناف
 والشيء والجميع مع اعراب جميع متفقان كما على الذى بمعنى صاحب فهو هذا ذو
 عرف واما ان ذوات اعراف وهو لا ذوات اعراف او ذوات اعراف ومنهم
 من يقول ذو اللزوم وذوات معنونة للموت ويوجدان في كل حال ومنهم من يقول
 في جميع الموت وذوات معنونة في الاحوال اسما للافعال اسما لصانها افعال
 لانه ينعلم منها الاطلاق بل معانها صانها افعال محصورة في حذف المتعدي ايجازا وقد
 في صدر الكتاب وجه كونه اسما تام جز محذوف راجع الى اسم من اذ السؤل للمعنى
 للافراد فلا يكون اذنا العلمية اذ لا يات لثلاثا ويدهما الافعال وقس عليه ما
 من الاوصاف ما والركبات ما واير اوصيغ لجمع للتبني من اول الامر على تعدد الافراد فخطا
 الى سبب فيما سبق ان بعد الفترات والموصولات كان بمعنى الامر وقد ذكرنا ان
 قبل ما قبل اخذ بمعنى النسخ واودة بمعنى التوجع فالمراد به تفخيم وتوجع غير
 باطوارها لان المعنى على الانشأ لانه في ان يقال فما الباعث والدليل على
 في اكل بمعنى الماصح ثم نعتها المعنى الانشأ لانه في ان يقال فما الباعث والدليل على
 الذى كمال فيه الباعث لعدم مقتضى الاعراب واعراب المصارع عارض بالشيء به التامة

بنت

م

ص

نما

المنفعة وهما كروية بمعنى اصل وجهات بمعنى بعد وقال اي ما كان على زنة
 من اللائحة الجرد بمعنى الامر الظاهر حالان من ضمير قياسي اي منسوبة الى العاقل
 عند سبويه بشرط كونه متصفا بما فلا يقال نعم ولا كوان وكان عليه ان يذكرهما
 والامر وعليه ان لا يقال قوام ومقادير ذلك بشرط في القياس سماع كل الاقراء ووجه
 شارح لب الباب ليس سبويه وصح فيه فله وجه في قوله وقال صنف مؤنثة
 كقاف بمعنى فاسقة قدما لتحقيقا بالاشبه بخلاف المصدر المعرفه فان الهمزة
 شك فيه ومصدر امر قد كفي بمعنى الغيرة وعلا لا يمان لا للمانة كالنكاح
 جمادات الاكثر الاخر ادوات المنفعة احوال من ضمير منه كقاف في الاول
 في الزنة والمبالغة المشبهة لبنه الال في احوال اللغة في ان جملة المشابهة
 مختلفان فلا ينبغي قياس المساوات بخلاف ما ذكر في بناء المادة والمعروف
 ودان كان على اللام عين المؤنثة بعرب في لغة يتم كلامه وقطع الاماخره
 فان اكثرهم يوافقونه في زينة في بناء كقاف لانهم احرص للمال في زينة
 والمعنى كسر ما في لغة قواما وقيل لان الاحرف مستغنى لكونه في خرج كالمكر فافتر
 في البناء لانه اخف او سلك طريقة واحدة في احوال من سلك طريقا مختلفة وفيه
 ان هذا يقتضيه اختيار اللغة وفيها انها يتفقان عدم اخصار سبويه في مناسبتهم

وان ضموا ما ذكره في زينة للما ذكره كقافية الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ
 درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكره ما ذكره لادون الضمير الاصوات في عرف
 النحاة ما لفظ حكم به صوت غير مؤنثة للضمير بدلالة نكرة وانما في اللفظ
 سواء كان للحيوانات او للجمادات ولقافية اما بنفس الحكم عند قوله زيد غاف او غاف
 او اذ غافا بالمشابهة كقواف الغاب غاف او غاف صوت الغاب او قلت غاف
 فاصلا من باب ما يشبه صوت الغاب عن نكاح في غير ترتيب وتخصيص حكمية في
 القسم الثاني وهم لشو لها لكل معنى والغرض من الاصل من المعرفه انما كقاف خارج
 ما وقع فيها وادخل ما لم يقع فيه معقول مع انه في كم يجمع المبنيات في ما ذكره وقيل
 بانه في اسم لاصوت بعد تسليم الاول ودون بان الصوت في عرف النحاة اعم لكلام
 هو اكثر المحكي وبهذا الاعتبار رعد في اسم الكلام وبغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او
 صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسم الاصوات وبانه في بغير الصمان تسميا
 واحد كسواء في ان نفس ما صوت والذ في الاول حكمية ثم قال لواء بسبب الهمزة
 غير المحكية هذا اشتقاق التكميلية في ان قد صعد وجوز والمخبر قد صعد في غير كقاف
 غير ان كقاف هو باقوة فادخل عليه جواز الساكنين في ثوب زيد مع امتناعه في ابع
 وفي المحكية كونه حكمية عنها وقد عرفت ما بينه من جهتين والذ في ان لا تسمى في

للحكاية عن الصوت بنفسه وقد واعدت المشابهة فمنها على الالفاظ لا يتقضى وحركته
 اخرى عاقبة في التركيب بكم لا تلتحق الساكنين فاعرابا تعذر على كلف لغة الطاء
 وكس ما يكون الناف حكاية وقع لهما بعضا على بعض او صوت للهما كما في بعض
 الالف وكون الهمزة في بعض النغمات في بعض النغمات في هذا القسم فالالف في اسما الفاء او ارتضاه
 الرض واريانه في له قوله في هذا يقع قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير مضموم
 صادر عن الانسان والاعمال في بعض الطبيعة كخ في هذا العجايب ووي للشمع واه للشمع
 واه للمعادن في القسم ليس بكلام وحكم اوجه على ما يقتضيه الطبع فاذا كان في بعض
 الاول وقد سبق الكلام في المركبات المودودة من البنيات فيها ما صار اسما
 واحدا كالعجبك وسبويه وهذه الالفاظ غير مضمومة في الالف ومنها ما يقع على الالف
 كنه عشر والمراد بها جزئية وهو كلمة ما لفظ مركب من اسمين او مفعولين او حرفين
 او غير مضمومين او مختلفين في الالف لا بأس بالنسبة على معنوم من التركيب فخرج
 فوقع ربه وقيدار ونا بطر افلوش في الالف حرفا عاطفا او جارا بين قبل الاول
 فلو وقع اوجه في وسط الكلام الذي ليس بحال الالف والالف في لغة العرب في الالف
 كل من بالالف لا لانه حرف اللفظ على حرف الف ايضا يترجم عدم اختصار الالف
 على ما سبق بيانه والذي قلناه ان النغمات في بعض النغمات في هذا القسم ليس بكلام

٨٧
 العشر من وفوق العشر هو الالف المتعدد وهو واحد عشر واحد عشر واحد عشر
 والتعريف فيه طاهر او الواحد من المتعدد وهو واحد عشر واحد عشر واحد عشر
 او ليس المعنى واحد عشر فوجه ان العاشر ان يكون المعنى اسما على صيغة الناف
 مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في واحد عشر واخواته في صيغة الالف
 صوره اسم العاشر في اول النغمات في الالف ان الالف في الالف في الالف
 وعطف اثنان لفظ على تلك الصورة ومن حيث المعنى على كنه المشتق من
 ثم حذف العاشر في واحد عشر ومن المعنى واحد الالف واحد عشر واحد عشر
 فان الاول منها محو قبل ما حذف العاشر كان على صورة المصنف في حرف
 النون واعدب وقيل جازا بالالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 كونهان والذات وان حذف النون للابحار المطا ويا سلس المحرف والالف
 اي وان لم يشغل الالف حرفا عاب لم يكن في الالف كونه كلمة واحدة اوله
 جزءا متعينا فلم يكن السبب الياء وكذا في الاول ان كان في الالف في الالف
 وفيها مع غيره متعينا وينبغي ان يكون الالف متعينا قبل التركيب ازا
 على كنه سببه في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 في الصورة تشبيها بغيره في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

التركيب المانع من العرف او من جهة في بعضها لعدم الالاف في الحقيقة والحق الكائن
 لم يعرفها لانها على صفة اللغوي وهو ان يعرف عن شئ معين بلفظ غير صحيح
 في الالاف عليه من كالمبايع في السامعين وكثرة غير انما بغير ما يكون في الالاف
 بعضها لان بعضها ممتنع كعدان وفلان وحين وبعضها من غير هذا الباب كغير
 كبت وذيت بحركات الالف ويستعملان الاكثر من نداء العطف للصفة الى الكناية
 عن كونه العطف قوله كبت وكان غير الذيت وذيت وبينا لكونها عبادتين
 عن كونه العطف من المبتدأ او يفتي ان كايه فانه من ايضا بغيره كمن كونه
 واصلا كاف التشبيه فقلت على اى وصار المجموع سما واحدا بانيا على كونه اذ
 نون ساكنة لا تتحرك ولهذا يكتب بالنون وكذا قوله اذ لو اذ من مبا حثكم
 يلزم بناء التام ولو وقع على مبا حثه فقط كايه لما يجب يلزم ان يفتي في
 ومبا حثه وكلمة للعدد وبالكناية غير العدة ايضا كقوله حث يوم كذا كناية
 عن يوم الجمعة مثلاً ان كمن كايه ليعين محاسبين الا التميز فهو قرايين بغيرها
 في الالاف بغيرها بينهما ويميز كمن كايه في نصب تعدد كمل على ميز العدد والخط
 فانه من الالاف او سفلها ويميز كمن كايه سميت بها وان كانت لانتا الكثير
 باعتبار المعنى يميز بينهما جوار بالاضافة فهو ذارعه وهو ذارعه اذ في الالاف يميز

الاستغناء به

او مثلاً

او مثلاً فحلت عليها في لفظ وميز العدد والمضاف بعضه نون وبعضه حو فحلت عليها
 دفعا للتمييز وقد كثر فانه اى تميز اصحاب التورية ويرى من الالبانية فيها اى في التميز بين
 ويجب وحول من فيها لفضل بينهما وبينه فميز بها بغير تعدد وكلا بلتب المميز ليعرف
 فومعه حاله كم تروا من جنات ويعد راء اى لما صدر الكرم لانها لانتا فاريه
 يعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام ويقتض كلاً منها الاستغناء به والجزئية
 المعطية او التامين والوجه ان يقول وكل من جردوا الجار المضاف فومعه كم
 رجلا او رجلا من شربت او حو حث فومعه رجلا او رجلا من شربت فومعه رجلا او رجلا
 اذ لم يربنا سب النصب في كونها علامة العطف والنصب يناسب الرفع في اكثر
 بين التام والنصب واما الجرد والرفع ففي غاية البعد ولا غاية الترف في الالاف اعني
 الجرد عدم وجوده في قسم الموبات الى الاوسط اعني النصب كونه علامة النصب
 العطف ثم الاخرى اعني الرفع كونه علامة العطف ومنه با وجوب النصب بغير
 ان يربا وشبهه بعد كل واحد منها وقد استعمل ذلك النصب وشبهه به اى كل واحد
 منها اى على فيه لانه في نفسه ولا في مطلق غيره وعلى حسب المميز فومعه رجلا او رجلا
 ورجلا من شربت وجاز النصب على شرب النصب في مثل رجلا من شربت والرفع على
 من شربت او جردا ما اقتضى الصبر لم يجره حول في الشرط او تحقيق في النصب

وبل

ك

فلنصفح لم يذكره ومنها افعال الظروف البنية وتعرف ما قبله بالفتحة وتعرف
بعض الالوان كونه النون والهمزة باعثة دلالة على انهما او اكثر وعندها والالف تسمى
ولها باعثة الشفاقة وعدم المقرون الى المصدر والالف على الفعل والظفر
والفصل باعتبار اختلاف معناه فاما المصدر المصنوع من ياء فتسمى كونه ترك
المعروف منها بجاء تكونها سبعة وعشرون في الفصل فكل من الف والهمزة والالف من
مقابلها وازادها العدد لان لها احكاما مخصوصة من حيثها مخالفتا لهما
في النابت والذكي ولذا نصها اليها مؤخر اعلمنا بالبحث عن هذه الاشياء سوى النون
التي في المسائل بل اعلمنا ان في كالتفسير الاولين وكونه الاجتاج الاول
اشد قوة ولما كان المرفوع والنون وجوديهما داخلية تحت الضبط فلهما
وحالهما فيها كالحال المرفوع والنون وكونهما نوعا خاصا فذكرهما بخلافهما وامام
فيما تحت الحرف كالاخرين والبحث عن النون في حيث العمل في النون في حيث الضبط
من الحرف ولذا ذكره المرفوع ما سمع فيه نفسه فقط كالفوات واللام والياء
فانه الاشياء داخلية في موضعها او مع غيره كالفوات او في جواره كذا في اللام والياء
فانه اشياء خارجة عن موضعها هذه الاشياء ^{صلى} بالجار واما الزاوية هذه الاشياء
من مينة فاما بطريق ياء فمينة والجار على وجه المص وعلوم الجازان وجد مينة

فلفظ لم يذكره ومنها افعال الظروف البنية وتعرف ما قبله بالفتحة وتعرف
بعض الالوان كونه النون والهمزة باعثة دلالة على انهما او اكثر وعندها والالف تسمى
ولها باعثة الشفاقة وعدم المقرون الى المصدر والالف على الفعل والظفر
والفصل باعتبار اختلاف معناه فاما المصدر المصنوع من ياء فتسمى كونه ترك
المعروف منها بجاء تكونها سبعة وعشرون في الفصل فكل من الف والهمزة والالف من
مقابلها وازادها العدد لان لها احكاما مخصوصة من حيثها مخالفتا لهما
في النابت والذكي ولذا نصها اليها مؤخر اعلمنا بالبحث عن هذه الاشياء سوى النون
التي في المسائل بل اعلمنا ان في كالتفسير الاولين وكونه الاجتاج الاول
اشد قوة ولما كان المرفوع والنون وجوديهما داخلية تحت الضبط فلهما
وحالهما فيها كالحال المرفوع والنون وكونهما نوعا خاصا فذكرهما بخلافهما وامام
فيما تحت الحرف كالاخرين والبحث عن النون في حيث العمل في النون في حيث الضبط
من الحرف ولذا ذكره المرفوع ما سمع فيه نفسه فقط كالفوات واللام والياء
فانه الاشياء داخلية في موضعها او مع غيره كالفوات او في جواره كذا في اللام والياء
فانه اشياء خارجة عن موضعها هذه الاشياء ^{صلى} بالجار واما الزاوية هذه الاشياء
من مينة فاما بطريق ياء فمينة والجار على وجه المص وعلوم الجازان وجد مينة

ف

بعد الامتداد وان لم يقيد بالآخر فكل واحد منهما وان فيه بالآخر حقيقة
خرج كوصف بغيره وان لم يقيد بالآخر فكل واحد منهما وان فيه بالآخر حقيقة
لزم الدور والالتزام في الموضع فبما هو مذكور وما واثق وبما هو مذكور
وتكون كونه في ذاته وبنية وعقد وكلها وشأنه وكلها داخل في كل واحد
والثابت ان الالف قد يكونه للاحاق فان اريد المطلق فلهذا وان اريد
للتاثير في الدور وجواب انما يريه الامم في الحقيقة والكون بغير الامور ونحو
التي في الامثلة المذكورة ونسج الالف بالصفة طر والباب وصحفي للمادة
تسبلا للفظ ونزير الالف الذي صار مستقلا في منع الحروف وذلك معلوم
بتمثال العرب ويكون ان يقال التعريف لفظ بزيادة التعيين لا التحصيل فلا دور
وهو في الموضع حقيقة لو كان بآثاره اي بآثار اسماء ذكره فيكون كانه بآثاره
وما في بآثاره والاف وان لم يكن في ذاته ذكره فيكون كانه في ذاته لفظا
وعين ولو اسند المشتق فلهذا وبغيره الا بغير الموضع مطلقا حقيقة او لفظا سوى
كوطر اي علم المذكر فانه لا يجوز ان في المسند الا بغيره لايقال طر جات او حقيقة
عطف على ضمير الموضع اي اسند المشتق الى نفس الموضع حقيقة بغيره او بغيره داخل
في ضمير الموضع وحال الجمع بغيره في ان بغيره في الادبيات بغيره في الادبيات

بما فصل بين المشتق والحقيقي انما راعى في قوله تعالى اليوم امراه قلنا لا نرى في
المشتق في الشمس طلعت وجات محمد ولو قال قال في بيت ليشن في قوله محمد
وتقريبه لكان اصلا وجاز ان في غيره اي في موضع غير ما ذكره في ضمير الموضع
والحقيقي بلا فصل سواء اي في طر استثنى في غيره فانه لا يجوز ان في مسنده امثلة
طلعت الشمس وطلعت وجات اليوم محمد وجات وكذا في جواز ان في عامه في مطلقا
واحدة في ضمير الموضع حقيقة او لفظا في جات الجارون في السنة سوى جمع الموضع
المذكر السام فانه لا يجوز ان في الا ان المذكر كمن في موضع في الالف كونه في الالف
به بنو امرئيل وبنو جميع المذكر العظم سواء اي سوى المذكر السام فان ضمير الواو لا
في الزيادة جاز او بغير فعلت باعتبار مجازة وفعلوا في الالف في الجار جات
او جاز او بغير جمع المذكر بغيره اي بغير العطف وضمير جمع الموضع مطلقا فعلت وقول
ما ذكره في الايام والسنة ذهبت او ذهبت اسم العدد لم يعرفه لانه في الالف
الذي هو ظاهر عارف به لو سلم في الامر ان في اصولها اي اصول اسم العدد المتفرع
فيها باللفظ او الزيادة او الالف او العطف لفظا او تقدير او احد المسموعة
نحو والشر في المعنى وتقدم في اللفظ ولكن فيه جعل المجرور في ما والمزيد اصلا
هو قلب الموضع وخلاف الموضع في انهم اولوه بالموضع في استويا في اعتبار اللفظ

واستقامت العقدة في الفروع ويتم كسرها في عشرة فروع من توالي الفروع في مثل
 التركيب وهي زبونة يسكنها لان اصل المذور توالي الحركات لم يصب في تقديره
 لانه يوم الاطلاق وهو عند التركيب بخلاف التاجز ومائة والف فاقول ان ثلث
 عشرة كلمة وما كان الغرض من ذكر اسم العدد بيان الحكم المقتضى بها تركب
 كان على القياس فبما في الثلثة فقال وثلاثة بغير تنوين كونها على نفسها
 جاز وقومها منه اليها كفتها في عشرة فان قبل لا متداد في ثلثة ولا انشاد
 يلزم ان يخرج عشرة من حكم عدم تناول صدر الكلام على سبيل القطع فكان كقول
 ثم اتوا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول القطع كقولهم تعالى وايدكم
 الى المرافقة فثلاثة تدبر الكلام وثلاثة والرائد عليها اليها فالامثلة والالتفات
 فيكونه العاية كما طاموا رائها لانه حكم اليها الذي هو حكم عدم تناول القطع
 بالان كان للمذموم او بالعكس اعتبارا ان ثلثة جماعة وبدوها ان كان ثلثة
 ففما بينهما ولان المذموم تقدم بالثمة والرفاه ووجه ترك مادونه ثلثة محتمل
 ففما بين سبب ولكن لو ذكر الاما لوجب بغير واحد الا احد واحد واحد
 عند التركيب مطلقا وقدر في النون من ثلثة واشتد عند التركيب في عشرة
 لكان اوجه في ثلثة عشر والرائد عليها من ثلثة عشر كان للمذموم ابعث الاول

٩٤ كاله وحروف التثنية في كراته اجتمعت على التثنية من جنس واحد فيما
 كالكرة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتان واشتد في الموضع
 المزدوجها وكانت بدلين في كلام الكرة وهذه الموصلة لاجل التسوية في كمال
 اخر واما حذف التثنية في عشرة واثنتان عشر فمما لا يقبله ويتعبد عن حقيقة وثلاثة
 عشرة الاثني عشر للموت كقوله تعالى في الموضع وباب نون عشرة من وهو ثمانية
 الفا تسع فيهما اي في الذكر والموت وبعطف العدد الاكثر الزائدة على عشرة
 يعني العدة والثانية على العدد الاقل يعني الواحد الى التسعة من غير تغيير حاله الا افراد
 في التذكير والتثنية تقول ثلثة وعشرون وثلاثة وخمسون التسعة وتسعين بل
 تسع وتسعين ومائة والاف ومائتان والالف مستغلة فيهما في الذكر والموت
 ولم يذكر جمعها لهم دلالة على عدم تغييره وهي الماد من اسم العدد ولذلك لم يذكر
 بضمه ولم يذكر التثنية ايضا لكان اوجه دلالة لا كما في الموضع عليه فيها كقول
 قياسا وهو ان عدد الدير بياض وما زاد على سبب بعكس السبب في
 باب العطف به ياء ان يعطف الاقل منه على الاكثر تقول مائة وواحد وثلاثة وخمسة
 عشرة والاف ومائة وقد حسن حيث قدم حرف ولو كان اللفظ قد ذكر الشخص
 دون العدد وبيان ارب المراه مثلا او كانا ملبسين بالعكس بان كان اللفظ ثلثا

كتنفس العدد وقد كرر بان اريد به الرجل مثلاً فالحسن رعاية اللفظ وان
 كان رعاية اللفظ ايضا جائزه تقول ثلث شخص واربع انفس والافس والاکثر
 في كلام وجوز ثلث شخص واربع انفس بحيث يميز العدد ولكن لو اخرج عن
 وجوز في ثمانية عشر الف في اليك سائر اخوانه والكون لثقل المركب كغيره
 والعدد والحذف موبأ الكسرة الدالة عليها لزيادة التحفيف وضعف حذف اليا
 في فتي افا النون لناية التحفيف لعدم الياء المحذوفة لكان اولها كالحذف والاول
 من الكل ذكره في الاكثر والمحدث لعدم اختصا بهما العدد وكذا الحسن في تقدم
 منه والواحد واثنان وكذا الواحد واثنان للتقدم الطبع وتكرار حرفه وهو
 مميزه
 الاستغناء بلفظ تعدد بهما مثل رجل ورجلان لا فادتها نفس الموق بالعدد ولا
 في ضبط المسأل الا لانه لا كان يميز العدد احكاماً مخصوصة ايضا في اوزمته
 الثلثة والاربع اليها كالعشرة والعشرة مخفوض بالاص في التحفيف مجموع ليطابق
 المودود العدد وان وجد جمعها معناه من جهة المعنى دون اللفظ كقولته رخصت الا
 في ثمانية التسعة وذلك لان اللامتين جميعين ما بين ولا يضاف الى جمع المذكور
 السلم لا يقال ثمة جليلين وما في فيلزم وقوع جمع المحدث السلم بعد الثلث
 واخواته بعد تعدد وقوع جمع المذكور السلم بعده ويلزم عند ذكر ميمها كان يقال

والدلالة على

ثلاث

وتبين

ثلثات رجل مثلاً ان يميز بالجمع بالالف والثاني بعد ما تقود بحيد بعد ما هو في
 صورة الجوز بالالف والواحد والنون اعني عشر به لتعين وحمل كونها ضد في
 المكونة فان فاقص على المود مع كونه اخوه وميز احد عشر الا تسعة وتسعين
 لتعد الاضافه لكونه احدهم جعل ثمة شيئاً كالام الواحد بخلاف قوله عشر
 فان المضاف اليه لما كان به العدد كان جسماً للعدد وبخلاف قول ثمة رجل فان
 اعاب الاولين يمنع الاقاراد في غير باب عشرين وابعاداً في صورة نون الجمع او
 حذف نون يرفه به فتعد كونه اخف مع ثقل التركيب وميز مائة والالف وميز
 تسعيناً وميز جمعا في الالف فان جمع المائة لا يستعمل مع الميز تجوز بالالف فيكون
 كما سبق مع قوله قد يضاف اليه قولته فيحصل التركيب فيخرج حرفه على المطابقة
 وحمل المود عليه طرد الباب ولما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم الفاعل او
 في صورته ولكن منها حيث تخفف شدة في فعال والمود الى اللفظ الدال على الواحد
 من العدد والتعدد ملابساً باعتبار تقيده او بغير معنى ذلك المود عدد والنقص ازيد
 عليه بواحد الثاني الى العاشر والعاشر لا يميز الى لا يشتق مما فوق العشرة لانه اسم
 حقيقة فيقتضيه من اشتقاقه كالثانيين افاضلها عشرية يريدها ان يضاف
 ابد الى الانقص بدرجة اذ لا يتصور التفسير بزيادة الواحد في الانقص بدرجة

من زيد أو ذلك لان النسبة لا تعرف في ما هو في موضعها فيجوز بالاستار عند عدم
 واما المصدر فالواضع لفظه ونظم الامامية لم يثبت فقط لا اذ قام به فاقصا
 للمفعول عطف لا وضع فلما جاء الى الله حكم وقبل هو الضم في مصدر المصدر لا ضم في
 نشاء وجمع قياسي الواحد فيلزم اجتماع التثنية والتثنية وجمع في المصدر
 الى ان كان كذلك في الضم بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعاً وفيه يثبت
 اما اولاً فانه يمنع القياس لوجود المانع على زعمهم في العقب وكان كالفعل واما
 فلانه لا يجري في التاكيد فلو غلبت فقد عرفت حاله واما الثاني فانهم ان اردوا
 الاجتماع في اللفظ حقيقة فبطل اذ الكلام في الاستار وان اردوا لا بد من علامة
 في استار ضمير المشتق وجمع ولما اخذ في الضم التثنية بينهما فلم يلزم الاجتماع
 بخلاف المصدر يمنع لزومها والسند الطرف وسم الفعل وقولهم ان الاجتماع
 فيما استجمع لقيامها مع ما اضم فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مع غيره بعد
 كلاماً على السند الاصل لان الالف اليعز المنقولة وافضل من تناسل اخر غير صحيح
 اذ لا اضرار حقيقة في شئ من الثبوت بل هو حكم محض واعتباري صرف حقيقة في حد
 ولا فرق بين الفعل وسم في المفعول في امر لفظية كالمفعول والمفعول للاستار هو الدلالة
 على الفعل لوجوده فيها على السواء وان اردوا الاجتماع في اللفظ حكماً لكونه مستتر في حكمه

صحه
 قبله

فنقتض من اللفظ وكونه فاعلمنا بحسنه في الذات ولما رجع الى فعل المصدر بل من زيد
 و جاز من فاعلمنا الى المصدر وما ذكر في الاضمار بعينه وقيل لانه لو لم يجر لزم الضم
 اذا كان عائناً فاعلمنا وهذا في ما يمازى العلية من نوع اذ لو اريد بالاضمار ما بعده كونه
 بسبب اعلم الاستار وهو اللفظ في الملازمة من نوعه فلو ان يقال مثلاً زيد ضرب زيد
 وان اريد المطلق فبطل الاستار مع السند وجاز ما في الالف على قولهم ان
 اعمالهم اولى لانه في اقوى شأ به الفعل كونه مكره وهذا مع كونه مخصوصاً
 باصنافه بمفعول خلاف ما مر في اللفظ من العكس في الفعل وقولهم ان اعمال المصدر
 لا بأس باللفظ المعرف لا مستأثر بغيره بان هو الفعل واما جاز على قوله فقام
 بين الشئ والمصدر به وهذا في الالف والمفعول به المرفوع واما في الطرف فليكن كقولهم
 لا يجب له علم بالسوء اسم الفاعل على كونه لو كان ملائماً بمعنى كذا او الاستعانة حقيقة
 كزيد صار جرحه والآن او عند الحكاية بان بعد المتكلم نفسه موجوداً في ذلك
 الزمان الاخر او بعد الزمان المذكور موجوداً الآن لعودته تعالى وكلهم باسطة في
 قيل ان هذا التثنية في كونه نصب المفعول به لانه الفاعل مظهر اولاً في الطرف
 واعتمد عطف على الفعل المحذوف بولوه على المبتدأ ولو بعد ان يستعمل في مكان زيد
 او في حال كذا زيد اكباً جملأ او الوصف كذا جرحاً ربه او الاستعانة بالقرينة او غير

صحه
 قبله

قال

عمر

فيها

نحو صار رب زيد عا ٧ فالتعريف ما ولا وان ولو حذف حرف التثنية المستند
 من الاسم والفعل كما ذكر في بحث التثنية العائدة في تغيير عبارة الكافية أو التثنية كقولنا
 حبلا وهذا عند مالك واعترض عليه ابنه وابن حنبل بانه ليس كما استعملوا والتعريف
 التعريف في الفعل لان ٧ في النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مع باقي الفعل وقولنا لا نحمد
 في مثل على الموصوف المقدر وهذا اخا وابن حنبل واجب واقول لغة لابن مالك
 انه ٧ في النداء مع ادعوه فهذا يكون في التعريف ولو اجزى الاعمال على الموصوف
 المقدر للفاخر ط الاعتماد اذ لابد لكل صفة من صاحب تجرى عليه مطلقا او مقدر
 ولم يذكر الموصول لان المراد به ههنا الاسم فقط اذ الصفة لا تقع صلة الا لها وسند كره
 فنذكر ههنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاول او لم اشترط في ال او التثنية ايضا
 فظهر ان ٧ اذ ابن حنبل من صاحب غير الموصول لا يعم كما توهم ثم قيل ان هذا الشرط
 في البارز لا في السرة والظرف ايضا فاسم العا لواريد ذكر مفعوله في المفعول اليه في
 معنى لو كان اسم العا مفعولا لا متاعا فغيره ولو وجد مفعول منصوب يجوز ان يعطى
 عروود ههنا اسما قد رخص صاحب نحو اعطى وهذا جواب عن عكس الكسح حيث
 يجوز على معنى الماضى واولو السقاية خلاف الظن قول ما نجد في المفعول الاول
 كرهه دوره في الكلام كان قرينة للتقدير وقول السيرة في الاجود ان العا انما نصب ههنا

الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الصلة وقال
 ردا على جواب لؤف لم يستقيم ذلك في مثل هذا طان زيد مسقا ما لا ساقا في انصار
 وقال الرضخ يمكن ان يرتكب جوارز ذلك مع القرينة وان كان قبلها كما يجي في افعال
 ويضعف في حجب سيرة في قولهم هذا صار رب زيد مسوق عروا اذ الاضطرار ههنا الى
 نصب عرو لان قول التابع على افعال المبتدع الطاوله وبالاسم اي بسبب قول الاسم
 الموصولة لا المعرفة على اسم العا يستوي فيه جميع افعاله المازنة كونه في فعله
 ومعنى وكذا المبالغة اوزانها العالة ثمة مفعول وفعل وزاد سيرة في فعلها
 وفعل ان اراد ان اوزان المبالغة كذا في الاسم في استواء الجمع لم يستقم في العطف
 وان اراد انها كاسم العا في فعلها والشرط يرد عليه انهم من جوابا في كثير من معني
 في الاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصريين وقول الكوفيين لا يعين المبالغة
 لغات المشابهة بتغير الصيغة وان جابعد منصوب في فعل مقدر عند ههنا واجبا
 البصرية بان عن المبالغة جابر ملاقات في المشابهة اللفظية وروى بان المبالغة
 كما زيادة التفضيل تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا ويكون
 ان يدفع بان لالة الفعل التفضيل الزيادة على الغير فلا تخطئ الغير التي بعده
 في المشابهة والماحرة الزيادة والمبالغة في لحدث ثم بكونه بمنزلة العبد

اسم المفعول اي هو كاسم الفاعل في العمل والشيء الذي هو في الجموع صحيحي او مكسره
 اسم الفاعل او المفعول كما هو في اسم الفاعل في العمل والشيء الذي هو في الجموع صحيحي او مكسره
 المفعول واما المكسرة فلكونه فرع الواحد وجراد حذف النون منه فاشياء او جموعها بالمثل
 بسبب عمل النصب على المفعولية فحقا اي اخلا عليه الله الموصولة لاستطالته فحيا
 فحذف للتخفيف فلا بد من التثنية المذكورين لعدم جواز حذف عند التثنية احد هاء على
 م جواب الصفة المشبهة باسم الفاعل حيث انما تشبه وتجمع وتكونت بفعل فعلها
 تزيد على لانها اعتدت على ما سبق وهو اي الصفة المشبهة ملازمة بالاسم الموصولة لا
 الموصولة او جوده اي الصفة المشبهة الظاهرة بالاسم بالاسم او مضاف الى ضمير
 بلا واسطة او بها لا تطلق المضاف او جوده عنما فيه من وجه غلب في الجموع
 لا المضاف لان انفصالها يمنع لا يمنع فلو كانا توهم فيجب بالاشياء في التثنية
 يعبر عنها وهو اي مفعولها في هذه التثنية السبع فروع بالاعلى ونفسه على
 الشياء المفعول في المفعول المفعول عند البعده لانهم لا يجوزون تعريف القيمة واما القيمة
 عند الكوفية لتجوز مع اياه وعلى القيمة بمعنى المصدر اي جعل مفعول الصفة قيمة في غيرهما
 اعم المفعول او جوده او مضاف الصفة اليه فيصير بغير التثنية في التثنية ثمانية عشر
 واضع فيها حسن الوجه بالاسم في الصفة المضافة الى مفعولها المضاف لعدم افادة الاضافة

١٠٢
 حقة لانها اما بحذف التنوين او النون او بحذف ضمير الموصوف منها او مفعولها او نقل
 منها اليها ولا يشترط منها فيه واستغنى بحسب وجه او وجهه بالاسم في الصفة المضافة
 الى مفعولها المجرود عنها لان هذه الاضافة وان افادت التخفيف بنقل الضمير عنهم لم
 يجوزوا الاضافة المفعولية لا التثنية ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة
 الصفة المجرودة عن الاسم الى مفعولها المضاف فكانه اخذت صفة الكوفية فانهم لم
 في السبعة بلا فيج لانها المضافين المذكورين وما قسم فيه ضمير واحد اما في نفس
 الصفة او مفعولها حسن لان القيمة فيه بعد رجاءه من غير زيادة ولا نقصا او ما فيه
 ضمير ان حسن تشابه على المضاف اليه لا حسن تشابه على زائد والا اي وان لم
 يكن في الصفة ولا في مفعولها ضمير فيجب لعدم الربط بالموصوف لفظا وما كان وجود
 الضمير في الصفة غير ظاهر في المفعول ذكرنا عدة بطلانها وجوده وعدم فعال
 ولورفع بها نائب الفاعل اي بالصفة او لورفع الصفة اسما طاهر ابا لعلية فلا
 ضمير منها لامتناع تعدد الفاعل والا اي وان لم يرفع بها سواء نصبت على الشياء او جرت
 بالاضافة فرفع الصفة ضمير لامتناع نحو الصفة عن الفاعل كما فعل مطايعي ذلك الضمير
 للموصوف في التثنية والابتداء والافراد والتثنية في جميع كتابتها اياه وان كان المفعول
 الا زمان او بزوم المفعول تعدية فعله الى واحد فان ذلك الواحد ينوب نائب

والرابع ان القوة في الفعل لا يكون تقديره في الوقت ولو كان في الماضي
بالقوة والقوة مطلقا ولو تقديره او السكون كذلك في الصحيح وهو ان في الفعل وفيه
بالقوة وحذفها لم يسم الا بالجاز وبه في الفاعل لو لم يكن صاحب الجازم الا
وعلم الجازم عند الكوفيين ووقعه موقع الاسم عند البصريين وينصب الفاعل بالان
وكذا ان التي بعد اسم مخففة في المثقلة فلا تنصب الفاعل لانها لا في طلب
العلم والناصب له جاء وجمع فلا ياسبه في لانه في السين او سوف وقد اورد في غير
كقوله تعالى علم ان يكون والى بعد الطين كمثل المخففة باعتبار لانه في الوقوع و
ان صبه باعتبار عدم اليقين وينصب الفاعل على بلن وهو ان في موضع من الفعل
المستقبل واذن لو كان فاعلا مستقبلا لا محالا اذ العال في اذن مع الشرح واذن لو كان
والعالب فيها المتبنا واذن على ضعف فلا يعمل الا على حال الغلب اقوى وقد ورد
عن الشرح كقوله تعالى فقلها اذا واما في الضالين وقد يكون في الامر كقوله تعالى ان
قله فتد علمه فظهر ما في قول من قال كونه جازما واما لا يمكن ان لا يتبنا
وقد اصاب في تقديره هذا الشرح اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل والفروع ولكن لم يصب
في تقدير الاعتماد بالعلم في قوة ولم يكن قد علم لما قبلها اذ لا يمكن ان يكون اذ لا
لا يحد مع عدم العلم كما لا يمكن في قوله انما اذن انما كان اذن انما كان اذن انما كان

الاعتماد في القوة فيكون المراد الاعتماد الكمال ووجه اشتراط ضعفه في القوة
بين المتصلين لا في الاعداد والاعتماد على معلول واحد لعدم تشبه في الاولين والآلات
بالكيفية والجزئية في المعلوم كالف كقولك مرادى ان تقوم ولعدم امتناعه بل وقوله
اذ لا يختلف عمل العمل كمررت بزيد فلم لا يجوز ان يكون اكرامك في الثاني بنفسها
لفظا ويجوز ما واما الاعتماد الناقص فمنه وجوب العلم لا جوازها وذلك في موضعين
بينهما يقع ولو كانت اذن بعد العاقبة لكان الاعتماد فيها اكثر والواو جاز
اعمال اذن بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف بكونه جملة والعاو
بناء على وجود الاعتماد في جملة وضعف العمل وصح الفصل بينهما اي بيه اذن ومعلوم
بالقسم كقوله اذن وانه اكرامك والرد على اذن انما كان اكرامك والرد على
اذن يا زيدا اكرامك لا يغير فكرة دور هذا الاشياء في الكلام خاصة دون احوالها
وكذلك في السببية اي سببية ما قبلها ما بعد ما كانت في اذن فلهذا وانه انما ينصب
الفاعل بان تقديره بعد صحة لو كان للفاعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان
الى زمان التكلم غيره وهو اي صحة 7 ف ج ب معني في السببية كانت صحة اذن فلهذا
والاعتماد على ان كسرت صحة تعقيب الشرح فلو فقدت بالبعار في حال تحقيق كمرض
صحة لا يجوزونه ولو كان ذلك المقدر حكاية كانت س ت اس صحة اذن البلد برفع

ف
ع

Copyrighted material

المصارعة بعد حصة لعدم تقدير ان يكونها للطنج والرجاف في حال فيكونه حرف
 ابتداء بعينه ان ما بعده كلام مستأنف لا يتعلق بها من حيث الاعداد لا حرف جر و
 يجب في نسبة المحصل لانقار المعنى في جملة ما فات من الالف العطف وركب
 التوقيات لظهور ما يقصد في هذا الكتاب وبعد ان كان من بعد في النسبة اذ هو
 حرف جر كونه لا بد من الفصل لانتفاء ان مثل است كذا لا دخل لجنه وبعد ان يكون
 وتأش في الامم هو وزايرة للتاكيد بعد التفرع ان اسطرته في حقه متساوية وما كان
 انه يعز بهم ولم يكن انه ليفعلهم اذ قد ثبت في النوع في جميع ولا تكل التوقيات المعنى
 كالتأخير في صفات ما في اسمها او جزئيا يصح قول من كان منتهى او في ان يبين
 وبعد ان لو كانت للبيئة وبعد الواو لو كانت للجمعية اي صاحبة ما قبلها بما به
 وما قبلها اي والواو ام جزئية حال من ضمها على فعلية المقدرين بكون
 كم زنه فاكرك اي ليكن مني يا فاكركم مني او مني كل شئ مني فاكركم اي لا
 يكون من شئ ففرب او تفرد من سبب التفرع كاتبت فمحت اي ليس من
 اتيان فمحت مني ففرب او تفرد من سبب التفرع كاتبت فمحت اي ليس من
 في نسبة التفرع كالتأخير في صفات ما في اسمها او جزئيا يصح قول من كان منتهى او في ان يبين
 او تفرد مني ففرب او تفرد من سبب التفرع كاتبت فمحت اي ليس من

او لا ترك ان فيها لانهما خارجة عن معنى او مقدره بوجه والتوجيه بفتح الهمزة
 على ان المقدره بوجه بوجه اذ لا يتفاوت في المعنى بين الداخلين وغيرهما في السبق
 ضايع بل التوجيه ان يقال ان ما قبلها يجب بفتح بشرط معنى لان اولان وجود
 هذا التركيب لا يكونها معنى او مقدره لان ذلك او قطيعة حتى وبعد العاطفة مطلقا
 كان العطف على اسمها اذ لا يكره عطف الفاعل على المفعول فيكون في تاويل الام
 فيصح العطف كقولك للباس عباءة وتو عينا احب اليك البس الشفوف وبار
 اطهار ان تعال العاطفة كما عجز قبلك وان ذهب ومعهم كركب لان
 تركه ويجب اطهار ان مع لا الالف في المصارعة بعد اللام بفتح كونه في الملايح
 كاستلام الملايين للمواليين ويمنع اطهار ان مع يزنا وعلم ان ان الناصبة تفر في غير
 المواضع المذكورة كمن ليس بياس كما في تلك المواضع من غير عمل الضم كقولهم
 تسبح بالمعدي حيز من ان تراه ويحمل مع الشدة وكقوله لا اله الا الله اعصر الوحي
 في رواية الغلب ويحتمل المصارعة على ملاوها للعلب ام لعلب المصارعة المفعول
 وتأش في الامم هو وزايرة للتاكيد بعد التفرع ان اسطرته في حقه متساوية وما كان
 انه يعز بهم ولم يكن انه ليفعلهم اذ قد ثبت في النوع في جميع ولا تكل التوقيات المعنى
 كالتأخير في صفات ما في اسمها او جزئيا يصح قول من كان منتهى او في ان يبين
 وبعد ان لو كانت للبيئة وبعد الواو لو كانت للجمعية اي صاحبة ما قبلها بما به
 وما قبلها اي والواو ام جزئية حال من ضمها على فعلية المقدرين بكون
 كم زنه فاكرك اي ليكن مني يا فاكركم مني او مني كل شئ مني فاكركم اي لا
 يكون من شئ ففرب او تفرد من سبب التفرع كاتبت فمحت اي ليس من
 اتيان فمحت مني ففرب او تفرد من سبب التفرع كاتبت فمحت اي ليس من
 في نسبة التفرع كالتأخير في صفات ما في اسمها او جزئيا يصح قول من كان منتهى او في ان يبين
 او تفرد مني ففرب او تفرد من سبب التفرع كاتبت فمحت اي ليس من

طنت لما نريد باللفظ المفعول واحد لا اثنين وانما نحن نعلم حاله في كل وقت كونه
 اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا تقديره مفعول معرفة لان قال يتدبر في ان
 ان رجوع الجمع الى الاربعة لم يستقم الى واحد بلزم ملائمة المفعول بالاربعة لان
 بالواحد فبئس المفعول الذي ليس بعده مفعول الاعمال الناقصة نقصانها عدم تمامها كما
 بالفاعل خلاف الناقصة واللفظ لا يفي بشمل الماوية والتسمية بالجمع الناقصة
 جديدة والمماثلة كونه بعض افراده وجزء بعضها فزوين للمعجم ثم ما جاز في قوله
 ماله بل جاز ان كان مبتدأ فصار له وجه معرفة لا محل لاجل ان كان على محل عن التقرير
 لايها الموكر والدوم وعن اللفظ لايها الموجود فلا يخبر ليس وليس اسم صفة للموجود
 والاشياء الاخر صفة بالشيء معلوما او مجهولا وما كان التعريف شالا لفعل التام فما
 ضرب مثل وضع النجاة القرب وتقريره لنا على تكلفه انه جواب بعضهم خبر اللفظ
 بالجزء يحدث خبر الناقصة وبعضهم بالخارج عن مدلوله وبعضهم بغيره كقولهم
 وشئ منها لا يفهم من اللفظ والتقليد به اعتراف بفساد الحد مع ان يمنع
 الجمع كخروج ليس ولو اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال دخل غوفا
 بل لما بالافعال كلها وقد عرفت فادما جعل ما عبارة عن الفعل وبعضهم
 قال معنى الحدان العدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير
 بخلاف الفعل التام فان العدة فيه ايضا وجعل الزمان والافعال

والدوام



والدوام وهو ما يترجمه وهذا بعد تشبيهه ليس كونه كل ما يحسن التقرير عده بخلاف قولنا
 لا قرينة يعتد بها عليه فلا يستند اليه في الوجود ولو بدل الفاعل بالمتبذ او بالهم ونسب
 بالمتبذ بعد دخول الفاعل عليها كان اقرب وترك قول ابن ابي حبيب يدخل على هذه الآية
 لا عطاء لغير حكم من بالان في التفصيل الماتم عن هذا الجواب ويرفع الاصل الناقصة الاول
 من هذه الآية عن التبدل الى التبدل وينصب الماتم منها شبهة بالمفعول به في توقف الفعل عليه
 ثم ذكر معانيها على التفسير مقتضاها ما بالآية زيار كما ما به الاشتراك لظهوره فقال صار
 قد تم على ما كان ليقوم وبمعنى صار للاستعمال في الصفة كصارت زيارا او في حقيقة كصار الطين
 خرفا وكان لما ناقصة لتحقيقه من زمانا ما صاوا انما في غير عدم سابق اولاهي وكما
 انه عيلا او منقطعا كمكان زيد غيا فافهم وبمعنى صار عطفا على تحقيقه في الاستعمال
 كخروج زيد ثم كان غيا ويكون فيها اي في مكان عطفا على ايضا خبر ان كقول
 الشاعر اذا مات كان ان اس صناعه وهذا ليس معنى لكان بل استعمال متفرع عن الاولين
 فلو قال في خبر زيد ان كان اس واطهر او امانة بمعنى وجد كقولنا ان يكون
 اوزانه كتحب اللفظ بالغير ولا كقولنا ان كان في المذهب صيا والنفوس او اصبحت
 وامسى وانما يكون هذه النسخة آتية في الدخول في هذه الاوقات والجملة من جهتين
 وطلوبان في قولنا ما يسمى غوفا لكان وبمعنى صيا وانه في كناية

كمال بنة لا فرق بين بنة او بنة الموجود من جهة باوقاتا وحركات العباد والمسا والفقير والطلد
 والبينة ويكون في محض بغير صلا دالة على الاوقات المذكورة وليس قد بساطة
 واصالة لنفوس بغير بنة محلا في زمان حال وهذا من حيث هو في كل سبب وفيه بنة
 مطلقا وما فيه وما به وما لا او ما انك قدم لما وبنا في حق واصالتنا ثم غيرت ترتيب
 الكافية فيها لان الساتر الحق بالتقديم ثم الصحيح ثم المهور وهذه الاربعة كمنع دوام
 حدوث جزئيا على ما قد قبل او في زمان ان كان قبولا على المميزين جزئيا فمن
 ما لا ريبه عالما مثلا وادام العلم له في زمان البلوغ او امر اتمته فلا يصير استواءه
 في اوان زمان البصر لعدم ان كان القول ونزعا في هذه الاربعة في كونها ماقعة للنفوس
 وما دام لتوقيت امر بنة ثبوت جبر كسها به الى ان لا اتم اشارة الى ان التغيير في
 قابلية فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا لا يكون لتوقيت المذكور اقتران
 ما دام الكلام قبل لانه اي مادام مع امر وجهه طرف فنصب وفضله فلا بد ان ياب
 وعنده فاجلس مادام ربه عال بالامر عليه وعذا وان وعاد وارجح
 في هذه الاربعة مع كونها بساطة لانها على توالف كونها مائة فلذا راعى
 في الترتيب ما بين العاليية فنصب بين عدا وارجح في اختارها في العبر وجعلها طرفين
 لكونه بينهما طرفين في النارة

امرها في الدنيا ما لا يحصى في الدنيا والارباب في الدنيا والارباب في الدنيا والارباب في الدنيا
 العرب في الدنيا ما لا يحصى في الدنيا والارباب في الدنيا والارباب في الدنيا والارباب في الدنيا
 واطلقوا في الدنيا ما لا يحصى في الدنيا والارباب في الدنيا والارباب في الدنيا والارباب في الدنيا
 فمن يات في اوله ما لا يحصى في الدنيا والارباب في الدنيا والارباب في الدنيا والارباب في الدنيا
 مع العلم به والمص لم يغير خلاف ابن كيسان حيث جواز مستلزام ما في هذه
 الاصل في نفس فكله اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن شيعهم حيث منعوا جواز التقديم
 في ليس ايضا لنفس لان العدة في انفس ما صدر الكلام خاصة فيها لا يرى ان لم ولما
 ولا على الاصح لا يفتقر في ذلك وان كانت للنفوس ومقدم هذه الكلام جواز التقديم في
 ما في الماويات ما كتبه به ولم يذكر جواز تقديم الاجزاء على الاحكام لظهوره في
 لو نظر في الاصل فقدم جواز تقديم في على المبدأ الاول في ائمة علم جواز تقديم النفس على العقل
 في ائمة افعال العار به لم يعرف لانها نوع في افعال النفس لصدق حدوثها و
 وجودها كلها فيها ونظرة العار به يدل على الفصل ففهم من ما قد يدل على العار به ونهجه
 جامع وما ينع وما يكون تلك العار به من جوا كما في عيسى او غيره وما كما في كاد او
 مشوعا في ضا جها في ارجح عن هذا النوع في وخطبة لغوية عيسى في ان يقوم
 الى عيسى حال ربه وذا ان يقوم وول الكوفية ان يقوم بدل اشتغال نفسي مائة

وارتفاعه المخرج من يدان نفسي استلزامه من حيث ان يكون ما قبله من الفعل الصار
 مع ان والاشارة ان يقتصر على مخرج واحد لا يخرج في الاخرين فاشارة اليه بقوله نفسي ان يخرج
 من نفسي انما تامة بمعنى قرب عن مخرج واحد لا يخرج في الاخرين فاشارة اليه بقوله نفسي ان يخرج
 كانه علمت ان يندفع في علم ولا يتفرق عن نفسي لا يخرج في الاخرين فاشارة اليه بقوله نفسي ان يخرج
 لان انت كعمله لا يعرف لما جاز هذا حكم وجه ويحتمل ان في الاخرين لا يخرج في الاخرين
 لها بكاء وفلا يحيا ج لا تخوف وقد تقدم السبع عامه في علم ان كانت كذا في الاخرين
 على الاستقبال على نفسي زيد يستقدم وكاد كذا في الاخرين فاشارة اليه بقوله نفسي ان يخرج
 على جزم فلا ياتى سبب الدال على الجأ وقيل له لانه على الاستقبال انما في الاخرين
 ان كاد لا يدل على ان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوفى الاستقبال
 في او شك في كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد وقيل ان في
 كاد شيئا بعسي قد بدخول كلمة التنوين كاد ومنه معناه كاسر الاضمار ولقولنا قال
 فيه لاثبات مطلقا ومنه قال في الاخرين لاثبات وفي المستقبل كاد في وصفه وجعل
 التقدير وجه وكرب واخذ في اي هذه الافان كاد في الاستقبال في كونه جزميا
 بل ان كاد في العلم واو شك في واسر في كونه جزميا
 قد يستعمل في العلم وكاد في كونه اليه بدو ما قبله في العلم في كونه جزميا

او تغني

وهذا التعريف اوضح من غيره والاشارة الى التقريب في لفظ ولا يتفرق فان بالاشارة الى
 والاشارة الى التقريب في لفظ ولا يتفرق فان بالاشارة الى
 بينهما وبين مخرجهما كما حسن في الاخرين فاشارة اليه بقوله نفسي ان يخرج
 وقد جاز به في افعول فاما كان حسن زيد او من مخرجه وما قبله كانه بمعنى شئ
 النكارة تناسبا سبب التعليل يكون فيما خفف سبب جزميا ما بعد او مخرجه افضل للتعبير وفيه
 ضمير راجع الى ما والضمير يعود مفعوله وهذا قد ذهب سبب به اخذوا المجرى وقيل
 الماخشع ما هو صورة ولقد صغرنا ولجج في خوف اي الذي افعول جعل في افعول شئ عظيم
 وفيه من ذلك في جزمه جزميا من غير سبب في مخرجه وذا في مخرجه وفيه في افعول
 لا افعول بمعنى جزمه في افعول على ان يكون مخرجه افضل للمخرجه والباء للتعبير في افعول
 التقدير في افعول ضمير هو فاعلا اي افعول انت اياه في افعول اي ضمير به وهذا قد ذهب
 الى افعول اختاره وعند سبب به الباء في الاخرين فاشارة اليه بقوله نفسي ان يخرج
 ان مع مخرجه في جزمه فاما كان حسن ان تقولوا هم بمعنى المخرجه والمخرجه للمخرجه في جزمه
 في افعول وكون المخرجه لاضر غير مفعول فلهذا لم يخرجه المخرجه افعول المخرجه والضمير
 في افعول لانه في الاخرين فاشارة اليه بقوله نفسي ان يخرج
 جزمه في الاخرين فاشارة اليه بقوله نفسي ان يخرج

ن

اذا كنت في ذلك شهر او اليوم الى تبيع زمانه تقدم رؤيته هو هذا الشهر او اليوم
 فانها لم يتقيا بعد ولم يمت زمان الفعل الا ما وراها فلا يصح اعتبارها بعد ذلك وقتها
 وخلاصة تقدم ما وراها لا يستثنى ان كانت ما بعد ما قبلها في وقت الشبهة
 وانما هي الاثنتان والرابع والعاشر والباقي في الغنى والدلالة على ذلك ان
 والتشبيه والماسب ايراد الاحرف بدل الحروف مستند قبل كتم ما بعد وا
 عن جارية والعاطف بصيغة الكثرة لم يستحقوا تغيير الكسرة مع شيوع استعمال
 كل من صيغة العدة والكثرة في الاخرى على انها اذا لم تحذف مع وفوقى يبلغ الكثرة فيه
 اكثر من المذكور اقدم العشرة فالسبب رعاية الكثرة بالعدة ثم عدم تغيير
 الكسرة وشيوع الاتقان انما يكون مع التوبة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظ في هذه
 لايتم فيها على الشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف معنويات فلا يوافق
 لافنا ويشابه الفعل وكل على الغرض وكذا في الواو واخرا في صيغة كثره تلاحظها
 اجمالا ثم يعرف الافراد فارجح تفضلا بالاعداد قياسا بسبب صيغة الكثرة في الاستثناء
 تقدم رأيي في صدر الحكم الا ان المقدمه فانها لا تقع في كسر اصلها قبل لانها مع
 اسمها وجزءها في اول المفرد فلا بد لانه العلى بشيء اخر حتى يتم كلاما ووجه لو فوجئت
 في الصدر استشهدت بان للكسرة في الكتابة في ان العلة هي الالباس وباقية المقدمات

صدر

مستند ان لو كانت الحروف بالالف لا يبعث في انفتح اللسان ويخرج عن الانفتاح
 بالابتداء في وجه الاعمال كما في المثالين انما قام زيد قائما ان الكسرة بعد ز
 وبوكية بعد جمة ولا يبعث الى الفتح وان الفتح فيهما اي مع جمة كالمعروف ففتح
 انك قائم بفتح فيا لك فالكسرة لازم في محله اي في محل جمة والفتح لازم في محل
 اي في محل ز ولو كانت في محل الحان مع جمة فلو كانت قائم فاعل او فاعله لو ثبت
 فيا لك ففتح بفتح لوجه لو جاز ان الفاعل قد لم يسب طه وتس على هذا ولو كانت
 فيا لك او فاعله ولو لا قيامك ثابت ففتح بفتح ايضا لا يصح ان يكون السبب
 جمة افتقر بينهما لغو في موضعين فيها وظهر ان راجح البراءة في القاعدة مع عدم
 فلو استعملها اي لو حمل ان مع اسمها وجزءها جمة والفتح جاز الكسرة فيكون ياتي
 فانزاعه يرفع ما وقع بعد العاقبة الكسرة تاويل فانما اعلمه الفتح على حرف
 جمة او السبب اي في محله ثابت له او جزؤه تعليم وتس على الواقع بعد اذ لم يأت
 كوجهت فاذا ان السبع بالبا ثابت فجاز العطف بالرفع على اسم ان الكسرة ولو كان
 كسره حكما بان وقع بعد العلم كملت ان زيد قائم وعمر و لو تقدم لجزء ان كان تقدم
 تقدم افضل ان زيد وعمر قائم اي وان زيد قائم وعمر قائم فتخرج على القاعدة
 تقدم الكسرة جمة فينبغي من غير الاستثناء الرفع في جمة العطف على تغيير المقدمه

تقدم

صدر

فيقول من لا يشبه أظفار الجوز العطف المذكور وانما شرط التقديم للذكر اذ لولا ذلك لزم
 عاملين على اعراب واحد مثل ان زيد او عمرو ذاهبان وكذا المكنى اى كان المكسورة
 في جواز العطف المذكور لانه لا يغير معنى الجملة ايضا ولا يخل بتقدير ان غير جملة جازية في قولهم
 الانية التي لا كيد غير جملة على اسمها اى اسم ان المكسورة لو فصل بينه وبينها كقوله تعالى
 ان عيسى للهدى او جبرئيل كان زيد عام او قوله اى غير المقدم على جبر كان زيد الطاهر
 اكل ولم يجر دخولها في غير هذه الصور لكرامة تولد في الانية او قد تروا ان ترجيح
 العامل او بطلان صدق الامة بلا ضرورة غير ترتيب الكافية وبطلان ما بينها بمعمول
 المقدم رعاية للترتيب الطبع في دخولها والتعريف في تقديم الامة ودفع اللبس في
 في ترتيب الكافية فضلا بين الاصل والفروع وقد قول الامة في جبر تكون وهو من جملة
 كونه من جمل العبد واول بان الامة كن انتم فحفت وجب البهية فتاوة العا
 يكون الاكيد اذ هي المصدر فاستويا فلما اجتمعوا لزم ترتيب المقدم بلا مرجح
 بهذه العلة لم يجر دخولها على ما في هذه الشبهة لكان المقدم في المعنى متغيرا
 فلا بد منها الميزة ولو خففت المكسورة يجب دخول الامة في غير اللزوم بينها وبين الكافية
 وجاز في العادة اى ابطال تلك العادات بعض مشابة الفعل كقوله في جاز انما لها
 عما هو اظا يجب في حصول الفرق بالحق عند ابيه فاجب ودخولها متبدا

فيقول المكسورة في قوله جبر على الانية او جبر كالانى انما فقه وانما المقدم
 جبر لا يجر في عداها بالنية والكسرة في جبر ويكون عطف دخولها على
 يجب ولم يخله عطف على الفاعل مع التعريف والظهور لا يشترط اختياره يجب
 الكسرة في فانه ضعيف في المقدم عطف على ضمير فحفت اى لو خففت المقدم
 يخل في ضمير ان مقدم وجوب الانية اقرب شابهة من المكسورة العادة جواز ولم
 يجر عملها في الظاهر في مقدم وجوب الانية لزم ترتيب الاضعف وقيل عمل المقدم
 المقدم في غير ما يجر ضمير شابه ويدخل المقدم في الخفة لعل مطلقا كسمية او غيره
 من التواضع اولا ويجب مع الفعل اى اذا دخلت المقدم في الخفة الفعل المنفرد
 غير انه عا يجب ان يكون مع الفعل في النفي لا اولئك لم يكونوا كالعوض من الخوف
 لا التوق بها وبين المصدرية لانهما تاجع المصدرية ايضا ولذا قد هما على الشبهة لا
 فانها اللزوم ايضا فانها تقع تعالى او لا يرون ان لا يرجع اليهم ويجب ان يقدر
 واجب ان لم يره اولى بين كونه تعالى علم ان يكون او سوف كقوله تعالى
 فاعلم ان سوف ان سوف بانه كل ما قد راو قد كفه تعالى العلم ان قد بلغه او كما
 وعرفه بانه كافوا انما يصح التشبيه وقد جعل خففت والاعمال غالب ولكن
 صوابا فقه عند البهية لما سلك اى رفع تعظيم يتولد من الكلام المقدم في رفع

عليه

بين كلامين تقابرا متباينا في معنى فقط كزيد صاغر لكن كرا عاب او اول لفظ
 كجاء زيد لكن عرا لم يجز ولا يعل لكن لو خفت لمتا بها العاطفة لفظا ومعنى
 فاجريت مجرىها ويزيد على ان يكون حشده ومخففة الاول لمطفحة على لغة او اللفظ
 وليت للمتنه اي انشاء فتدخل المستعمل كبيت الشباب يعود يوما والممكن
 المرجو ويدخل بيت ان المنفعة هي كبيت زيد قائم على ان يكون مع اسمها وجزءها
 اسم ليت ويجز حاصلا وعند البقرة سادة مسددها كما بعد علت ولعل للزجر
 فتخص الممكن المرجو والمخوف كقوله تعالى العرا ل من خيب في العطف هو
 في اللفظ الامالة قطعا والعرف اما في المعطوف الى المعطوف عليه الاول في المعطوف والعا
 للترتيب بلا مله ونم وحقه عطفا على الثاني في الترتيب ايضا والمعطوف على الثاني
 جزا متبوعه العرف والضعف لا فاده القوة او الضعف كما في العرف من الابناء وقدم
 الحاج من الشا بمله بحال منها وما بينهما اعتراض او حارة من حجة واو واما في اللفظ
 فمهم واما المنفعة لازمة للتميز الاستغناء به اي غير متعارفة عنها فلهذا كان اذا لم
 يعارف ولو كان اللفظ تغية كقوله ما ادري وان كنت دارا بسبع ربيعين فجز
 ام تباين عليها في اللفظ احد المستويين وفي الآخر انما وجاب بتعيين احد معا او
 عليها او بينهما ولا يملك بنم او لان ام المنفعة انما يستعمل فيما علم ثبت احد معا

92

عند

عند الحكم بالتعيين فقط بخلاف او مع اللفظ كما اذا قلت اجاك زيد او عرو
 اجاك احد صلا على التعيين او لا فيصير في الجواب نعم او لا واما المنفعة للافرا
 عن الاول مع الشك في الثاني فتشعر في جزئها لابل ام شاة احزبت غز الشاة
 الاول وشككت في الثاني وفي الاخير كزيد عندك ام عندك عرو وقعت
 للاخراب عن ان تقوم الاول بالثاني وقد يدخل المنفعة النفي ولو كان بعد جزاء
 الثالثين بالمتصلة بخلاف ما لو كان بعد الاستغناء فانه يلزم اجملة بعدام جملته
 اللبس في الثاني لان ما وجب اما في اول المعطوف عليه معا اي اما العاطفة كما
 اما زيد واما عرو ليس من اول الاعراض الحكم على الشك وجازت اما في اول
 المعطوف عليه ولم يجب مع او العاطفة كما في اما زيد او عرو ورايت زيد او عرو
 لان او مع الشك الاول والعارض واما الاول خاصة وبلا لافرا عن حكم
 الاول بجملة كالمسكوت عنه وحرف حكم الى المعطوف مع الاثبات اي في الحكم
 المشتبه كما في زيد بل عرو فانه لم يحكم في المعطوف عليه بشيء ولا بالجموع ولا بعدم
 والاحراز الذي وقع منه لم يكن بطريق الصدق واما في النفي فحين خلاف بين
 المعطوف ولا لازمة للايجاب اي غير متعارفة عنه لا النفي ما وجب الاول في حارة
 زيد لا عرو ولكن عكسها اي عكس لا الى لازمة للنفي فمعه عرو النفي فيقتضيه

عند

فيكون لا يجاب استثنى عن اللاو كما قام زيد لكن عمرو وعطف تحت نظره بل
 بعد النفي والاثبات كرجاء زيد لكن عمرو كجاء او ما جاء زيد لكن عمرو
 حروف التثنية الا واما بعد ان اي حيلة كانت اسمية او فعلية فما يخصها بالجملة
 ليؤكد معنى جلد وكون الكلام بعد ما استبداه وما لا يخصها بالجملة في حال المعذرة
 وكثرة حروف في اسم الاثارة حتى لا يغفل الما طلب من الاشارة التي لا يفهم
 معاني اسمائها الا بها فحرف حروف التثنية والفرقة للمريب اذ يدعى بالبعيد
 فيشمل التثنية في الالف والفرقة للما قرب وجه تقديمها فيهم ويا ويا ويا
 للبعيد هذا في حروف التثنية (واما بالالف فيكون في ما قرب من حروف التثنية
 فلا تستحق الداعي لنفسه واستعادته من مرتبة المدح وتعالى وعند ابن
 حاجب با اعم وارتقاء الرضح حروف الايجاب نعم للتثنية اي التثنية في معنى
 ما سبق استوفنا او جزا ايجابا او ثبوت حروف في اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الايجاب
 بعد التثنية كقوله (النفق لوق) (السبح عليك) في حروف التثنية في حروف التثنية
 اقرار ان حروف التثنية في اللغة وفي الايجاب النفي جزا او استوفنا ما كسب في حروف
 حروف التثنية في اللغة وفي الايجاب النفي جزا او استوفنا ما كسب في حروف التثنية
 بعد الاستوفنا وفي حروف التثنية في اللغة وفي الايجاب النفي جزا او استوفنا ما كسب في حروف

اي وري ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري كقول تعالى
 ويستنبئونك اهول قل هو الله وربي ما واهل وجير بالسر والفتح
 والابكر الممنوع وتشديد النون المفتوحة لتضيق الخبر موجبا
 او نافية وجاء بعد الاستفهام والدعاء حروف الزيادة وبسبب
 حروف الصلة لانه تتوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة وزر
 او غير ذلك ومعناها انها قد يقع زائد فلا انها لا تقع الا في
 والمراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يحتمل الا انها فائدة لها
 اصلا والا لمكانت عبثا فلا يجوز في كلام الفصحى الا بما في كلام
 الباري وفائدتها اما تأكيد المعنى كما في الاستفهام والباء في خبرها
 وليس او لا تامة الوزن او الجمع او نحو ذلك اللام كسرة
 ولا ابا لك عند سبويه وكقولك تعا وما امروا الا ليعبدوا الله
 واذا بنو سنا لا يرهم والكاف كقولك تعا ليس كمثل شيء قدسها
 لعدم عيشها ولتقارب الافراد والابكر الممنوع وسكون التثنية
 يزداد مع ما اذا نافية نحو وما انا ضاحك وقلت زيادة ان
 مع لما ان قلت قلت وما المصدرية نحو انتظروا ان اجلس

ولولم يفصل بين اختين الحان احسن وان يفتح الهمزة وسكون
مع لا نقول فلما ان جاء بشير وبها القسم المقدم ولواخر فو
والله الا لوقام زيد فمت وقلت زيادة ان بعد الكاف خو
كاد طيبة لقطونة ناصر المسلم على رواية حرمه سبقه وما زاد بعد
ان اخوا اذا ما خرج اخي ومتى واني وابنا وان كقولهم اما ترى
شرطا اي حال يكون هذه المذكورات والى على الشرط وبعد يعق
حرف الجر كقولهم تتما فيما رحم وعما قليل وما خطبنا بهم وقلت
زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه خو غفبت من غير ما جرم
انما الاجليني ومثل ما انكم ينطقون وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بها بدل ولا يزداد بعد ان المصدرية كقولهم تتما ما منعك ان
لا تسجد وبعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو وغير المفضوب عليهم ولا الضالين ولو قدم هذا
الاطراد الحان احسن وقلت زيادة لا قبل القسم كقولهم لا
اقسم ومن تزداد في النفي وما في حكمه كالنفي والاستفهام في التوبة
خلافه كالنفي والافضل والباء تزداد في النفي ينبغي ان يقيد
بليس وما اذا لم يسمع في الا ولا يزداد في خبر صدر بهل كما في

مطلق

مطلق الاستفهام كهل زيد قائم ولا يقال زيد قائم وزاد في غيرها
اي في غير افراد المذكورين سماعا مسموعا لا مقياسا كما لقي سيد وصى
بالله وبحسبك زيد حروف التفسير في نظر الخابج تنصيصا على العدد
بجاء حروف التثنية اي يفسر بهم مفرد كجاراي زيد وجملة كقطع
رزقه ايماء وان على صورة المصدرية يفسر على معنى القول لا الحركة
ولا ما ليس في معناه كقولهم نادينا ان يا ابراهيم حروف المصدر
ما وان المحففة مختصان بالجملة الفعلية فتجعلونها في تأويل المصدر
وغير سبويه عم ما نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة
للإسمية خاصة الا اذا كتفت بما يعي ~~هلا والاشددة~~
ولولا ولولا ما مصدر هذه الحروف الفعل اي يدخل على اول الفعل
فاذا اقتضا المصدر والفعل بعبارته وخبره وان كان الفعل
تقديره مقدار نحو هلا زيد ضربت الا الضرورة الشعرية كقولهم
فهل نفس لي شفيها ومعنى هذه الحروف في الما في اللوم على ترك
الفعل وفي الضاع الحمر عليه اي الدال على وقوع
المخاطب قد كقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب

في الماضي للتقريب أي تقريبه من الحال وفي المضارع التقليل أكثر
أي في أكثر المواضع والأزمنة وقد يكون التحقيق كقولك تعا قد
نرى تقلب وجهك وقد يفصل بينهما أي بينا قد والفعل بالقسم
خوفك والله احسن وقد يحذف كقولك تعا فصدقت أو فعل
كقولك ما انزل برحالتنا وكان قد أي وكان قد زالت

الهمزة وصل يصدران الكلام وجوبا والهمزة يلى الاسم
مع وجود الفعل فلا بد بالوجه كان زيد ضربت وفيه فعل
زيد ضربت وأما إذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال بلو
فتح زيد قائم وصل عروقاً وتاء الهمزة للو كالمطلق
أي سوا كانت لمجرد الانظار كما تقرب زيد وهو أخوك أو
للاستنباط كقولك تعا الم يأن للذي آمنوا الآية أو للتخصيص نحو
الآن تعا تلوا وللتقرير كقولك الم نشرح لك صدرك أو للتسوية
كقولك تعا واندرهم لم تنذرهم أو لتعجب كقولك تعا الم نرى
ربك الآية أو للتوبيخ كقولك تعا أكذبت بآباءه وصل لا يستعمل
في شيء منها ويحذف الهمزة الحروف العاطفة دون هل كقولك تعا

أو كلما

أو كلما وأخرى كان وثم إذا ما وقع ويكون الهمزة معادلة لام التثنية
دون هل عز في صروف العطف فلذا لم يذكره معهم هنا وحذف هي
أي همزة التفهيم عند القرينة ويجوز حذف فعلها أيضا عند هذا
كقولك تعا بشرنا واحدا ولا يحذف هل ولا فعلها آخر وفي الاستقبال
السيناء وسوف وفيه أي في سوف زيادة تنفيس أي تأخير
تصدر أي محل أن يقع في صدر الكلام ولما في ولو يدخل المضارع قد
قدسها بالتقدم معناها وإن عكسها أي للاستقبال ولو بدخول
الماضي وبدخول الفعل وجوبا وإن كان الفعل تقدير كقولك تعا
لو أنتم تملكون خزانة وإن أحد من المشركين قال فرج بعد هذا
فاعل محذوف لا مبتداء تقدير الأول لو تملكون فلما حذف الفعل
انفصل الضمير وفروا تقدير الثاني وإن التجارك أحد محذوف
ففسر ولهذا أي ولا جمل وجوب دخولها على الفعل فتح الهمزة
في لو أنك لانه فاعل مقدر هو ثبت وخبره أي خبرانه أي
حين وقع بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض عن المحذوف
فيقال لو أنك انطلقت لا انطلاق إلا لو كان خبره جامدا فيجوز

للتقدير كقولهم لو ان ما في الارض من شجرة اقلوم ولو صدر
 القسم على شرط وغيره لزم الما في في شرطه وان كان ذلك انشأ
 معنى لا لفظا نحو والله ان لم تأتني لا كرمك والجواب له ان القسم
 لفظا فلا يحرم ولا يدخل اللوح اليه يدخل جواب ولا لفظا تقول
 والله ان جئتني اول جئتني ما كرمك وان لا كرمك ولا يجوز لا
 كرمك او فانه كرمك واما معنى فجواب لهما معا ولو وسط القوم
 بتقدير الشرط او غيره عليه جاز الوجهان ان يكون الجواب للقسم
 لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان تأتني اولم تأتني
 فوالله لا كرمك وانا والله ان اتيتني اولم تأتني لا كرمك وان
 يلي القسم ويعتبر الشرط نحو ان تأتني والله اتيك وانا والله
 ان تأتني اتك وتقديره اي تقدير القسم في صدر الكلام كذكره
 فيه اي في لزوم المعنى ويكون الجواب للقسم لفظا كقولهم تعالى
 اخبروا لا يخرجون وان اطعموهم انكم لشركون اما للتفصيل اي
 لتفصيل ما اجمله التكلم في الذكر او في الذهن فيندرج فيه ما وقع
 في اوائل الكتب ويجب حذف فعله الذي هو الشرط والتميم
 في موضع

في موضع اي الفعل وجوابه اي اما مبتدأ كما ما زيد فنطلق
 او معمولا لما بعده الفاء كما ما يوم الجمعة فزيد وهذا من ذهب
 سيبويه فانه يجوز وضع جزء الجزاء في موضع الشرط وان كان
 هذا مانع اخر نحو اما يوم الجمعة فان زيد منطلق فجواز تقديم ما يتبع
 تقديم ما فيه لا ما بعده عنده صروف الرفع اي الزجر والمنع كلوه
 وبيان معنى حقا لكن المقصود تحقيق مضمون الجملة فلان كان
 فلم يخرجهم ذلك عن الحرفية تركي ناء الثاني الساكنة لا ذلك
 فهم من بحث الثاني ففر من التكرار التنوين ساكنة في
 الاصل فلا يفرضها الحركة العارضة مثل عدان الاولى تتبع حركة الاولى
 اي يقع بعدها فخرج من اول الدن ولم يكن لا للتاكيد فخرج التاكيد
 الخفيفة وبكر التنوين وبضم ساء كفيها هو الاصل المرد في قولك
 الساس والضم لا يتبع كقولهم تعالى وعذاب واركن فيمن قرأ
 بضم التنوين ولا يتبع ضم الكاف وهو ان التنوين للتمكين اي للدلالة
 على امكانية الهم في الهمية بعد م شابهة الفعل فيكون علمه الانصراف
 فيخص بالنصرف والتكثير كما في ضم فال معناه اسكت سكوتا ما فلو

هم بغير تنوين فان معناه السكت الا لا والفوف عن حرف نحو جوار
 والمضاف اليه يومئذ وحينئذ وساعتذ وعامئذ ومررت بكل
 فانما والمقابلة لنون الجمع المذكور التام كحلمات وهذا عند
 ابي الحبيب وانما يجعل تنوين التكمي لوجود في نحو عرفات مع منع
 الصرف للتاكيد والعلمية وعند الزحشر في نحو عرفات متصرف
 وتنوينه للتكمي ولا وجود عنده للمقابلة لا تاؤه غير تحذف للتانيث
 لدلالة على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع تقدير
 حري فصارت كالنعامة والترنم وهو الحق اخر الابيت والمصابيح
 تحت الاشياء وحذف التنوين مع هزلة ابا في اللفظ والخط في نحو
 زيد بن عمرو يريد العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر لكثرة الا
 الاستعمال بخلاف ابا زيد وزيد بن عالم يشبهونهما لا يحذفان في اللفظ
 ولا هزلة ابا في الخط وحذف التنوين في غيره الى غير نحو زيد بن
 عمرو بقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فيمى قراء بلو تنوين نونان
 التاكيد خفيفة ساكنة او بفتح الواو ثقيلة مفتوحة فتحذف نون التاكيد
 بقسمة ما يستقبل في معنى الطلب من الامر والنهي والاستفهام

والتنج

والتنج والعرض والقسم وقد دخول نون التاكيد في النفي تشبيها
 وجب نون التاكيد في جواب القسم المثبت وكشفت نون
 التاكيد في نحو اما ترى اي في الشرط المؤكد حرفه بما الزائد ترك
 سائر احكام نون التاكيد لان موضع الحرف معاد السكت
 معاد ساكنة تلحق بما اي اخر حرف ترك غير اعرابية ولا تشبهه
 بها احتراز مثل يا زيد ويا رجل فلا يلحق به معاد السكت وقفا
 لا وصلو كنه وروقه وما فيه وسلطانية السكت والتكيش
 سين سهله وشين معجم ساكنان تلحق كاف المونث وقفا
 حفظا لحر كانهما حتى لا يلبس بكاف
 المذكور امر متكسر ومرت
 بكش تحت

م م م